جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

البطالة وأثرها على الجريمة في الأردن

إعداد الطالبة

سارة رافع عارف الخريشة

إشراف

الدكتور إسماعيل الزيود

رسالة مقدَّمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالًا
لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في تخصص علم الجريمة/ قسم علم الاجتماع

جامعة مؤتة، 2021

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى والدي و والدتي و إلى كل قريب أو صديق وقف معي وساندني وشد من أزري أثناء دراستي في هذه المرحلة

سائلاً الله عز وجل أن يجعل فيها علماً نافعاً ينتفع به

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً الذي تفضل علي بإتمام هذه الرسالة ، كما وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير للدكتور إسماعيل الزيود على تفضله بقبول الإشراف على رسالتي وعلى كل ما قدمه من نصح وإرشاد وتوجيه، متمنياً له دوام الصحة والعافية.

كما أتقدم بالشكر الكبير الى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لما تحملوه من عناء قراءة الرسالة ونقدها البناء و كل ما سيقدمونه من توجيه لإثرائها .

وأتقدم أيضاً بموفور الشكر والتقدير لجامعتي مؤتة و أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم الاجتماعية ، قسم علم الجريمة ممثلاً بكافة الاساتذة أعضاء هيئة التدريس، لما زودوني به من علم ومعرفة ، فجزاهم الله خير الجزاء .

وكل الشكر لكل من ساهم في إتمام وإنجاح هذا العمل .

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
قائمة المحتويات	ج
قائمة الجداول	هـ
قائمة الملاحق	ح
الملخص	ط
الملخص باللغة الإنجليزية	ي
الفصل الأول: خلفية الدِّراسة وأهميتها	1
1.1 مقدمة	1
2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها	2
3.1 أهمية الدراسة	3
4.1 أهداف الدراسة	4
5.1 مفاهيم الدراسة	4
7.1 مفاهيم أخرى وردت في الدراسة:	6
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**9**
1.2 الإطار النظري	9
2.2 البطالة معناها ، أنواعها	18
3.2 العوامل المسببة للبطالة	27
4.2 سمات وخصائص الإقتصاد الأردني	36
5.2 النظريات المفسرة للجريمة	51
6.2 الدراسات السابقة	60
7.2 تعقيب على الدراسات السابقة	68

المحتوى	الصفحة
الفصل الثالث: المنهجية والتصميم	69
1.3 منهجية الدراسة	69
2.3 مجتمع الدراسة وعينتها	69
3.3 أداة الدراسة	81
4.3 صدق وثبات أداة الدراسة	82
5.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	83
الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات	**84**
1.4 عرض النتائج	84
2.4 مناقشة النتائج	106
3.4 التوصيات	111
المراجع	112
الملاحق	117

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
.1	كشف تأشيري لدرجة انعكاس برنامج التصحيح الاقتصادي على البطالة وفرص العمل والمجالات الاجتماعية	42
.2	تطور معدلات البطالة في الأردن في الفترة (1979 – 1989)	46
.3	تطور معدلات البطالة في الأردن في الفترة (1990 – 2020)	47
.4	معدلات الجريمة لكل 10.000 من السكان (1980–1989)	49
.5	معدلات الجريمة لكل 10.000 من السكان (1992–2019)	50
.6	الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة	70
.7	الخصائص الأسرية لأفراد عينة الدراسة	71
.8	الخصائص الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة	73
.9	نوع الجريمة التي ارتكبها أفراد عينة الدراسة	76
.10	مدة العقوبة لعينة الدراسة في مراكز الإصلاح والتأهيل	77
.11	سبب ارتكاب افراد عينة الدراسة للجرائم التي تمت ادانهم بها	77
.12	عدد مرات دخول أفراد عينة الدراسة لمراكز الإصلاح والتأهيل	78
.13	اشتراك الآخرين مع عينة الدراسة في ارتكاب الجريمة	79
.14	نوع العلاقة التي تربط عينة الدراسة بالشريك في الجريمة	79
.15	وجود سوابق إجرامية لأقارب أفراد عينة الدراسة	80
.16	مدى وجود سوابق إجرامية لأصحاب المدان بالجريمة	80
.17	وضع أصدقاء عينة الدراسة من حيث العمل	81
.18	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات نزلاء المراكز الإصلاحية نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة	84

.19	نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار أثر البطالة في المجتمع الأردني على ارتكاب الجريمة	88
.20	طبيعة المشكلات المترتبة عن البطالة لدى أفراد عينة الدراسة	89
.21	الأسباب التي أدت إلى المشكلات الشخصية التي يعاني منها أفراد عينة الدراسة	90
.22	كيفية حل مشكلاتك الشخصية من وجهة نظر عينة الدراسة	90
.23	هل عانيت من مشكلات شخصية قبل دخولك مركز الإصلاح والتأهيل	91
.24	الأسباب التي أدت بأفراد عينة الدراسة إلى هذه المشكلات	91
.25	مدى معاناة أفراد عينة الدراسة من المشكلات الواردة في الجدول (السابق)	92
.26	مشكلات العمل قبل الدخول إلى مراكز الإصلاح	93
.27	أسباب ترك العمل	94
.28	طرق وكيفية حل مشكلات العمل لدى أفراد عينة الدراسة	94
.29	طبيعة علاقة أفراد عينة الدراسة بوالديهم قبل دخول المركز الاصلاحي	95
.30	طبيعة علاقة أفراد عينة الدراسة مع أبنائهم قبل دخول المركز الاصلاحي	95
.31	طبيعة علاقة أفراد عينة الدراسة بزوجاتهم قبل دخول المركز الاصلاحي	96
.32	طبيعة علاقة أفراد عينة الدراسة بجيرانهم قبل دخول المركز الاصلاحي	96
.33	طبيعة عمل عينة الدراسة قبل دخوله مركز الإصلاح والتأهيل	97
.34	مدى تلقي المساعدات المالية الدائمة قبل الدخول لمركز الإصلاح والتأهيل	97

.35	مصادر تلقي عينة الدراسة للمساعدات المالية	98
.36	مقدار المساعدات التي يتلقاها أفراد عينة الدراسة	98
.37	مدى لجوء افراد عينة الدراسة الى مؤسسات المساعدات والتشغيل	99
.38	أسباب عدم لجؤ بعض افراد عينة الدراسة الى صندوق التنمية والتشغيل ووزارة التنمية	99
.39	تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة والتي تعزى لاختلاف الخصائص النوعية والأسرية	100
.40	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة باختلاف متغير العمر	101
.41	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة باختلاف متغير عدد أفراد الأسرة	102
.42	نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة باختلاف متغير الدخل	103
.43	العلاقة بين أعداد الجرائم العامة ومعدل البطالة في المجتمع الأردني في الفترة (2015–2020 م)	104
.44	العلاقة بين أعداد جرائم السرقة ومعدل البطالة في المجتمع الأردني في الفترة (2015–2020 م)	105

قائمة الملاحق

الرمز	العنوان	الصفحة
أ.	أداة الدراسة بصورتها النهائية	117
ب.	أسماء السادة المحكمين	147

الملخص

البطالة وأثرها على الجريمة في الأردن

سارة رافع عارف الخريشة

جامعة مؤتة، 2021

هدفت الدِّراسة التعرُّف إلى أثر البطالة على ارتكاب الجريمة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن، والتعرف على المشكلات المترتبة عن البطالة لدى نزلاء المراكز الإصلاحية والتي أدت الى ارتكابهم للجريمة، والكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن باختلاف خصائصهم النوعية والأسرية.

ولتحقيق أهداف الدِّراسة تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي، واستخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من 235 نزيل. وتمَّ تحليل البيانات باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي.

أظهرت نتائج الدِّراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للبطالة على ارتكاب الجريمة من وجهة نظر نزلاء المراكز الإصلاحية في المجتمع الأردني، وبينت النتائج ان البحث عن العمل والانتظار للحصول عليه لفترات طويلة من أهم العوامل المؤثرة على ارتكاب الجريمة، اظهرت النتائج ان نزلاء المراكز الاصلاحية قبل انحرخراطهم بالجريمة كانوا يعانون من جملة من المشاكل، والتي منها مشاكل مادية، ويعانون من صعوبة الحصول على عمل. وكذلك يعانون من المشكلات النفسية، والتي جاءت نتيجة لعدد من العوامل والتي من أهمها عدم قدرتهم على الحصول على فرصة عمل ومن قلة الإمكانيات المادية،

وبناءً على نتائج الدِّراسة، فقد تمَّ صياغة عدد من التوصيات من أهمها: ضرورة تفعيل الدور الرسمي لمساعدة العاطلين عن العمل على تحقيق اهدافهم الحياتية المشروعة نظرا لارتباطها بدرجة كبيره باليأس والإحباط الذي يدفع العاطل عن العمل الى ارتكاب الجريمة.

Abstract
Unemployment and its impact on crime in Jordan
Sara Rafie' Aref Al-Khreisheh
Mu'tah university, 2021

This study aimed at identifying the impact of unemployment on committing crime from the perspective of the inmates of reform and rehabilitation centers in Jordan as well as identifying the problems related to unemployment among inmates in rehabilitation centers which led to committing crimes and detecting whether there are statistically significant differences between the responses of the study sample individuals about the impact of unemployment on committing crime from the perspective of the inmates of reform and rehabilitation centers in Jordan according to their family and qualitative characteristics.

In order to achieve the study objectives, the study used social survey approach and the questionnaire was used as the main instrument for data collection. The study sample consisted of (235) inmates. Data were analyzed using the methods of analytical and descriptive statistics.

The results showed that there is a statistically significant impact for unemployment on committing crime from the perspective of the inmates of reform centers in the Jordanian community. The results revealed that looking for work and waiting fora long period oftime to obtain work is one of the most influential factors on committing crime. The results revealed that before committing crimes, inmates suffered from a number of problems, including the financial problems as well as the inability to find work. They also suffered from psychological problems that resulted from a number of factors, including the inability to find job opportunity and the lack of financial potentials.

Based on the results, the study recommended the necessity of activating the official role to help the unemployed individuals to achieve their legitimate life objectives due to the relationship of that with a high degree of despair and frustration which, in turn, pushes the unemployed to commit crimes.

الفصل الأول
خلفية الدِّراسة وأهميتها

1.1 مقدمة

تشكل البطالة في الوقت الحالي تحدياً للدول على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية وينبع ذلك التحدي من أن البطالة تعتبر عاملاً أساسياً في زيادة معدلات الجريمة والانتحار والأرهاب.

ويجمع الباحثون والمهتمون من علماء الاجتماع والاقتصاد على أن الإحصاءات الدولية المتوفرة عن البطالة تشير إلى انتشارها وتفشيها على نطاق واسع في دول العالم سواء المتقدم أو النامي واستمرار معدلاتها في الزيادة والارتفاع، وهذا يشكل ولا زال يشكل خطراً على الأمن الاجتماعي والسياسي للعديد من الدول وخير مثال على ذلك ثورات الربيع العربية والمظاهرات والحراكات الإحتجاجية التي اندلعت في الأردن تحت مسمى الحراك الشعبي، حيث اندلعت هذ الإحتجاجات أيضا في العديد من الدول الأوربية مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا واليونان .

لقد اصبحت البطالة الآن في مختلف دول العالم هي المشكلة الأولى، وهناك ما يزيد على مليار عاطل عن العمل موزعين على مختلف أنحاء العالم في حالة بطالة كاملة أو جزئية، ويبدو أن البطالة قد دخلت مرحلة جديدة حيث أصبحت ومنذ ما يزيد على الأربعة عقود من الزمان، مشكلة هيكلية . فالبرغم من تحقق الإنتعاش والنمو الإقتصادي، تتفاقم البطالة سنة بعد أخرى. وفي البلدان التي كانت اشتراكية والتي لم تعرف البطالة أبداً، تتزايد أعداد العاطلين سنة بعد أخرى في خضم عملية التحول الى النظام الرأسمالي والتي بدأت في أوائل تسعينات القرن الماضي . وفي البلدان النامية تتفاقم البطالة بشكل عام، مع استمرار فشل جهود التنمية وتفاقم ديونها الخارجية وتطبيقها لبرامج صارمة للإنضباط المالي عرفت بأسم إعادة الهيكلة وخصخصة مؤسسات القطاع العام التي كانت المشغل الرئيسي للقطاعات العريضة من العمال والموظفين .

وإدراكاً من الطالبة لخطورة تفشي البطالة وازدياد معدلاتها وأهمية التصدي لها للحد من معدلاتها المتزايدة، فقد هدفت الدراسة للكشف عن حجم البطالة وأثرها على الجريمة والأسباب الكامنة خلفها والمترتبة عليها واتجاهاتها في الأردن.

ولقد أشارت الدراسات والبحوث إلى أن العوامل المسببة للجريمة والانحراف إلى أن هناك علاقات طردية بين البطالة من جهة والجريمة والانحراف من جهة أخرى، بحيث أنه كلما ارتفعت معدلات البطالة كلما ارتفعت معدلات الجريمة والانحراف، بمعنى أنه كلما ارتفعت معدلات الجريمة والانحراف كلما دل ذلك على ارتفاع معدلات البطالة وفشل النظام الاقتصادي والسياسي وتخبطه في سياساته الاقتصادية .

وإذا دلّت تلك الأبحاث والدراسات على أن العوامل المسببة للجريمة والانحراف قد تمثّلت في عوامل عديدة مثل ازدياد معدلات النمو السكاني وارتفاعها، وزيادة معدلات التحضّر والهجرات من الريف إلى المدينة، ومحدودية وفشل الخطط والبرامج التنموية، فإنها قد بيّنت كذلك أن البطالة كعامل له أهمية كبيرة في تحفيز الجريمة والانحراف.

وتنطلق هذه الدراسة من هذه النتيجة محاولة التحقق منها ميدانياً وإحصائياً بالاستناد إلى معدلات كل من البطالة والجريمة التي تنشرها المؤسسات والجهات المعنية مثل وزارة التخطيط، وزارة التنمية الاجتماعية، ودائرة الإحصاءات العامة فيما يتعلق بمعدلات البطالة. أما فيما يتعلق بمعدلات الجريمة فسيتم الاعتماد على التقارير الإحصائية الجنائية الصادرة عن مديرية الأمن العام. وذلك بهدف معرفة وتتبع طبيعة العلاقة بين البطالة والجريمة والانحراف في الأردن.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة بيان مدى قوة أو ضعف العلاقة الارتباطية بين البطالة وارتكاب الجريمة. إذ تحاول دراسة دور العامل الاقتصادي المتمثل بالبطالة كسبب أو عامل في النزوع نحو الجريمة وارتكابها. وبكلام آخر تحاول الدراسة وزن الأسباب الاقتصادية للجريمة. وفي سبيل بلوغ هذا الهدف قامت الدراسة على افتراض أساسي وهو أن هناك أثر للبطالة وتدني مستوى الدخل وتدهور واضطراب سوق العمل وتدني القيمة الحقيقية للأجور، وبين الاتجاه نحو الجريمة بشكل عام.

أسئلة الدراسة

1. ما أثر البطالة على ارتكاب الجريمة من وجهة نظر نزلاء المراكز الإصـــلاحية في المجتمع الأردني؟

2. ما المشكلات المترتبة عن البطالة لدى نزلاء المراكز الإصلاحية والتي أدت الى ارتكابهم للجريمة؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراســـة نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية؟
4. **هل** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطور معدلات البطالة وتطور أعداد الجرائم العامة في المجتمع الأردني، في الفترة (2015 -2020)؟
5. هل توجد علاقة بين تطور معدلات البطالة وتطور أعداد جرائم السرقة في المجتمع الأردني؟

3.1 أهمية الدراسة

أولاً : الأهمية النظرية

1- تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من واقع ندرة الدراسات الأردنية على حد علم الطالبة والتي تدرس العلاقة بين البطالة والجريمة في الأردن حيث أن البطالة هي إحدى المشكلات بحد ذاتها والتي ينجم عنها مشكلات اجتماعية أخرى.

2- محاولة التعرف على حجم مشكلة البطالة.

3- محاولة معرفة العوامل المسببة للبطالة.

4- محاولة معرفة الآثار الاجتماعية الناجمة عن البطالة وخاصة تاثير البطالة على الجريمة.

ثانياً : الأهمية العملية

1- طرح تصور لمواجهة المشكلة والتخفيض من آثارها وذلك في ضوء ما تتوصل إليه الدراسة من نتائج.

2- مساعدة أصحاب القرار في وضع تدابير واستراتيجيات للحيلولة دون تفاقم المشكلة أكثر مما هي عليه.

3- تقديم تصـور لأهم الإجراءات التي يجب اتخاذها كالمشـاريع الفردية والجماعية في المدن والارياف والمخيمات والبوادي لايجاد فرص العمل التي تســهم في تشــغيل العاطلين عن العمل وبالتالي التقليل والحد من البطالة.

4.1 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في محاولة معرفة اثر البطالة على الجريمة. وفي إطار أكثر شمولاً فإن هدف الدراسة يتمثل في بيان مدى الارتباط بين البطالة، تدني مستوى الدخل أو انعدامه، اضطراب أسواق العمل، تدني القيمة الحقيقية للأجور أو الدخل وبين الاتجاه نحو ارتكاب الجرائم وخاصة جرائم السرقة والسطو والرشوة والقتل بهدف معرفة درجة الارتباط بين المتغيرات السابقة للتأكد من صحة الافتراض. وينبثق عن هذا الافتراض الرئيس أهداف فرعية هي:

1- دراســة مشــكلة البطالة على اعتبار أنها أهم المشــكلات التي يعاني منها أفراد المجتمع الأردني وخاصة الشباب منهم من خريجي المؤسسات التعليمية.
2- محاولة التعرف على حجم مشكلة البطالة في الأردن.
3- التعرف على عوامل وأسباب البطالة في الأردن.
4- بيان الآثار الناجمة عن البطالة في المجتمع الأردني .
5- التعرف على العلاقة بين تطور معدلات البطالة وتطور أعداد الجرائم العامة في المجتمع الأردني، في الفترة (2015 –2020).
6- التعرف على العلاقة بين تطور بين تطور معدلات البطالة وتطور أعداد جرائم السرقة في المجتمع الأردني.

5.1 مفاهيم الدراسة

1– البطالة: هي من إحدى المصطلحات الاجتماعية الاقتصادية المعقدة التي لا يوجد لها تعريفاً جامعاً مانعاً كما يقول المناطقة. وعدم الإتفاق بين الدارسين ينبع من اختلاف وجهات نظرهم في هذا المجال في أمور عديدة تتعلق أصلا بتوجهاتهم نحو مفاهيم أخرى

مثل العمالة، التشغيل، والتشغيل الكامل، والتشغيل الناقص، ومدى التعطل، وأنواع التعطل، وأنواع البطالة، وغير ذلك من المقولات التي تدخل في لب المشكلة.

تعرف دائرة المعارف الامريكية The Encyclopedia Americana البطالة على أنها مصطلح يقصد به حالة عدم الاستخدام الكلي الذي يشير إلى الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه، والباحثين عنه لكنهم لا يجدونه. وهذا التعريف هو ما تبنته منظمة العمل الدولية في تعريفها للبطالة بالرغم مما أضافته من جديد في هذا الصدد، حيث عرف العاطل عن العمل على أنه كل قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون أن يجده (International Labor Office1969:17).

واستنادا لما سبق فإن تعريف البطالة أو التعطل المتفق علية دولياً يستند إلى ثلاثة معايير أساسية ينبغي أن تتوفر في الوقت ذاته لكي يكون الشخص متعطلاً بالفعل. وحسب مجمل التعريفات فإن عبارة العاطلين عن العمل ينطبق على كل من هم في سن العمل طبقاً لما هو محدد في الوضع المعين، أي النشيطين اقتصادياً وكانوا ضمن الفئات التالية:

1- بدون عمل أي الذين لا يعملون مقابل أجر أو لحسابهم الخاص.
2- متاح للعمل أي الذين هم بانتظار عمل بأجر، أو العاملين لحسابهم الخاص.
3- يبحث عن عمل أي الذين اتخذوا خطوات محددة للبحث عن عمل بأجر أو العمل لحسابهم الخاص (منظمة العمل الدولية: التعطل في دور الاسكوا،(1999: 11.

ولغايات هذه الدراسة فسيتم تبني هذا التعريف وذلك لأنه التعريف المتفق عليه دولياً من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

1- الجريمة

يتفق غالبية علماء الاجتماع على أن الجريمة ظاهرة اجتماعية لم ولن يخلو منها أي مجتمع إنساني قديماً أو حديثاً، هذا برغم من أنها تتناقض مع المصالح والحاجات الرئيسية للمجتمع وتمثل خطراً عليه. وقد توزعت تعاريف علماء الاجتماع لمفهوم الجريمة إلى ثلاثة اتجاهات أو فئات هي :

1- **الفئة الأولى: الجريمة هي انتهاك للقوانين.**

يذهب أصـــحاب هذا الاتجاه إلى الربط بين الجريمة وانتهاك القوانين، وهم بذلك يتفقون مع المفهوم القانوني للجريمة. وانطلاقا من هذا الاتجاه يرى ديفس Davis أن الجريمة سلوك يخرج عن معايير المجتمع السياسي. ويقصد بالمجتمع السياسي ذلك المجتمع الذي تحكمه القوانين التي تســـنها الدولة أوتقوم على انفاذها ســـلطة منظمة معترف بها اجتماعياً ورســـمياً وبالتالي فإن الجريمة هي فعل يعاقب عليه القانون (Davis, 1970 :192).

2- **الفئة الثانية: انتهاك المعايير الاجتماعية**

هذه الفئة تربط بين الجريمة وبين الأفعال التي تسبب أذى للمجتمع وهذا الاتجاه تبناه عدد من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا. بينهم على سبيل المثال سلين Sillin الذي يعرف الجريمة على أنها انتهاك للمعاير الاجتماعية .ويعرفها كل من هربرت Herbert وسمث Smith بأنها شكل من أشكال السلوك الانحرافي الذي يهدف إلى فساد النظام الاجتماعي القائم (Herbert and Smith, 1979: 17) .

3- **الفئة الثالثة: الجمع بين المفهومين الاجتماعي والقانوني للجرمية**

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الجريمة هي انحراف عن المعايير الاجتماعية وبنفس الوقت فإنها انتهاك للقانون. وفي ضوء هذا المنظور يعرفها أدوين سذرلاند (سذرلاند وكريسي، 1968،31) بأنها سلوك تحرمه الدولة لضرره بها، ويمكن أن ترد عليه بعقوبة، وهذا التعريف يتضمن مفهومين مفهوم قانوني يؤكد أن الفعل معاقب علية جنائياً، والآخر مفهوم اجتماعي يؤكد أن الفعل ضار اجتماعياً.

ومن خلال استعراض للمفاهيم المختلفة للجريمة وخصوصاً المفهومين القانوني والاجتماعي يرى المشهداني وجود قاسماً مشتركاً بينها وهو أن الجريمة خرق لمعايير وضوابط المجتمع، وهو ضرر يلحق بالفرد والمجتمع ويقرر لها القانون، الذي يحمي ويمثل الهيئة الاجتماعية، عقاباً أو جزاءً جنائياً، يتمثل بالإعدام، أو السجن أو الغرامة أو التدبير الاحترازي.

وبناء على ما سبق فإن التعريف الإجرائي هو فعل أو امتناع عن الفعل سواءً كان إيجابياً أو سلبياً يصدر عن إنسان مسؤول، وينتهك القانون، ويترتب على مرتكبه عقوبة أو التدبير الاحترازي (المشهداني، 2005: 45).

7.1 مفاهيم أخرى وردت في الدراسة:

الفقر المطلق Absolute poverty . يعبر عن الحالة التي يكون عندها السكان أو جزء منهم قادر على توفير الحاجات الأساسية (الضروريات) مثل الطعام والملبس والسكن لتحقيق الحد الأدنى من المعيشة (الكفاف)

الفقر المدقع ويشمل الأفراد والأسر التي تعيشل على دخل يومي قدرة دولار واحد أو أقل وهذا المستوى المتدني من الدخل لا يفي بإشباع الحاجات الغذائية الأساسية (الحصري، 2007).

مؤشر الفقر . Head count index يعبر عن نسبة السكان في دولة ما الذين يقعون ويعيشون تحت خط الفقر المدقع ويشمل الأفراد والأسر التي تعيش على دخل يومي قدره دولار واحد أو أقل وهذا المستوى المتدني من الدخل لا يفي بإشباع الحاجات الغذائية الأساسية (الحصري،2007) .

مؤشر الفقر البشري Human poverty index هو مؤشر لقياس درجة الحرمان من الحاجات والضرورية والمتغيرات التي تستخدم لقياسة تشمل نسبة من يموتون قبل سن الأربعين، نسبة الامية، نسبة المحرومين من الرعاية الصحية ومن المياه الأمنه النظيفة، ونسبة وفيات الأطفال تحت سن الخمس سنوات.

خط الفقر الدولي (IPL) هو قياس لمعدل الدخل الدولي ويعبر عنه عادة بقيمة ثابتة بالدولار(270 دولار). وهو يقاس بنسبة السكان عند حد الكفاف أو الجموع.

فجوة الدخل .**Income gap** هي الفروق التي تكون في مستويات الدخل بين الفقراء (في القاع) وبين الأغنياء (في القمة). واتساع هذه الفجوة يعكس سوء توزيع الدخل.

نصيب الفرد من الدخل Income per Capita. هو مقياس يحدد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المحقق خلال عام وهو يساوي إجمالي الناتج القومي لدولة ما مقسوماً على اجمالي عدد السكان وهو يستخدم كمؤشر اقتصادي لمعرفة مستوى التنمية والمعيشة.

التضخم Inflation. وهو ارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة غير عادية ويحسب عادة سنوياً ويستخدم لحسابه عدة مؤشرات مثل أسعار المستهلك وأسعار تجار الجمالة.

إعادة الهيكلة Rastrusturing هي عملية تغيير الشروط التي تلتزم بها الدولة الأقل نمواً خاصة أمام المؤسسات الدولية مثل الصندوق والبنك الدوليين خاصة فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون .

سياسات التثبيت Stabilization policies: وهي وضع تنسيقي يستلزم فرض بعض القيود على السياسات المالية والنقدية بهدف تخفيض التضخم ومواجهة عجز الموازنة وتحسين حاله ميزان المدفوعات وهي مفروضة من قبل صندوق النقد الدولي.

البنك الدولي W.B . هو مؤسسة تضم 181 عضو من الدول النامية والمتقدمة ومقره في واشنطن بالولايات المتحدة، أنشئ بموجب اتفاقية. بريتون ودز 1944 وهدفة المرئي هو تشجيع وتحقيق الاستقرار في نظم صرف العملات الدولية والسيطرة على التقلبات التي قد تصيب أسعار الصرف للعملات المختلفة، وتحقيق الاستقرار في موازين مدفوعات الدول الأعضاء من تقدم القروض.

الخصحصة privatization: هي بيع أو اسناد إدارة الأصول العامة (شركات مؤسسات القطاع العام) للقطاع الخاص من المستثمرين المحليين أو الأجانب.

وبالنسبة للمفاهيم السابقة وتعريفها فهي مأخوذة من عدة مصادر أهمها (منشورات منظمة الاسكوا، 1999، 1994، 1993) و(تودارو، 2006).

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري للدراسة : النماذج النظرية المحددة للعمالة والبطالة

هناك العديد من النماذج أو النظريات التي قدمت تفسيرات لظاهرة البطالة وهي نظريات اقتصادية أهمها، المدرسة الكلاسيكية، والمدرسة الماركسية، والنيوكلاسيكية، والمدرسة الكينزية، والمدرسة النقدية، والليبرالية الحديثة، والتكنولوجيا وما تفرع عنها من اتجاهات معاصرة (زكي، 1997).

ويهمنا من هذه النماذج أو النظريات لتفسير وتحديد العمالة (التوظف) والبطالة وهي:

1. النظرية أو النموذج الماركسي.
2. نموذج السوق الحر التنافسي التقليدي: مرونة الأجور والعمالة الكاملة.
3. نموذج الناتج والتوظيف (نموذج هارود–دومار).
4. التكنولوجيا الملائمة وتوليد التوظف (نموذج باعث السعر).

أولاً: النموذج أو النظرية الماركسية

في الجزء الأول من كتاب رأس المال الذي نشر عام 1867م جادل ماركس أن المنتجين (الرأسماليين) يحاولون باستمرار تقليل تكلفة العمالة واكتساب تحكم أكبر بوسائل الإنتاج عن طريق استبدال معدات رأس المال بالعمالة كلما كان ذلك ممكناً، ولا يستفيد الرأسماليون من الإنتاج الكثير والتكاليف المنخفضة والتحكم بموقع العمل فقط، بل من خلق واستحداث جيش من العاملين الاحتياط العاطلين عن العمل الجاهزين للاستخدام في موقع أو قطاع آخر من الاقتصاد.

تنبأ ماركس بأن أتمته الإنتاج المتزايدة ستؤدي في نهاية المطاف إلى إلغاء العمالة، لقد نظر الفيلسوف الألماني إلى الإمام نحو ما أشار إليه بأنه"آخر تحول للعمالة" عندما حل نظام تقني آلي محل الإنسان وجادل بأن كل ابتكار "يحول عمليات العامل إلى رأس مال على شكل الآلة، ونقصت قوته العملية من حيث القيمة نتيجة لتلك الآلة، ومن هنا جاء كفاح الإنسان ضد الآلة، وما كان نشاطاً يقوم به الإنسان تحول إلى الآلة.

إن استخدام الآلة يؤدي إلى زيادة البطالة، مكونة بذلك ما أسماه ماركس بالجيش الاحتياطي للعمال the Reserve Army، مشيراً بذلك إلى أن البطالة، هي جزء لا يتجزأ من نمط أو أسلوب الإنتاج الرأسمالي وهي أيضاً شرط لوجوده، ذلك أن هناك مصلحة مزدوجة يحققها الرأسمالي من وجود هذا الجيش الاحتياطي، فهو من ناحية يمده بما يحتاج إليه دوماً من أيدٍ عاملة بصرف النظر عن معدلات نمو السكان؛ ومن ناحية أخرى لأن البطالة التي يمثلها هذا الجيش هي وسيلة ضغط شديد في يد الرأسمالي يجبر بها العمال على قبول أجور أقل.

ولقد اعتقد ماركس بأن الجهد المستمر الذي يبذله المنتجون الرأسماليون باستبدال العمالة بالآلة سببت فشلة في النهاية واستحداث جيش من عمال الاحتياط العاطلين عن العمل، والذين تتدنى أجورهم، فإن الرأسماليين حفروا قبورهم بأيديهم عن غير قصد، لأن عدد المستهلكين سوف يقل.

ولقد وافق العديد من خبراء الاقتصاد جزئياً على تحليل ماركس، فقد كانوا على استعداد للاعتراف بأن أرباح الإنتاج واستبدال القوى العاملة بالآلات الحديثة قد أوجد أعداداً كبيرة من العاطلين عن العمل (هيلبرونز، 1979).

ثانياً: نموذج السوق الحر التنافسي التقليدي

1- يرى دعاة هذا الأنموذج أنه في ظل اقتصاد السوق الحر وسيادة المستهلك وعمل المؤسسات والشركات على تعظيم الأرباح إلى أقصى حد ممكن، وفي ظل المنافسة الكاملة، فإن مستوى التوظف والأجور يتحددان تلقائياً مع باقي العناصر الأخرى المتاحة في الاقتصاد حسب قانون العرض والطلب.

2- المنتجون يطلبون العمالة طالما أن قيمة الناتج الحدي للعامل الأخير تتخطى تكلفته (راتبه).

3- طبقا لقانون تناقص إنتاجية العمال في ظل ثبات الأسعار للمنتجات فإن الطلب على العمالة ينحدرسلبياً من أعلى إلى أسفل، ويزداد الطلب على العمالة كلما انخفضت أجورهم.

4- في جانب العرض فإن الأفراد في سعيهم لتعظيم منافعهم سيقسمون وقتهم في اللعب واللهو والعمل. وكلما ارتفع عائد العمل كلما قل إنفاق الأفراد أوقاتهم في اللهو ومضيعة الوقت.

5- يتحقق مستوى الدخل التوازني عندما يتساوى مقدار ساعات العمل الذي يرغب الأفراد في تقديمها مع مستوى الأجور التي يرغب المنتجون في تقديمها (ساعات العمل التي يطلبها المنتجون(.

يرى تودارو أن هناك عدة قيود على هذا النموذج حين يتم تطبيقه على الدول النامية وذلك للأسباب التالية:

1. أن الأجور النقدية في هذه الدول تتحدد بصورة غير مرنة، وذلك بسبب الضغوط السياسية التي تمارسها بعض المؤسسات مثل اتحادات العمال والنقابات والتدخل الحكومي، والتي تحول دون انخفاض الأجور .
2. أن الأجور النقدية في هذه الدول لا تكفل مستوى معيشة جيدة مقارنة بمستوى التضخم السائد في المجتمع، ولذلك يلجأ معظم الأفراد للبحث عن عمل إضافي لرفع أجورهم الحقيقية.
3. وجود ظاهرتي تشوهات الأسعار وأسعار الظل تجعل النموذج بصورته الحالية غير معبر عما يحدث في الواقع من تحديد لقوى العرض والطلب في سوق العمل (تودارو:2006، 335 -336)

يتضح مما سبق عدم قدرة النموذج الكلاسيكي على تفسير طبيعة سوق العمل ومتغيراته الثلاث (عرض العمل - الطلب على العمل - الأجور في الدول النامية) خاصة وأن هذا النموذج يفترض مرونة الأجور، التي تمثل سعر عنصر العمل، وأن هذه المرونة قلما تتوافر في اقتصاديات الدول النامية وذلك بسبب القيود السابق ذكرها في تلك الدول .

ثالثاً – نموذج الناتج والتوظف: تعارض أم توافق؟

هذا النموذج هو امتداد طبيعي لفكرة النمو خلال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي والتي ركزت على السياسات الهادفة إلى زيادة الناتج القومي وذلك من خلال الإسراع بمعدل تكوين رأس المال في الاقتصاد، وأن معظم هذه النظريات ربطت

بين الزيادة في الناتج القومي ومعدلات التوظف في المجتمع. وكان أقوى أدوات وصف عملية النمو هو نموذج هارود – دومار، حيث ظلت الفكرة السائدة وهي أن النمو الاقتصادي هو نتاج لزيادة معدلات كل من الادخار والتراكم الرأسمالي من ناحية ومعدل الإنتاجية الحدية للاستثمار من ناحية أخرى.

وهذا يعني أنه عند مستوى محدد من معامل رأس المال الناتج يمكنه مضاعفة الناتج القومي وفرص التوظف في المجتمع مع زيادة معدلات الادخار والاستثمار. ومن هنا أصبح القطاع الصناعي هو كلمة السر في معظم الدول الهادفة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة عرفت باسم الدفعة القوية Pig Push. ولكن وعلى نفس المنوال لماذا فشلت أيضاً هذه النظريات في تفسير فشل الاقتصاد في خلق فرص عمل جديدة رغم النمو المتزايد في القطاع الصناعي؟ ويجيب تودارو على هذا السؤال بأن السبب هو انخفاض معدل نمو إنتاجية العامل، حيث إن معدل النمو في الناتج يؤثر على معدل نمو إنتاجية العامل وهو بدوره يؤثر على معدل نمو العمالة.

وقد افترض نموذج هارود – دمار ثبات العلاقة بين معدل التغير في الناتج ومعدل التغير في راس المال وهو ليس بالصحيح في ظل الفرض القائل بأثر معدل إنتاجية العمل على حجم الناتج.

وفي ضوء هذا التحليل السابق دائما ما ينظر إلى تحقيق أقصى معدل النمو الناتج مع أقصى معدل النمو في فرص العمل كهدفين متعارضين. وقد حاولت بعض الكتابات الاقتصادية الحديثة الوصول لصيغة توفيقية يتمكن من خلالها الاقتصاد من تحقيق الأمرين السابقين، وفي ظل سياسات تهدف لإزالة التشوهات السعرية لعناصر الإنتاج والمنتجات وكذلك تهدف إلى تحفيز الاعتماد على تكنولوجيا كثيفة العمالة كوسيلة وأسلوب للإنتاج (تودارو، 2006: 337).

يتضح من العرض السابق أن نموذج هارود – دومار وغيره من نماذج النمو إنما تم وصفه في ظل ظروف وبيئات متقدمة تختلف في كثير من جوانبها عن ظروف الدول النامية حيث ينخفض فيها دور معامل رأس المال/ الناتج أو ما يسمى بقيمة المعجل. ومن ثم لا نجد تأثيراً لصيغة النموذج وخاصة على التراكم الرأسمالي في زيادة عملية التوظف والقضاء على مشكلة البطالة أو على الأقل الحد منها ما أمكن.

رابعاً: التكنولوجيا الملائمة وتوليد التوظف: نموذج باعث السعر

يبدأ هذا النموذج في طرح فكرة المدرسة النيوكلاسيكية حول مشكلة تشوهات الأسعار وأثرها على الناتج ومعدلات البطالة كالآتي:

إن المنتجين يتعرضون في عملية الإنتاج لتنويعه من أسعار عناصر الإنتاج، وهم في سعيهم لتحقيق معدل معين من الناتج فإنهم يضطرون لعمل مزيج من هذه العناصر بحيث تكون التكلفة أقل ما يمكن، والمنتجون في المجتمع لديهم طريقتين فقط للإنتاج إما تكنولوجيا كثيفة العمل أو تكنولوجيا كثيفة رأس المال.

ويعتقد عدد من الاقتصاديين بان المخترعات الحديثة قدمت العديد من المبتكرات في مجال الكمبيوتر ونظم المعلومات والهندسة الوراثية وأنظمة الاتصالات الفضائية ورغم أن تأثيراتها سلبية في كثير من الأحيان على العمالة، إلا أنها ستوفر في المستقبل فرصاً كافية للعمل لهؤلاء الذين فقدوا وظائفهم حالياً وإن البطالة التكنولوجية هي ثمن مؤقت يجب أن يتحمله المجتمع في سبيل تقدمه الاقتصادي، ويضيف هؤلاء أن تطور الرأسمالية المبكر كان يشير دوماً إلى الأثر السلبي للتكنولوجيا الجديدة في عنصر العمل (كلارك، 1996: 299)، وإن هذا الأثر سرعان ما يختفي بعد أن تبدأ موجة الانتعاش التي تخلقها هذه التكنولوجيا.

كما قام عدد من الباحثين بالرد على الاتجاه الذي يرى أن التكنولوجيا الحديثة سوف تؤدي إلى خلق بطالة مستمرة بين العمال من خلال طرح فكرة آليات التعويض التي تنطوي عليها التكنولوجيا الجديدة قادرة على "نشر منافع التغيير التكنولوجي بطريقة تؤدي إلى ظهور فرص استخدام جديدة، تحل محل الوظائف التي تكون قد فقدت" (ريفكن:2009)، ومن أهم آليات التعويض التي يشيرون إليها، وتخفف من حدة تأثير التكنولوجيا في البطالة، ما يلي:

1. أنَّ المبتكرات الجديدة غالباً ما تؤدي إلى خفض متوسط تكلفة الوحدة المنتجة من السلع، ومن ثم تخفض من سعرها، مما يشجع على زيادة الطلب والكمية المبيعة والمنتجة، وعلى النحو الذي يخلق فرصاً لزيادة العمالة داخل الصناعة أو القطاع الذي حدثت به البطالة نتيجة لتطبيق التكنولوجيا الجديدة.

2. أنَّ المبتكرات الحديثة تؤدي إلى خفض أسعار المنتجات، مما يعني ارتفاعاً في دخول الناس، وهو الأمر الذي يترتب عليه زيادة طلبهم على هذه السلع وغيرها من السلع مما يخلق حافزاً لزيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة الطلب على العمالة.

3. كذلك يشير أنصار فكرة آليات التعويض إلى أن الحكومات في البلدان الصناعية الرأسمالية، أصبحت تقدم إعانات مالية وبرامج اجتماعية لهؤلاء الذين يفقدون وظائفهم.

والدلالة النظرية لفكرة آليات التعويض هي أن مكاسب الإنتاجية التي تنجم عن التكنولوجيا، سوف تتوزع على نحو يستفيد منه الجميع، ولا يقتصر توزيعها على نخبة قليلة من الأفراد وبحيث يستفيد منها العمال والموظفون قياساً على ما كان يحدث في أعقاب كل تقدم تكنولوجي، حيث كان هذا التقدم يقود إلى نمو في الإنتاجية يسمح بنمو موازٍ في الأجور والعمالة، وزيادة نصيب الأجور في الدخل القومي بشكل عام.

ولكن المشكلة الحالية هي أن المبتكرات الجديدة أصبحت تلغي الكثير من الوظائف والمهن والأعمال، بشكل متسارع تحت تأثير عمليات إعادة هيكلة وهندسة Re-engineering عنصر العمل، في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي دون أن يواكب ذلك خلق لوظائف أخرى تعادل الوظائف الملغاة، بل انه في الوقت الذي تتزايد فيه إنتاجية عنصر العمل- تحت تأثير المبتكرات الجديدة- تتزايد عمليات تسريح العمالة بشكل كبير.

وفي ضوء ذلك حتى لو أدت المبتكرات الجديدة إلى خفض أسعار السلع، فإن صعوبة زيادة الطلب عليها تكمن في عدم وجود الدخل الذي يخلق هذه الزيادة بسبب تعطل العمال والموظفين، ليس المهم إذن هو خفض الأسعار، بل وجود الطلب الفعال الذي يتعامل مع هذه الأسعار، ولن تستطيع إعانات البطالة وبرامج الضمان الاجتماعي أن تلعب دوراً هنا في زيادة الطلب، بسبب انخفاض مقدارها مقارنة بالدخل المفقود نتيجة البطالة.

ويضاف إلى ذلك أن قطاع الخدمات الذي عرف عنه، حتى وقت قريب، أنه المستوعب الرئيسي للعمالة الجديدة وللعمالة الفائضة، تعرض منذ عدة سنوات لموجة انكماشية سواء من حيث معدلات نموه (لأسباب عديدة لا مجال للتعرض لها هنا)، أو من حيث ضعف قدرته على استيعاب العمالة، بسبب زحف التكنولوجيا الحديثة عليه وما

أدت إليه من أحداث وفر كبير من القوى العاملة المستغلة فيه نتيجة استخدام الكمبيوتر ونظم المعلومات الحديثة وعالم السكرتاريا الجديد (ريفكن 2009: 154-166، زكي، 1990، تودارو، 2006).

ويرى عدد كبير من الاقتصاديين، أنه في عصر ثورة المعلومات أو ما يسمى بالثورة الصناعية الثالثة، ستتحول قوة العمل الفائضة من قطاعي الصناعة والزراعة للدخول إلى قطاع الخدمات ومن ثم لا مجال للخوف من ارتفاع معدلات البطالة أو تفاقهمها ففي قطاع الخدمات متسع للجميع، حيث أن هذا القطاع يتسع من فترة لأخرى ليستوعب معظم قوة العمل في البلدان الصناعية، فمنذ سبعينات القرن الماضي، لوحظ أنه في الوقت الذي ينخفض فيه النصيب النسبي لقطاع الصناعات التحويلية من قوة العمل، إلا أن هذا النصيب يتزايد على نحو واضح في قطاع الخدمات، وطبقاً لأرقام 1992 يتضح أن قطاع الخدمات يستوعب ما نسبة 75.1% من قوة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية و59% في حالة اليابان، و67% في فرنسا، و 58.4% في ألمانيا، و62.1% في ايطاليا، و73% في كندا (نقلاً عن زكي،1997) وعليه، فإن الأثر السلبي لتكنولوجيا الثورة الصناعية الثالثة على العمالة سوف يختفي بعد أن يستوعب قطاع الخدمات أفواجاً من العمالة المتعطلة.

كما أشار بعض الاقتصاديين إلى أن ثورة التكنولوجيا الحديثة سوف تخلق عدة وظائف جديدة ستستوعب أعداداً كبيرة من المتعطلين، شريطة أن يعاد تدريبهم على الفنون الإنتاجية الحديثة وأن تتحقق درجة عالية من المرونة Flexibility في سوق العمل من خلال قبول المتعطلين أجوراً أقل ومن خلال ما ستقوم به الحكومات من سياسات لتفعيل علاقات العرض والطلب في أسواق العمل عن طريق خفض إعانات البطالة وبرامج الضمان الاجتماعي حتى يجبر العمال العاطلون على قبول فرص العمل المتاحة بأجور منخفضة.

على أن الحقائق والبراهين تشير إلى أن ما يراه هؤلاء الاقتصاديون بشان الآثار السلبية للثورة الصناعية الثالثة على أحوال العمالة، ليست إلا أوهاماً وأفكاراً ساذجة دون أن يكون لها صلة بعالم الواقع.

ففيما يتعلق بمدى قدرة قطاع الخدمات على استيعاب فائض العمالة الذي أدت، ولا زالت تؤدي إليه، عمليات الإحلال المتتالي والمتسارع للآلة محل الإنسان، ثبت أن تلك القدرة تتناقص على نحو سريع، وبحيث أن هذا القطاع لم يعد هو الآلة التي تضخ فرص العمل وذلك للأسباب التالية:

1. إن الآلات الحديثة المبرمجة من خلال الأجهزة المتطورة للكومبيوتر ووسائل التحكم والاتصال ونظم المعلومات، قد ألغت العديد من الوظائف في قطاع الخدمات (ريفكن، 2009: 133-248)، فهذه الآلات الذكية أصبح بإمكانها أن تسمع وتقرأ وتتصرف وتقدم الخدمة المطلوبة دونما حاجة لوجود الإنسان.

2. إن حكومات البلدان الصناعية قامت بعد تبني السياسات الليبرالية الجديدة التي تنادي بتحجيم دور وحجم الحكومة وتسعى إلى خفض عجز الموازنة العامة وعلاج المشكلات الناجمة عن تضخم الدين العام المحلي، تقوم بخفض نفقاتها الجارية والرأسمالية على الخدمات الاجتماعية التي كانت قد توسعت في تقديمها إبان فترة دولة الرفاه في الستينات والسبعينات من القرن الماضي (خدمات التعليم والصحة والإسكان والمرافق العامة ومشروعات الضمان الاجتماعي)، مما خفض بالتالي من العمالة التي كانت توظف سنوياً في هذه المجالات وزاد الأمر تعقيداً أن الحكومات في هذه البلدان قامت بإعادة هندسة الوظائف المدنية داخل أجهزة الإدارة الحكومية مستخدمة في ذلك نفس الوسائل والإجراءات التي لجأ إليها القطاع الخاص، وقد نجم عن ذلك إلغاء مئات الآلاف من الوظائف وتسريح أعداد هائلة من الموظفين العموميين (زكي، 1993م، ريفكن 2009: 147).

3. إن خصخصة كثير من الخدمات الحكومية، مثل خدمات النقل والمواصلات الحكومية، والاتصالات والمياه والكهرباء والصحة والتعليم... إلى آخره، قد أدى بشكل مباشر وعلى نطاق واسع، إلى تسريح الألوف من الموظفين والعمال الذين كانوا يعملون في هذه الخدمات والقضاء على الآلاف الوظائف الحكومية الجديدة التي كانت تخصصها الحكومات لمشروعات التوسع في هذه الخدمات، وهو الأمر الذي كان يستوعب سنوياً أعداداً كبيرة من الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة، والقضية الرئيسية في عمليات الخصخصة، هي أنه بعد أن كانت الحكومات تقدم هذه الخدمات بهدف المصلحة العامة،

أصبح الهدف الرئيسي للقطاع الخاص بعد تملكه لمرافق هذه الخدمات هو السعي لتحقيق أكبر ربح ممكن، حتى ولو كان الطريق لذلك هو زيادة الأسعار واستغلال المستهلكين وتسريح آلاف العمال والموظفين.

4. تعرض قطاع الخدمات في معظم البلدان لحالة من الركود بسبب تفاقم مشكلة البطالة، وهذا يعني تدهور القدرة الشرائية والإنفاق ومن ثم الطلب الكلي على منتجات هذا القطاع، وهذا بلا شك أثر على القدرة الاستيعابية لقطاع الخدمات على توظيف العمالة، فعلى سبيل المثال لا الحصر ففي وقطاع البنوك أمكن الآن توفير آلاف الوظائف من خلال استخدام بطاقات السحب الآلي المنتشرة في فروع البنوك وأماكن التسوق والتي تعمل لمدة 24 ساعة في اليوم والتي يمكن للعميل استخدامها للحصول على ما يحتاجه من نقود دونما حاجة للتعامل مع أي موظف، وفي قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية تم تسريح 129 ألف موظف كانوا يعملون في مهنة الاستعلامات البنكية خلال الفترة 1983–1993 وهو ما يمثل 37% من إجمالي قوة العمل في هذا القطاع (ريفكن، 2009: 143–151).

وفيما يتعلق بالأثر التوسعي أو الانتشاري للتكنولوجيا الحديثة فيما تخلقه من وظائف ومهن جديدة، ومن ثم قدرتها عبر الزمن على علاج مشكلة البطالة، فالأمر الذي لا شك فيه هو أن التكنولوجيا خلقت بالفعل أنواعاً من الوظائف والمهن، مثل مصممي البرامج وأنظمة المعلومات، والباحثين العمليين ومساعديهم الفنيين الذين على صلة بصناعة وتطوير وصيانة أجهزة الكمبيوتر كما تزايد دور المهندسين المدنيين والعلماء والباحثين في مجال الهندسة الوراثية وهندسة الفضاء والاتصالات وخبراء التمويل والتسويق، والمستشارين في مجال الاستثمار، ومنتجي البرامج التعليمية والمشتغلين بالإعلان ووسائل الإعلام، وهي وظائف ومهن يطلق على العاملين فيها عمال المعرفة Knowledge worker، وهذه المهن تتطلب درجة عالية من التعليم والمهارة والخبرة وكثافة شديدة في المعرفة والتعليم المستمر لكل ما هو جديد في هذه المجالات.

إلا أن حجم ما تخلقه تكنولوجيا المعلومات من مهن جديدة وفرص إضافية للعمل ضئيل للغاية ولا يمثل إلا رذاذاً بالنسبة لمحيط البطالة الهائل في عالم اليوم وبكلام آخر فإنه في الوقت الذي تقذف فيه التكنولوجيا الحديثة بمئات الألوف من العمال والموظفين

في الشوارع بسبب إلغاء وظائفهم أصلاً أو بسبب إعادة هندستها، فإن فرص العمل الجديدة التي تخلقها هزيلة للغاية ولا يمكن التعويل عليها في علاج البطالة المتزايدة، كذلك يلاحظ أن المهن الجديدة التي تخلقها ثورة التكنولوجيا المعاصرة أنها ليست ملائمة للجميع كما يقول عالم الاجتماع الأمريكي هنري ريفكن J.RiFKIN وأنه من السذاجة الافتراض، أنه من خلال عمليات إعادة التدريب والتأهيل أن يكون في إمكان مئات الألوف من العمال والموظفين غير المهرة أو نصف المهرة الذين فقدوا وظائفهم، أن يتحولوا إلى علماء وباحثين وفنيين في قطاع المعلومات أو في مجال الهندسة الوراثية أو هندسة الاتصالات، أو إلى مستشارين في مجالات الإعلام والتمويل والتسويق، ذلك أن الفجوة بين المستوى العملي والحرفي لمهارات هؤلاء العاطلين وذلك المستوى الذي تتطلبه المهن الجديدة هي من الاتساع والعمق بحيث لا يمكن تجاوزها من خلال ما يسمى ببرامج إعادة التأهيل والتدريب، ومصداقاً على مدى تفاهة الدور الذي تلعبه هذه البرامج في حل مشكلة من أعيد تدريبهم، يشير ريفكن، إلى أنه عام 1993م استطاع أقل من 20% من الذين أعيد تدريبهم في برامج إعادة التدريب الفدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية الالتحاق بوظائف جديدة وبأجور متدنية تصل إلى 80% من مستويات أجورهم السابقة (ريفكن، 2009: 69) ولهذا يطرح بعض النقاد الاقتصاديين والخبراء قضية إعادة التدريب باعتبارها وسيلة لمواجهة مشكلة البطالة يثور السؤال فوراً: تدريب على ماذا؟ فمعظم المهن والوظائف في الصناعة والزراعة والخدمات تم أتمتتها، ناهيك عن العمليات المستمرة لإعادة هندسة الوظائف فيها على النحو الذي يحقق انكماشاً مستمراً في حجم العمل الإنساني.

2.2 البطالة معناها، أنواعها وأسبابها

إن أول سؤال يطرح نفسه هو: من هو العاطل عن العمل؟ وقد يبدو هذا السؤال بسيطاً للوهلة الأولى، حيث يسارع المرء بالإجابة بالقول: إن العاطل هو من لا يعمل. لكن هذا التعريف غير كاف، بل وغير دقيق، فبالرغم من أن من أهم صفات العاطل أنه لا يعمل، ومع ذلك فهناك عدد كبير من الأفراد لا يعملون لأنهم ببساطة لا يقدرون على العمل، مثل الأطفال والمرضى والعجزة وكبار السن والذين أحيلوا على التقاعد ويحصلون

الآن على معاشات، فهؤلاء لا يصح اعتبارهم عاطلين، لأن العاطلين يجب أن يكونوا قادرين على العمل، وتجب الإشارة أيضا إلى أن هناك عدد من الأفراد القادرين على العمل والذي لا يعملون فعلا، ومع ذلك لا يجوز اعتبارهم عاطلين لأنهم لا يبحثون عن العمل، مثل الطلبة الذين يدرسون في المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد ممن بلغوا سن العمل (عادة 16 سنة). فهؤلاء رغم قدرتهم على العمل لا يبحثون عن العمل، لأنهم يفضلون تنمية وصقل قدراتهم ومهاراتهم بالدراسة لتفيدهم في المستقبل من الحصول على وظائف ذات أجور أعلى ولهذا لا يصح ادخالهم في دائرة العاطلين . وكذلك هناك بعض الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه لأنهم أحبطوا تماماً، لأن جهودهم في البحث عن العمل في الفترة الماضية لم تجدي نفعاً، ومن ثم أصبحوا يائسين ومحبطين وتوقفوا عن البحث عن فرص للعمل، فمثل هؤلاء لا تدخلهم الإحصاءات الرسمية ضمن فئة العاطلين. كذلك يوجد بعض الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه لأنهم أغنياء، وهذا يجعلهم في غنى عن العمل، فهؤلاء – أيضا – لا يعتبرون عاطلين، وهناك بعض العمال والموظفين الذي يعملون لبعض الوقت بغير إرادتهم، ويرغبون في العمل طوال الوقت، ولهذا فهم يبحثون عن مثل هذا العمل، ومع ذلك فإن إحصاءات العمل لا تعتبرهم ضمن العاطلين، وعليه نستنتج أنه ليس كل من يبحث عن عمل يعد عاطلاً، كذلك يوجد بعض الأفراد الذين لا يعملون لحظة إجراء التعداد أو المسح للبطالة، ولكنهم لا يصنفون ضمن العاطلين، لأن لهم وظيفة أو عملاً تغيبوا عنه بصورة مؤقته، بسبب المرض أو الإجازة، أو لأسباب شخصية أخرى (زكي، 1997) .

من ذلك يتبين أنه ليس كل من لا يعمل عاطلاً، وفي الوقت نفسه، ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين، وأن دائرة من لا يعملون أكبر بكثير من دائرة العاطلين. والشكل (1–3) يبين ذلك.

وعموما هناك شرطان أساسيان يجتمعان معا لتعريف العاطل حسب الإحصاءات الرسمية وهما: 1) أن يكون قادرة على العمل.2) أن يبحث عن فرص العمل.

واستنادا إلى ذلك يجمع الاقتصاديون والخبراء -- وحسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية ILO على تعريف العاطل بأنه: "كل من هو قادر العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون أن يجده" وينطبق هذا التعريف

على العاطلين الذي يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.

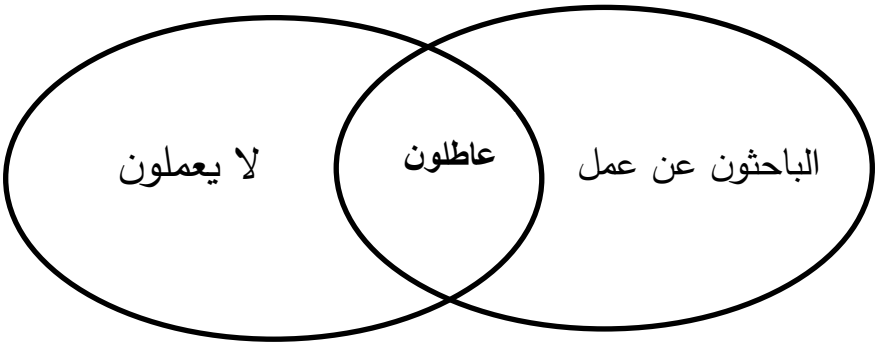

شكل (1) عناصر البطالة

أنواع البطالة:

سبق وأن عرفنا أو تبنينا تعريف البطالة الصادر عن منظمة العمل الدولية والمتفق عليه دولياً، أما بالنسبة لأنواع البطالة فهناك عدة أنواع أو أشكال من البطالة وهي:

1- **البطالة الدورية** وهي البطالة الناجمة عن عدم سير النشاطات الاقتصادية على وتيرة منتظمة في الفترات الزمنية المختلفة، بل تنتاب هذه النشاطات فترات صعود وفترات هبوط دورية (زكي، 1997) ويطلق على حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي والتي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث وعشر سنوات مصطلح الدورة الاقتصادية economic circle التي لها خاصية التكرار والدورية، وتتكون الدورة الاقتصادية من الإنتاج والدخل والتوظيف تتجه نحو التزايد إلى أن يبلغ التوسع نقطة الذروة أو قمة الرواج، وعندها تبدأ الأزمة في الحدوث حيث يتجه حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته إلى الهبوط ليدخل الاقتصاد مرحلة الانكماش recession إلى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة قاع الانكماش وبعدها مباشرة يبدأ من جديد الانتعاش أو التعافي recovery وهي نقطة تحول، يتجه بعدها حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى، وعلى هذا، فإن المتوقع أن يزيد الطلب على العمالة في فترات الانتعاش، وأن يقل الطلب في فترات الهبوط والانكماش (زكي،1997)

2- **البطالة الموسمية.** وهي ذلك النوع الذي يكون الافراد وفقها يعملون فترات ولا يعملون فترات أخرى، ويحدث هذا بشكل خاص في المناطق الريفية الزراعية حيث يشتد

دوران عجلة العمل في فترات ويهبط في غيرها. وهذا النوع من البطالة يتداخل مع ما يعرف بالبطالة الجزئية على أساس أن العامل لا يعمل طوال السنة.

1- **البطالة الجزئية.** بالرغم من التداخل بين البطالة الموسمية والبطالة الجزئية، فإن البطالة الجزئية توجد إذا كانت القوى العاملة المتوفرة غير مستخدمة استخداماً تاماً، أي أن يعمل الأفراد ساعات عمل أقل من ساعات العمل العادية .

2- **البطالة الاحتكاكية:** البطالة الاحتكاكية frictional هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين في المناطق والمهن المختلفة، وهي عادة ما تحدث بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل عن الفرص المتاحة والمتوفرة فيه. إن نقص هذه المعلومات يطال الباحثين عن العمل كما يطال صاحب العمل أيضا، بمعنى أن فترة البحث عن العمل قد تطول نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية عن العمل سواء لدى الباحثين عن العمل أو لدى أصحاب الأعمال رغم أن كلً منهما يبحث عن الآخر.

5- البطالة الهيكلية. البطالة الهيكلية أو ما يعرف أيضا بالبطالة البنائية Structural وهي ذلك النوع من البطالة الذي يشير إلى التعطل الذي يصيب جانباً من قوى العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة وخبرات الباحثين عن العمل، وتلك التغيرات قد تكون بسبب دخول نظم تكنولوجية حديثة (كالميكنة والربوتات والتكنولوجيا عامة...)

وكما يذكر زكي فإننا في هذه الحالة نواجه فائض عرض في سوق عمل ما، وفائض طلب أي نقص عرض في سوق عمل أخرى، ويظل هذا الاختلال قائماً إلى أن تتوافق قوى العرض مع قوى الطلب (زكي، 1997 : 32).

6- البطالة الإجبارية. وتعرف أيضا بالبطالة الاضطرارية، وهي تحدث عندما يضطر أو يجبر العامل على ترك عمله كأن يعلن مشروع أو مصنع أو شركة عن افلاسه مثلاً، أو يغلق أحد المصانع أبوابه ويستغني عن العامين فيه أو بعضهم بغير رضاهم. وقد حدث هذا في العديد من الدول النامية التي تبنت برامج ما يعرف بالإصلاح الهيكلي والذي يسمى في حالة الأردن ببرنامج التصحيح الاقتصادي والخصخصة حيث تم تسريح الألاف من العاملين في مؤسسات القطاع العام التي تمت خصخصتها، وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد إلى سوق العمل فرصة للتوظف، رغم

بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد، وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في البلدان الصناعية. أما في البلدان النامية فيحدث نتيجة تبني برامج التكيف والإصلاح الهيكلي والخصخصة.

7-**البطالة الاختيارية**. يعرف هذا النوع من البطالة بالبطالة الطوعية. كما قد يطلق عليها ايضا مصطلح التبطل والذي هو تعبير يقصد به عزوف الشخص عن العمل اختيارياً رغم قدرته علية ووجود فرصة متاحة أمامه دون أن يكون له مورد رزق ثابت أو وسيله مشروعة للعيش .

والبطالة الطوعية أو الاختيارية تحدث حين يقدم العامل استقالته من العمل الذي كان يعمل فيه إما لعزوفه عن العمل وتفصيله الراحة أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له اجراً أعلى وظروف عمل أفضل. فالفرد هنا يختار الفراغ بدل العمل لا لأنه حقق دخلاً كبيراً ولكن لأنه حقق مستوى من الدخل الذي يراه كافياً لإشباع حاجاته بحيث يصبح العزوف عن العمل مفضلا على بذل المزيد من الجهد.

8- **البطالة المقنعة**. تعرف البطالة المقنعة بالبطالة المستترة. وهذا النوع من البطالة هو الأكثر انتشارا في الدول العربية عامة والاقتصاد الزراعي ومعه اقتصاد الخدمات الحكومي خاصة. وهو يعني العمل لكل الوقت المعتاد ولكن على مستوى إنتاجي منخفض أو دون استغلال كامل للمؤهلات والقدرات والمهارات، ومع ضعف القدرة على الوفاء بالحاجات . إن الحالة الأولى تعبر عن تدني الإنتاجية الاجتماعية، فيما تنتج الثانية عن عدم الموازنة بين النظم التعليمية والتدريبية واحتياجات سوق العمل، أما الحالة الثالثة فتعبر عن انخفاض مستوى الرفاهية الاجتماعية الكلية (منظمة العمل الدولية: التعطل في دول الإسكول 204 : 1993).

والبطالة المقنعة كما ترى منظمة العمل الدولية تعبر عن حالة الأفراد الذين يمارسون أعمالاً تنخفض فيها إنتاجيتهم الحدية عن المستوى المفترض وفقا لمستواهم التعليمي والتدريبي والمهاري، وذلك بسبب تعرض الاقتصاد لحالة من الركود نجم عنها تراجع حاد في الطلب الكلي وفي فرص العمل المتاحة في المجتمع. كما أنها تصف حالة من سوء استخدام العمل التي تتمثل في نقص تشغيل هذا العنصر عن مستوى معين أو ما يعرف بنقص التشغيل Underemployment.

وفيما يتعلق بنقص التشغيل فإنه يتخذ شكلين أساسيين هما نقص التشغيل الظاهر Visible ونقص التشغيل المستتر Invisible. في الشكل الأول ووفقا للتعريف الدولي فإن الفرد يمكن في حالة نقص التشغيل الظاهر إذا انطبقت عليه ثلاثة شروط أساسية هي كما ترى منظمة العمل الدولية، التعطل في دول الاسكوا، (1993،240).

1- أن يكون عدد ساعات عمله أقل من السائد في سوق العمل.

2- أن يكون هذا الوضع مفروضاً على العامل وليس بمحض اختياره (البطالة الإجبارية).

3- أن يكون الفرد في حالة بحث عن عمل إضافي.

أما في الاتجاه الثاني، نقص التشغيل المستتر فإن الفرد يكون في حالة نقص تشغيل مستتر إذا توافر فيه واحد من الشروط التالية:

1- الحصول على دخل منخفض لا يسمح بإشباع حاجاته الأساسية.

2- عدم الاستخدام الأمثل لمهاراته في فرصة العمل التي يشتغلها.

3- انخفاض إنتاجيته الحدية في العمل الذي يؤديه.

ويرى عجوة أن البطالة المقنعة تحدث عندما يكون عدد الأيدي العاملة (كعنصر انتاج متغير)، في ازدياد مستمر، بينما عناصر الإنتاج الأخرى – كرأس المال أو الأرض أو التنظيم والإدارة ثابتة، وبالتالي يتفاعل عنصر العمل المتزايد مع كميات أقل من العناصر الثانية، يتناقص الناتج الحدي حتى يصبح صفرا بل ربما سالباً (عجوة، 1406 : 28)

وفي ظل اقتصاد رأسمالي والذي يهدف إلى تحقيق أقصى حد ممكن من الريح لا يمكن أن يدفع أجر لعامل تكون إنتاجيته صفر أو حتى سالبة. لكن في الإنتاج الزراعي العائلي يظل الأبن أو الأخ يعمل ويحصل على أجر أو دخل رغم أن إنتاجيته الحديه تساوي صفراً. ويحدث هذا وعلى نطاق واسع في القطاع الحكومي وخاصة عندما تلتزم الدولة بتعين خريجي المدارس والمعاهد والجامعات وغيرها ويزيد العدد المعين عن حاجات العمل، فتنخفض الإنتاجية الحدية إلى حد كبير وتحدث بطالة مقنعة أو مستترة، وهي مستترة أو مقنعة لأن الشخص يحصل على أجر أو راتب ويعمل ظاهرياًأو رسمياً ولكنه فعلياً لا ينتج شيئاً.

ويشير زكي أيضاً عند تناوله لهذا النوع من البطالة المقنعة على أنها تلك الحالة التي تتكدس فيها أعداد كبيرة من الموظفين والعمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، وهذا يعني وجود عماله زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريباً ولدرجة أنه إذا فصلت من عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض. فنحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو ظاهرياً أنها في حالة عمل – أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجراً ولكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئاً إلى الإنتاج. (زكي 33: 1997)

إلا أنه ومع تبني العديد من الدول العربية ومنها الأردن لبرامج ما سمي بالتصحيح الاقتصادي والخصخصة منذ نهاية عقد الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي التي أمل منها توفير فرص للقطاع الخاص لكي يقوم بدوره في عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل، إلا أنه تبين فيما بعد أن عمليات الخصخصة لتلك المؤسسات والشركات العامة كان لها أثار سلبية بل ومدمرة حيث أدت إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل حيث أنها استهدفت ليس فقط انتقال الملكية والإدارة إلى القطاع الخاص، وأنما أيضا ترشيد تلك الشركات والمؤسسات من حيث أعداد العاملين فيها أي تسريحهم من العمل وبالتالي زيادة أعداد العاطلين عن العمل وهذه قضية سيتم بحثها لاحقاً وبالتفصيل.

9- **البطالة السافرة.** يعرف هذا النوع من البطالة بأنه حالة التعطل الكلي الظاهر الذي يعاني منه جزء من قوة العمل المتاح، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد ولكن دون أن يجدوه. ولهذا فإنهم في حالة تعطل كامل لا يقومون بأي عمل. وهذا النوع من البطالة يمكن أن تكون بطالة احتكاكية أو هيكلية أو دورية. ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة الظروف السائدة في الاقتصاد الوطني (زكي، 1997).

ويشير سليم إلى أن البطالة السافرة تتمثل في الشكل الواضح لفائض العرض في سوق العمل مقارناً بالطلب عليه ويرجع هذا إلى عدم مواكبة الزيادة في فرص العمل للتدفقات المستمرة على سوق العمل نتيجة النمو السكاني السريع (سليم، 1996).

ويمكن أن نفرق بين خمس أنواع من البطالة وهي:

1- البطالة المفتوحة (أو السافرة). وتشمل البطالة الإجبارية والاختيارية معاً

2- التوظيف الناقص. وعرفهم بأنهم أشخاص يعملون أقل من اللازم (يومياً أو أسبوعياً أو موسمياً) عما هم على استعداد لتقديمه من عمل.

3- التوظيف الظاهري مع عدم الاستغلال. وهم أشخاص لا يمكن تصنيفهم في فئة العاطلين أو في حالة توظف ناقص وهم يندرجون تحت الأنواع التاية من البطالة

أ- البطالة المقنعة، وهم العاملون في شركه أو مؤسسة ما على أساس العمل كيوم كامل، ولكن الأعمال التي يقومون بها لا تحتاج ليوم عمل كامل مثل موظفي الحكومة، وهذا النوع من البطالة يسمى بالبطالة المقنعة.

ب- البطالة المستترة وهم الأشخاص المرتبطون بأعمال مثل التعليم أو رعاية المنزل، وذلك لعدم وجود وظائف إما لا تتاسب مع ما تعلموه أو لارتباطات اجتماعية مثل ربات المنازل.

ت- التقاعد المبكر. وهم غالبا من موظفي الحكومة الذين يتقاعدون مبكراً

1-العمالة المنهكة impaired. وهم اشخاص يعملون على أساس اليوم الكامل ولكن مجهودهم يتأثر إما بسوء التغذية أو عدم توافر الطب الوقائي.

2- العمالة غير المنتجة. وهم الذين بإمكانهم إمداد عناصر الإنتاج البشري الهامة لخلق عمل منتج ولكنهم يقضون ساعات عمل طويلة في الصراع مع موارد مكملة غير كافية، والفرد منهم لا يستطيع سوى الحصول على ضرورات الحياة.

ويحدد ميكائيل توداروا الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد (تودارو 1994، 37- 325) أربعه أبعاد لمشكلة التوظف الفريدة في الدول النامية والأقل نمواً. وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:

1- **العاطل المتعلم.** من خلال الدراسة الخاصة بين مستوى التعليم وعملية التنمية الاجتماعية وجد أنه في ذات الوقت هنالك علاقة موجبة غير متوقعة بين مستوى التعليم ومستوى البطالة في الاقتصاد في الدول النامية والأقل نمواً. فقد وجد أن مستوى البطالة بين المتعلمين في دول مثل الهند يصل إلى 9% للحاصلين على الشهادة الثانوية بينما غير المتعلمين 2%. حتى أنه وصل إلى 12% لخريجي الجامعات.

إن التفسير المنطقي لهذه الظاهرة هو أن غير المتعلم لا يبحث عن نوع معين من العمل بل يلتحق مباشرة بأول فرصة عمل تتاح له في القطاع غير الرسمي ويفضل أن يعمل لمدة يوم واحد في الأسبوع على أن يظل بدون عمل. على العكس من الحاصلين على المؤهلات العليا حيث يرغبون في الالتحاق بالعمل الذي يتناسب مع مستواهم العلمي، ويكون له صفة الاستمرارية. والسبب المنطقي الآخر هو أن ناتج هذا التعليم بهذه الدول لا يتناسب نوعا مع المتوافر أو المطلوب من فرص العمل في السوق.

وبالتالي يحدث نوع من عدم التكافؤ بين متطلبات الوظائف والخبرة التعليمية لدى هؤلاء المتعلمين. وهذا البعد يعتبر من الأبعاد الحديثة لمشكلة البطالة ويحتاج لوسائل فعالة وقوية لعلاجه.

2- **التوظف الذاتي.** حيث أن معظم سكان الدول النامية والأقل نموا تحت ضغوط اقتصادية واجتماعية دائمة مثل أعالة الأسرة يلجؤون إلى خلق فرص عمل مشروعات صغيرة" لأنفسهم ولا ينتظر الواحد منهم حتى يجد فرصة العمل المناسبة لدى الغير، والدليل على ذلك أن عدد أصحاب الأعمال في الدول النامية أكبر من نظيره في الدول المتقدمة. ولكن مع فارق حيث نجد أصحاب محلات صغيرة أو ورش أعمال أو باعة متجولون.

3- **النساء والتوظف.** على الرغم من أن مشاركة المرأة في قوى العمل في الدول النامية والأقل نموا تصل إلى 43% في أمريكيا اللاتينية و43% في أسيا و13% في الوطن العربي، إلا أن معظمهن يعملن في وظائف ذات إنتاجية منخفضة ويحصلن على رواتب متدنية للغاية. فقد وصلت النسبة إلى 80% من العاملات في القطاع الزراعي، أو يعملن كعاملات على خطوط الإنتاج في مصانع صناعة النسيج والألبسة أو الإلكترونيات.

4- **بطالة الشباب وعمالة الأطفال.** إن أكبر الشرائح التي تعاني من مشكلة البطالة في الدول النامية والأقل نموا هي الشريحة العمرية من 15 -24 عاما، وهي فئة الشباب من الرجال والنساء، سواء متعلمين أو غيرهم.

وهناك جانب آخر للمشكلة وهو عمالة الأطفال. ونعني بالأطفال من هم دون سن 14 عاما حيث وجد أن نسبة غير قليلة من الدول تعتمد على عمالة الأطفال في

اقتصادها. حيث يعمل الأطفال برواتب متدنية للغاية، وفي ظل ظروف سيئة جدا ولمدة طويلة يومياً ويتعرضون للابتزاز الجنسي. ولقد دفع هذا منظمة العمل الدولية وغيرها إلى اصدار قوانين وتشريعات تحرم عمالة الأطفال أو على الأقل وضع ضوابط تحكم الأجور بما يكفل الحماية لهذا النوع من العمالة. وقد عقدت الأمم المتحدة العديد من المؤتمرات المتعلقة بهذا الشأن.

3.2 العوامل المسببة للبطالة

البطالة هي متغير اجتماعي يصعب ردها إلى عامل واحد. فالعوامل المسببة للبطالة وكأي ظاهرة اجتماعية أخرى تتعدد وكثيراً ما تتداخل أيضاً وهذا التعدد والتداخل يظهران في الكثير من الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة. وبالرغم من ذلك، فإن هناك شبه اجماع بين الدارسين على عوامل أساسية تسبب تفاقم مشكلة البطالة . والعوامل الأساسية تتمثل في النمو السكاني المرتفع، قصور وفشل خطط التنمية، تواضع الأداء الاقتصادي، التقدم التكنولوجي وتشغيل صغار السن (عمالة الأطفال) رفع سن التقاعد، ازدياد مشاركة المرأة في العمل، استخدام العمالة غير الأردنية. وسيتم استعراض بعض هذه العوامل. وسيتم التركيز على بعضأ من هذه العوامل التي نرى أنها الأكثر أهمية كعوامل تؤدي الى البطالة.

أولا: النمو السكاني

يمثل النمو السكاني المتسارع أهم معوقات التنمية بشكل عام، كما يعتبر سبباً رئيسياً في ارتفاع معدلات البطالة. فارتفاع معدلات المواليد مع انخفاض معدلات الوافيات، والتحسن النسبي لمستويات المعيشة، ارتفاع معدلات التعلم، وزيادة الوعي، وتحسن المستوى الصحي، وارتفاع متوسط الأعمار يزيد من أعداد الأفراد النشيطين واقتصادياً. وإذا لم تكن معدلات التنمية ومعدلات النمو الأقتصادي موازية أو على الأقل متناسبة مع معدلات النمو السكاني، فستكون هناك فجوة بين فرص العمل المطلوبة وفرص العمل المتوفرة أو المعروضة وبالتالي تحدث البطالة.

وهذه النظرية تعود جذورها إلى مالتوس في القرن التاسع عشر واتباعه الحاليين الذين يطلق عليهم المالتوسيون الجدد Neo– Malthusians وطبقاً لهؤلاء فإن الدول

الفقيرة غير قادرة على الارتفاع بمستوى نصيبها من الدخل فوق مستوى الكفاف ما لم يبدأ الضبط الوقائي (التحكم في المواليد) في معدل النمو السكاني. وفي ظل غياب هذه الضوابط الوقائية فإن الضوابط الإيجابية (المجاعات والامراض والحروب) سوف تواجه الزيادة في النمو السكاني ولعدة عقود ناقش اقتصاديو التنمية وعلماء الاجتماع خطورة تزايد معدلات النمو السكاني. وهذه المناقشات كانت الأعلى صوتا في المؤتمرات السكانية الدولية بدءاً من مؤتمر السكان الذي عقد في بوخارست عاصمة رومانيا عام 1974 وانتهاء بمؤتمر القاهرة الذي عقد في عام 1995 (تودارو،289، 2006).

ولو استعرضنا الظروف التي سادت وما زالت تسود في الأردن نجد أن هذه المقولة تكاد تنطبق برمتها عليه، فمعدلات النمو الاقتصادي لم تلاحق في العشرين سنة الأخيرة – نمو القوة العاملة. وعلى سبيل المثال فإنه في الوقت الذي سجل فيه النمو الاقتصادي في الفترة الواقعة بين 1995 و2010 كان نمو قوة العمل أسرع منه حيث سجل معدل (5.1) بينما كان متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي (−7.1) أي أن هناك فجوة قدرت بحوالي (−5.8)

ثانيا: قصور جهود التنمية وتواضع الأداء الاقتصادي

إن مفهوم التنمية قد يعني أشياء متعددة بالنسبة للأفراد المختلفين. فمن خلال التعبيرات الاقتصادية المحددة، نجد أن التنمية تعني قدرة الاقتصاد الوطني والتي ظلت ظروفه الاقتصادية راكدة إلى حد ما لفترة طويلة و غير قادرة على توليد زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي (GNP) للاقتصاد بمعدل يتراوح ما بين 5% – 7% أو أكثر من ذلك، وهناك أيضاً مقياس آخر مشابه لل GNP هو الناتج المحلي الإجمالي GDP. والفرق بين الاثنين هو أن الناتج القومي الإجمالي GNP يستخدم غالبا كمؤشر مختصر لتحسن المستوى الاقتصادي للسكان. وهو يحسب من خلال القيمة المضافة المحلية والاجمالية المتولدة عن طريق المواطنين المحليين وكذلك المواطنين المقيمين خارج البلاد وذلك بدون عمل استقطاع للإهلاك من مخزون راس المال المحلي. أما الناتج المحلي الإجمالي GDP فهو يقيس اجمالي القيمة النهائية للسلع المنتجة بواسطة الاقتصاد لكل من المقيمين وغير المقيمين. ومن ثم فإن GNPيشمل الـ GDP (تودارو 86:2006).

وهناك أيضا مؤشر اقتصادي عام التنمية وهو استخدام معدلات نمو متوسط دخل الفرد أو الناتج القومي الإجمالي لكل فرد كي تؤخذ في الاعتبار قدرة المجتمع على توسيع وزيادة الناتج والمخرجات بمعدل أسرع من معدلات نمو السكان للدولة. وتستخدم معدلات ومستويات نمو الناتج القومي الحقيقي للفرد (النمو النقدي في متوسط نصيب دخل الفرد – معدل التضخم) لقياس الرفاهية الاقتصادية العامة التي يتمتع بها السكان و يضاف الى المقاييس الاقتصادي للتنمية العديد من المصادر أو المقاييس الاجتماعية للتنمية مثل درجة محو الأمية، درجة التعلم والمهارات والتدريب، الظروف والخدمات الصحية وتوفر المسكن وغيرها. لذلك فإن التنمية قبل فترة السبعينيات بصفة عامة غالباً ما ترى وينظر اليها على أنها ظاهرة اقتصادية والتي يجب تحقيق مكاسب سريعة من خلالها في معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي ونصيب كل فرد فيه مع توفير فرص عمالة كثيرة بما يتوافق مع عرض العمل، ومع توفير الظروف المناسبة لإعادة توزيع الدخل المتحقق من العملية التنموية بأعلى كفاءة وعدالة ممكنة.

لقد أدت التجارب التنموية لفترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي إلى أن تتدارك كثير من دول العالم الثالث أهداف نموها الاقتصادي، بينما ظلت مستويات معيشة الكتل السكانية دون تغيير لمعظم الأفراد، وقد ساء الموقف أكثر من بداية التسعينات وحتى الآن. إن هناك خطأً جسيماً لهذا التعريف الضيق التنمية حيث تحولت معدلات نمو الدخل القومي الإجمالي إلى السالب للكثير من الدول النامية التي تواجه مشكلة الدين الخارجي المتفاقمة، والتي كانت مجبرة على أن تطبق البرامج الاقتصادية المحددة أصلا من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين. وكان الهدف من هذه البرامج التي أطلق عليها برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية تمكين الدول المدينة من الوفاء بالتزاماتها المالية لصندوق النقد والبنك الدوليين.

وقد طرح دودلي سيرز D.Seers الحائز على دائزة نوبل في الاقتصاد، السؤال الأساسي والرئيس عن معنى التنمية بشكل محكم ودقيق، وذلك عندما أكد على أن الأسئلة التي يمكن أن تطرح على مستوى تنمية أي دولة هي:

ما الذي حدث للفقر؟ ما الذي حدث للبطالة؟ ما الذي حدث لعدم المساواة، وكيف يمكن حل هذه المشكلات؟

وإذا كانت الأجابة على هذه الأسئلة الثلاث من مستويات مرتفعة، فإنه لا ريب في أن تلك كانت فترة تنمية للدولة المعنية. وإذا فشلت في حل مشكلة أو أثنتين من تلك المشاكل – خاصة إذا أخفقت في الثلاث مشاكل معاً – فإنه سوف يكون من الغريب أن تصل إلى النتيجة "التنمية" حتى إذا تضاعف مستوى دخل الفرد. ولم يكن هذا التأكيد تأمل لموقف افتراضي. ولقد شهدت كثير من الدول النامية معدلات نمو عالية نسبياً لمتوسط دخل الفرد أثناء فترة السبعينات والثمانينات، ولكنها فشلت أو تعرضت لتحسن ضئيل جداً أو منعدم أو حتى انخفاض فعلي جدا في مواجهة البطالة وعدم المساواة وانخفاض الدخول الحقيقية ل 40% الخاصة بالقاع من سكانها، وتعتبر تلك الدول نامية طبقاً لتعريف التنمية، لكنها ليست كذلك، وذلك طبقاً للتعريف الجديد للفقر، والمساواة، ومعايير البطالة(Seers,2005 كما ورد في تودارو،52–53: 2006)

ثالثاً: التقدم التكنولوجي

يوضح ورسك Worswick أنه عندما تحدث تغيرات في العمليات الإنتاجية، وفي السلع والخدمات، فإنها تترك أثراً بالغاً في نمط وحجم التوظيف والاستخدام. ويذكر أن أهم مصدر مستمر للتغير في الصناعة والتجارة والخدمات هو التكنولوجيا الجديدة (ورسك، 42:1997).فالتغير التكنولوجي يعد العامل الأساسي الذي يؤدي إلى الإزاحة الأولية للعمال وبحيث أنه يمكن القول أن هناك تناسباً طردياً بين استخدام التكنولوجيا المتطورة وارتفاع معدلات البطالة، وأنه كلما إزدادت سرعة تغير التكنولوجيا كلما زادت نسبة البطالة

فالعمليات الإنتاجية صناعية كانت أو زراعية أو حتى تجارية وخدمية أصبح يزداد اعتمادها على الألات. وكلما زاد الاعتماد على الآلات قل الأعتماد على الأنسان (مهما يقال من أن هذا الأنسان يظل هو المحرك لهذه الآلة أو تلك)، فكمية المنسوجات التي كان ينتجها عدد من العمال عندما كانت تستخدم الانوال اليدوية أصبح ينتجها عامل واحد حين تم استخدام الانوال الآلية، والرسائل التي كان يفرزها عدد من العاملين بالبريد أصبحت تفرز بآلة يديرها شخص واحد.

ومن ناحية أخرى هناك مصنع من المصانع كمصنع هيرش Hershi لإنتاج الكاكاو ومشتقاته في الولايات المتحدة الأمريكية يعمل آلياً عن طريق الكمبيوتر. كما أن هناك الإنسان الآلي أو الروبوت Robot الذي أصبح كما يضيف ورسك يقوم بالفعل بأعمال الإنسان مثلما حدث في خطوط تجميع السيارات. ففي اليابان على سبيل المثال لا الحصر فإن مصنع تويوتا لكسس يديره فقط خمسة وثلاثون مهندسا مقابل ثلاثمئة وخمسة وستين رجلا آلياً.

ويذهب زكي إلى أن المشكلة العويصة التي أدت إليها الثورة التكنولوجية الحالية هي أن المبتكرات الجديدة أصبحت تلغي الكثير من الوظائف والمهن والأعمال بشكل متسارع تحت تأثير عمليات إعادة هيكلة وإعادة هندسة عنصر العمل في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي دون أن يواكب ذلك إيجاد وظائف أخرى تعادل للوظائف الملغاة (زكي،119: 1993).

وهذه العلاقة القائمة بين التكنولوجيا والبطالة تنطبق على كل الدول سواءً كانت متقدمة أو نامية أو أقل نمواً. وجاء في تقرير أحد خبراء شركة IBM تأكيد انخفاض معدل العمالة في مجال السلع والصناعات خلال العقود القليلة الماضية، وذلك بسبب تزايد استخدام التكنولوجيا المتقدمة، وبعد أن يؤكد التقرير على العلاقة المتينة بين التكنولوجيا والعمالة يضرب مثلاً بالصراف الآلي الذي انتشر في جميع أنحاء العالم، ويذكر أنه إذا احتاج أحد مبلغاً من المال في أي وقت فإنه يضع البطاقة داخل الآلة ويحصل على المبلغ الذي يريده بكل سهوله خلال دقائق معدودة. وهذه الآلة كانت في يوم من الأيام عبارة عن موظف موجود داخل البتك فقد عمله. (نقلاً عن حويتي . وآخرون، 108:1998)

وهذا الموظف ليس وحده هو الذي فقد عمله فهناك مئات آلاف أو الملاين كان مصيرهم كمصيره وخاصة في الدول النامية. وإذا كان هذا الموظف فقد عمله في مجال الخدمات فإن المجالات الأخرى كانت أشد قسوة في استغنائها عن العاملين بها. ويوضح غنيمي كيف أدى الأخذ بالتكنولوجيا المتقدمة في الزراعة إلى تضاعف الإنتاج،على حين نقصت الاحتياجات إلى القوى العاملة إلى النصف ولقد حل جيل جديد من الربوت المتطور الذي يعمل بالكمبيوتر محل العديد من الأعمال اليدوية المتبقية في الاراضي

الزراعية، محولاً المزرعة الحديثة الى مصنع آلي ففي اسرائيل وهي قريبة المسافة منا قطع المزارعون الاسرائيليون شوطاً كبيراً و منذ بداية التسعينات من القرن الماضي في الزراعة الآلية بواسطة الربوت .وبسبب مخاوفهم الأمنية من توظيف الفلسطينيين في المزارع، طلب الاسرائيليون المساعدة من معهد الهندسة الزراعية لتطوير عمال آليين في المزارع . وفي الكيبوتس ترى آلات تعمل ذاتياً وترش المبيدات الحشرية على المحاصيل. ويقول أحد المزارعين الإسرائيليين : " نشغل الآلات ثم نذهب لتناول طعام الغداء". ولقد قاموا بتطوير آلة لقط البطيخ . ويمكن لهذه الآلة الربوت قطف المحاصيل مثل البطيخ والشمام واليقطين والملفوف الخس . ويدعى هذا الربوت Romper.

ومن المثير للدهشة أن هذا الربوت يستطيع تحديد ما إذا كانت الثمرة ناضجة أم لا عن ريق حاسة الشم حيث يوجد مجسمات خاصة لقياس مستوى الأثلين (الهرمون الطبيعي الذي يسبب نظج الفاكهة) ويمكنه " تحديد " درجة النظج خلال يوم واحد. ولقد الإستغناء عن عمل ما يزيد 30.000 عامل فلسطيني كانوا يعملون لدى المزارعين الإسرائليين . ويقول ايزرا سادان رئيس مركز ابحاث فولكاني الذي يشرف على معهد الهندسة الزراعية : " ينبغي لنا قول الحقيقة أن العديد من الفلسطينين سيعانون الجوع (نقلاً عن ريفكن 2009 :179) .

أما في مجال الصناعة، فإن التقديرات عن الاستغناء عن العمالة بسبب التقدم التكنولوجي تبدو مخيفة، إذ يعتقد ستونيير أن التطورات التكنولوجية سوف تؤدي إلى الاستغناء عن ملاين العمال والموظفين، وأنه ستكون هناك حاجة إلى 10% فقط من القوى العاملة لإنتاج متطلبات الحياة (غنيمي،157:1995).

إن الأمر لا يتوقف عند ذلك كما يوضح زكي في مجالات الصناعة أو الزراعة وحدها، بل تعداها أيضا إلى مجالي التجارة والخدمات.فقطاع الخدمات الذي عرف عنه أنه المستودع الرئيسي للعمالة الجديدة والعمالة الفائضة تعرض بدوره لموجة انكماشية بسبب زحف التكنولوجيا الحديثة عليه وما أدت اليه من أحداث وفر كبير من القوى العاملة المشتغلة فيه من جراء استخدام الكمبيوتر ونظم المعلومات الحديثة وعالم السكرتارية الجديد(زكي،119:1993، ريفكن، 317-278: 1995).

إن الآثار المترتبة على التكنولوجيا لم تقتصر فقط على الاستغناء عن بعض العاملين وخدماتهم وإحلال الآلة مكانهم بل أن الآثار تمتد حتى إلى بعض الذين أبقت عليهم التكنولوجيا الحديثة ولكنهم لا يستطيعون التوائم معها. فالتكنولوجيا الجديدة تحتاج إلى مهارات متجددة باستمرار وبحيث لا يستطيع البقاء معها إلا من يستطيع إثبات وجوده في الوضع الجديد. إن التدريب والتعليم يحتاجان إلى إعادة نظر فاعلة حتى لا يكونا سبباً ولو غير مباشر في البطالة. وكما يرى الزين فإن الجامعة في بلادنا محافظة، تعد الإنسان الحكيم والفقيه أكثر بكثير من إعدادها الإنسان العملي الفعال. وهي تهتم بالأدبيات والإنسانيات والعلوم النظرية عامه أكثر بكثير من العلوم البحتة والتطبيقية. وهذا اللاتوافق بين التعليم وحاجات المجتمع الفعلية للتنمية يؤدي إلى هدر ذريع للمال والجهد وإلى بطالة تتصاعد وتتسع (الزين 1998، نقلاً عن حويتي و آخرون 110:1998 و أيضاً تودارو، 325:2006).

رابعاً: استخدام العمالة غير الوطنية

رغم أن معدلات البطالة في الأردن مرتفعة جداً، إلا أننا لا زلنا نستعين بالأيدي العاملة سواء العربية كالعمالة المصرية والسورية أو الأجنبية كالصينية والبنغالية وغيرها. لتسهم بذلك في زيادة والإبقاء على المشكلة. ولقد شهدت المنطقة العربية خلال الفترة من 1973–1990 في تاريخ انتقال العمالة العربية والأجنبية وفيما كانت الدول العربية بالذات قد استقبلت 1.4 مليون عامل عام 1975 فقد قفز الرقم ليسجل 6.7مليون عام 1985 بمعنى أن عدد العمال الوافدين عرب وغير عرب قد تضاعف أربع مرات في غضون عشر سنوات (سليم 30:1996) وقد تبين أن ما يزيد على نصف هذه العمالة الوافدة كانت من دول غير عربية، وأن معدل استقدام العمالة غير العربية قد ارتفع على حساب انخفاض العمالة العربية. وكما جاء عند سليم كانت الأرقام المرصودة تشير إلى أن قوة العمل العربية قد زادت في الدول العربية المستقبلة من 900 ألف عامل عام 1975 إلى 3.5 مليون عام 1985 أي ارتفاع بنسبة % 289في عشر سنوات. في حين زادت قوة العمل غير العربية من 500 ألف عامل عام 1975 إلى 3.2 مليون عامل عام 1985، أي ارتفاع بنسبة 54%.

وفي الفترة ما بين (1990–1991) انكمشت العمالة العربية بشكل كبير بعد الغزو العراقي للكويت عام 1990 حيث تم الاستغناء عن خدمات قرابة مليوني عامل عربي، فيما لم يستغن إلا عن خدمات ما يزيد قليلا عن نصف مليون عامل غير عربي. ولقد أدى هذا إلى زيادة معدلات البطالة في الدول العربية المصدرة للعمالة. ولقد بلغ عدد العمال الأردنيين العائدين نتيجة حرب الخليج الأولى أكثر من 400 ألف عامل حسب تقديرات زكي (زكي،1997، 133و 144)

وفيما يخص العمالة غير الأردنية فهناك الآن حوالي (800) ألف عامل وافد أغلبهم من العمالة المصرية والسورية والبنغالية ...، وهذا الرقم يعكس فقط العمالة المسرح لها بالعمل، إلا أن هناك آلاف من غير المصرح لهم بالعمل حسبما تشير التصريحات الصادرة عن المسؤولين في وزارة العمل بين حين وآخر.

خامساً: برامج التكيف الهيكلي

لابد من التمييز هنا بين المصطلحات المحايدة مثل التكيف الهيكلي أو إعادة الهيكلة والتي تفترض النتائج الإيجابية قبل تحققها بالفعل، وبين الإصلاح الاقتصادي الذي يعني التغير الإيجابي، والمقصود بالتكيف وإعادة الهيكلة هو تحويل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي غير المتطور أو غير المستدام إلى هيكل جديد يمكن استمراره في المستقبل. ويشمل المصطلحان تحرير الأسواق (تحرير الأسعار) المحلية من الاحتكارات. ويشملان أيضاً الإصلاحات المؤسسية التي تطرأ على الإدارة العامة وعلى الإطار القانوني الذي ينظم قطاع الأعمال. ويشير مصطلح التكيف إلى "مجموعة من الإجراءات المتخذة خلال عملية التحول الرامية إلى تحقيق إعادة الهيكلة أو بعبارة أخرى الوسيلة المستخدمة لتحقيق الإصلاح الهيكلي أو إعادة الهيكلة" (الاسكوا، 1:2000).

لقد اعتبرت سياسات التكيف الهيكلي موضع انتقاد شديد لما لها من آثار اجتماعية واقتصادية على القطاعات العريضة من السكان وخاصة المحدودة الدخل. وتتمثل هذه الآثار بتردي المستوى المعيشي وتفشي البطالة والفقر، ويكمن مصدر الضرر بالنسبة للقطاعات العريضة من السكان في الجانب الانكماشي والتقشفي للبرامج، فهي

تؤثر من زوايا عديدة، فهي تقتطع جانبا من النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي التي تستفيد منها هذه القطاعات مثل التوظيف لغايات اجتماعية، ودعم السلع الاستهلاكية الأساسية والتعليم والعلاج المجانيين. وينعكس الأثر الانكماشي للبرامج في شكل تضاؤل فرص العمل وارتفاع نسب البطالة.

سادساً: الخصخصة privatization

إن خصخصة كثير من الخدمات الحكومية مثل خدمات النقل والمواصلات والاتصالات والمياه والكهرباء والصحة والتعليم ... الخ، قد أدى بشكل مباشر وعلى نطاق واسع، إلى لسريع الألوف من الموظفين والعمال الذين كانوا يعملون في هذه الخدمات والقضاء على آلاف الوظائف الحكومية الجديدة التي كانت تخصصها الحكومات لمشروعات التوسع في هذه الخدمات، وهو الأمر الذي كان يستوعب سنوياً أعداداً كبيرة من الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة، والقضية الرئيسية في عمليات الخصخصة هي أنه بعد أن كانت الحكومات تقدم هذه الخدمات بهدف المصلحة العامة، أصبح الهدف الرئيسي للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي بعد تملكه لمرافق هذه الخدمات هو السعي إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، حتى ولو كان الطريق لذلك هو زيادة الأسعار واستغلال المستهلكين وتسريح آلاف العمال والموظفين (Vickers and yarrow 1988) وزاد الأمر تعقيداً، أن الحكومات في مختلف بلدان العالم المتقدم أو النامي قامت أيضاً بإعادة هندسة الوظائف المدنية داخل أجهزة الإدارة الحكومية، وتستخدم في سبيل ذلك نفس الوسائل والإجراءات التي لجأ إليها القطاع الخاص، وقد نجم عن ذلك إلغاء آلاف الوظائف وتسريح أعداد هائلة من الموظفين العموميين (زكي، 1993).

4.2 سمات وخصائص الإقتصاد الأردني

يمكن تقسيم سمات الاقتصاد الأردني إلى مجموعة من الثوابت التي يصعب تغييرها، ومجموعة من المتغيرات التي يمكن تغييرها مع مرور الزمن أو عن طريق إنتهاج سياسات اقتصادية معينة يمكن أن تنتهجها الدولة.

أولا: السمات والخصائص الثابتة في الاقتصاد الأردني

1- **شح الموارد الطبيعية والبشرية.** تتسم الموارد الطبيعية في الأردن بندرتها وترتب على ذلك أن توجهت جهود التنمية نحو استغلال القدر الأكبر من هذه الموارد والاستفادة منها. ومن هنا كانت مشروعات الاحتكار في الفوسفات والأسمدة والبوتاس، أما في مجال الموارد البشرية، فقد اتسم الاقتصاد الأردني بانخفاض نسبة مشاركة الأفراد في النشاط الاقتصادي، التي لم تتجاوز في المتوسط 23%، الأمر الذي يعني ارتفاع نسبة الإعالة بحيث بات الفرد يعيل في المتوسط أربع أفراد. إلا أنه وبالرغم من تدني نسبة المشاركة البشرية فقد توفر للاقتصاد الأردني الموارد البشرية المؤهلة والمدربة بفضل الاستثمار المتراكم للعائلات في رأس المال البشري نتيجة الميل نحو التعليم والتدريب رغم ارتفاع كلفته على المواطنين.

2- **صغر حجم الاقتصاد الأردني.** تتجلى حقيقة صغر حجم الاقتصاد في حقائق جغرافية وسكانية واقتصادية (الوزني، 2000). فبالنسبة للسكان، لم يكن للأردن دور مباشر في تنامي أعداد سكانه في العقود الماضية، باستثناء البرامج الحكومية في الخدمة التعليمية والصحية وارتفاع مستوى المعيشة. فقد ازداد عدد السكان حوالي 400 ألف نسمة عام 1948 إلى حوالي 5. 5 مليون نسمة عام 2003 بالإضافة إلى مليون أردني يعملون ويقيمون في الخليج العربي والمملكة العربية السعودية، وحوالي مليون عامل ومقيم عربي وأجنبي في الأردن (الشاعر، 2004: 96) والآن فقد تجاوز عدد سكان الأردن 10.5 مليون نسمة.

3- **ضيق السوق المحلي.** وهذا يعني وجود فوائض إنتاجية والتي يعجز جانب الطلب عن استيعابها لصغر السوق، ومن ناحية ثانية فإن شح الموارد حتم دوماً الحاجة إلى استيراد المتطلبات الأساسية للمستهلك الأردني.

متغير الاقتصاد الأردني

1-سيطرة الدولة على ملكية المؤسسات الإنتاجية الكبيرة الحجم، لأسباب تعلقت بكبر حجم رأس المال المطلوب لتلك الاستثمارات، مما جعل من قضية استقطاب رأس المال العربي أو الأجنبي للاستثمار في تلك القطاعات أمراً في غاية الصعوبة. وقد وصلت سيطرة المؤسسات الإنتاجية التي تملكها الدولة إلى نحو 14% من إجمالي

القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي. وتظهر المساهمة الأساسية للدولة في مجالات الاحتكارات الطبيعية للصناعات الاستخراجية، والمياه والكهرباء، والنقل والاتصالات (كنعان والوزني، 1996 :339)

2- **سيطرة قطاع السلع المحلية على هيكل الناتج المحلي.** في ظل سمات الاقتصاد في الأردني من شح الموارد وصغر حجم الاقتصاد وضيق السوق؛ فقد انعكس ذلك بشكل واضح على هيكل القطاعات المولدة للدخل، فكانت قطاعات السلع المحلية والخدمات والتجارة المحلية هي المسيطرة. ولم تقل هذه السيطرة عن ثلثي الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، بل أنها وصلت خلال الفترة 1967-1988 إلى نحو 70% من الناتج المحلي الإجمالي.

3- **الانكشاف الاقتصادي.** يعتبر الاقتصاد الأردني منكشفاً اقتصادياً، حيث زادت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي عن 65% في المتوسط خلال الفترة (1970-1997)، كما زادت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة عن 52%، وبالمعايير الاقتصادية، فإن الاقتصاد يعتبر منكشفاً إذا تجاوزت النسبتان السابقتان 40% و 20% على التوالي.

4- **ظهور الاختلالات الهيكلية والتشوهات الاقتصادية.** لقد عانى الاقتصاد الأردني على مدى الفترات المتعاقبة من مجموعة من التشوهات الاقتصادية والاختلالات الهيكلية، التي تراكمت مع مرور الزمن ويمكن تلخيص أهم تلك الاختلالات فيما يلي:

- تراجع مستوى النمو الحقيقي، حيث تراجع ذلك المستوى من 11.6 % خلال الفترة (1974 – 1982) إلى أقل من 2.2 % خلال الفترة (1983 – 1989)، ثم ليصل الى نحو 3.5 % خلال الفترة (1989 – 1997)
- تفاقم عجز الموازنة، فقد وصل ذلك العجز إلى نحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي. : المديونية الخارجية وصل عبء المديونية الخارجية في الأردن إلى نحو 190% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1989.
- تفاقم وضع ميزان المدفوعات، فقد ارتفع العجز التجاري من 22 .6% من الناتج المحلي عام 1991 الى نحو 32.5% عام 1997 .

- تفاقم مشكلة البطالة وتفشيها (الوزني، 2000: 61-63).

ثانياً: مراحل نمو الاقتصاد الأردني. مر الاقتصاد الأردني بعدة مراحل يمكن تقسيمها على النحو التالي:

- مرحلة الاضطرابات وعدم الاستقرار (1967-1973).
- مرحلة الازدهار والانتعاش (1974-1982).
- مرحلة التراجع والانكماش (1983-1988).
- مرحلة التكيف والإصلاح (1989).

ويهمنا المرحلتين الأخيرتين لأغراض هذه الرسالة وهما مرحلة التراجع والانكماش ومرحلة التكيف والإصلاح، وذلك لتأثيرهما على البطالة.

1- مرحلة التراجع والانكماش: دخلت الأردن مرحلة الركود والانكماش، فقد تأثرت التجارة الإقليمية للأردن بالسياسة الانكماشية التي اضطرت إلى تطبيقها الدول المجاورة، بفعل انخفاض مواردها من تصدير النفط. وعلى الصعيد الدولي تأثرت عوائد الصادرات الرئيسية للبلاد بانخفاض أسعارها في السوق الدولي للمواد الخام خاصة الفوسفات والبوتاس، كما تراجعت تدفقات الأموال من حوالات العاملين بفعل الاستغناء عن العمالة الأردنية في الخليج، خاصة بعد حرب الخليج الأولى التي أدت إلى عودة (400) ألف عامل أردني. وكانت محصلة ما تقدم أن تراجعت وتيرة النمو الاقتصادي من نحو 12% سنويا إلى 2% خلال تلك الفترة ولاحتواء العجز الداخلي والخارجي لجأت الدولة إلى التمويل بالاقتراض محلياً الأمر الذي أدى إلى استنفاذ فرص اللجوء إلى القروض، ووصلت الاحتياطيات من العملات الصعبة إلى مستويات متدنية إلى أن بلغت مرحلة العجز عن سداد مستحقات الديون الخارجية في نهاية عام 1988. وعلى أثر ذلك لجأت الحكومة إلى تبني حزمة من السياسات في إطار برنامج هيكلي صاغه البنك الدولي في نهاية عام 1988 والبالغة 7 مليارات دولار وتم الاتفاق عليه نهائياً مع صندوق النقد الدولي في الربع الأول من عام 1989 (حوراني، 1989: 22-27).

وأعقب ذلك في عام 1988 تضييق على سوق صرف العملات، فقد شهد الأردن أزمة في توفر العملات الأجنبية الصعبة، مما دعا البنك المركزي إلى فرض قيود على تحركات النقد أدت إلى اشتداد الضغوط على الدينار فتم تخفيض قيمته، وتبع ذلك تعويمه

فانخفضت قيمته بأكثر من الثلث خلال عام 1988، قبل أن يصل إلى أدنى مستوى له في أغسطس 1989، حيث بلغ سعر الدينار في السوق السوداء دولاراً واحداً بعد أن كان يعادل ثلاثة دولارات قبل حدوث الأزمة.

وجاءت أزمة الخليج في أواخر 1990 فأصيبت الأردن بأضرار كبيرة وتم التوقف عن العمل ببرنامج التصحيح الاقتصادي، حيث انخفض الناتج القومي الإجمالي الأردني حوالي 50% بسبب خسارة البلاد قدراً كبيراً من تجارتها، وتحويلات العاملين في الخارج والمعونات الخارجية. فقد كان العراق أحد أهم شركاء الأردن التجاريين، وأدى الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق إضافة إلى ما خلفته من نفقات إلى خسارة أكثر من ملياري دولار من حوالات العاملين في الخليج. وأدت عودة العاملين الذين بلغ عددهم (400) ألف عامل إلى ازدياد الضغوطات والمتطلبات على الحكومة، حيث أنفقت (550) مليون دولار لتوفير المأكل والمأوى والمياه للعائدين. وأدى ذلك بالمجمل إلى عدم تمكن الأردن من تسديد ديونه الخارجية البالغة حوالي سبعة مليارات دولار. وارتفعت نسبة البطالة لتصل إلى 30% (مركز المشروعات الدولية الخاصة (1 / 1 / 1994)

برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي والخصخصة (برنامج التصحيح الاقتصادي) وأثره على البطالة

بعد انتهاء حرب الخليج وبالاتفاق مع صندوق النقد الدولي قام الأردن بتطبيق برنامج آخر للتصحيح الاقتصادي، وبدأ العمل به عام 1992 واستمر العمل به حتى عام 1998، ثم تلاه البرنامج الوطني للتصحيح الاقتصادي المتفق عليه (بل المفروض) من صندوق النقد الدولي 1999 – 2001 والذي هو استمرار في سياساته لبرنامج التصحيح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي. وقبل أن نبين تأثير هذا البرنامج على البطالة لا بد أن نستعرض أبرز مفرداته وتأثيرها على البطالة.

أ- أجانب الإيرادات:

1-زيادة ضريبة الاستهلاك على سلع مختلفة وزيادة قاعدة ضريبة الاستهلاك من خلال إخضاع سلع جديدة لهذه الضريبة.

2- زيادة أسعار المحروقات مما يؤدي إلى إلغاء دعمها وتحقيق إيراد للخزينة.

ب-جانب النفقات العامة. استهدفت السياسات المالية تخفيض النفقات العامة من 44.4 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 1991 إلى 35% عام 1998 من خلال تطبيق الإجراءات التالية: |

1-تخفيض الدعم الحكومي للسلع الأساسية.

2- تقييد النفقات الطارئة والنفقات خارج الموازنة للحكومة المركزية.

3-تخفيض دعم الحكومة للمؤسسات العامة من خلال إعادة هيكلتها المالية بما يحقق استقلالها المالي، وذلك من خلال زيادة أسعار خدماتها.

4- تقليص معدل نمو التشغيل في القطاع العام والإبقاء على تدني الأجور الحقيقية فيه.

ج- السياسات القطاعية. احتلت هذه السياسات مكاناً بارزاًضمن سياسيات البرنامج، حيث استهدفت إزالة كافة التشوهات السعرية والإنتاجية بما يحقق الكفاءة الاقتصادية والمالية في إدارة هذه القطاعات.

ففي مجال القطاع الزراعي تم إلغاء دعم مدخلات الإنتاج الزراعي كالأعلاف والأسمدة والمبيدات الحشرية والعلاجات البيطرية .... الخ، وإلغاء الدعم لإنتاجي انتاج الحبوب بحيث تتساوى مع الأسعار العالمية. وكذلك نص البرنامج على ضرورة رفع أسعار المياه المستخدمة للأغراض الزراعية.

وتضمن البرنامج تحرير أسعار المشتقات النفطية والكهرباء بشكل يضمن تغطية سعر التكلفة. ونص البرنامج أيضاً على إدخال إصلاحات جذرية على المؤسسات العامة بحيث تؤدي إلى ترشيد استخدام خدماتها وزيادة كفاءتها المالية بما يحقق لها الاستقلال المالي، وبالتالي تقليص العجز في الموازنة العامة. ونص البرنامج أيضاً على تقليص دور الحكومة المركزية، في دعم الأنشطة الإنتاجية من خلال إدارتها على أسس تجارية في المرحلة الأولى ثم بيعها إلى القطاع الخاص المحلي أو المستثمر الأجنبي في مرحلة لاحقة. وتضمن البرنامج أيضاً تجميد رواتب وأجور موظفي القطاع العام، أو زيادتها بنسب تقل عن ارتفاع المستوى العام للأسعار.

لقد أدت مجمل السياسات السابقة وخاصة تلك المتعلقة بتجميد الأجور والرواتب والعلاوات للموظفين والعمال في الحكومة والقطاع العام إلى تضرر ذوي الدخل المحدود والمنخفض، كما أدت سياسات الدولة في التخلي عن الالتزام بتعيين الخريجين من

الجامعات والكليات المتوسطة والمعاهد والمدارس الفنية إلى تفاقم معدلات البطالة والتي أدت بدورها إلى تزايد الفقر وتفشيه بين القطاعات العريضة من السكان.

جدول (1)

كشف تأشيري لدرجة انعكاس برنامج التصحيح الاقتصادي على البطالة وفرص العمل والمجالات الاجتماعية

عناصر البرنامج	البطالة	فرص العمل	الفقر	ارتفاع الأسعار	التعليم	الصحة	الشباب	المرآة	الأمن الغذائي
الغاء دعم أسعار السلع التموينية			3	2	1	3	3		1
رفع أسعار الطاقة والمشتقات				1					1
زيادة أسعار خدمات الحكومة	1	1	2						
توقف الدولة عن تعيين الخريجين	3		1					2	
انحسار ونقص دور الدولة الاستثماري	2	2	1		3			1	
فرض ضرائب غير مباشرة	1	1	3				2		
تجديد الاجور والرواتب	1	2	2			1			
الغاء دعم المؤسسات الحكومية	1	1	1	2					2
الغاء القيود النوعية على الوردات	1	2	1				1	2	
الغاء اتفاقيات التاجرة والدفع الثنائي		1	1						2
زيادة أسعار الفائدة الدائمة والمثبتة			1	1		1			
وضع حدود عليا للائتمان المصرفي	3		3	1			3		
الغاء الحد الأدنى للأجور	1		3					1	1
الغاء الدعم السلعي	1	1	2	3				1	
زيادة تحمل المواطنين لكلفة الخدمات الاجتماعية	1	2	1	1	3				
الخصخصة			1	1				2	3
حرية التجارة (خفض الرسوم على الوردات)			2	2					
التخلي عن حماية الصناعات المحلية				2	1				
التحول إلى التصدير				2					
مجموع البرامج	11	9	16	11	4	3	4	6	6
مجوع النقاط	16	13	28	18	8	5	9	9	10

الجدول التأشيري رقم (1) يبين درجة الانعكاس المباشر وغير المباشر لبعض عناصر برنامج التصحيح الاقتصادي على البطالة والمجالات الاجتماعية الأخرى.

ويشير تقرير منظمة العمل العربية لعام 1994 إلى أن هناك 26 برنامجاً غالباً ما تضمنتها برامج التصحيح الاقتصادي ذات تأثير مباشر أو غير مباشر على المجالات الاجتماعية وقاضيا العمل، ومن الجدول التأشيري السابق يمكن أن نستنتج ما يلي:

1. أن كافة عناصر برنامج التصحيح الاقتصادي تؤثر في الجوانب الاجمتاعية وإن بدرجات متفاوته.

2. يرثر 11 عنصراً في تقليص نمو فرص العمل، الأمر الذي يعني أنه ومع دخول أفراد جدد لسوق العمل لأول مرة فتزداد معدلات البطالة والتي بدورها تؤدي إلى تزاي حدة ومعدل الفقر.

3. تؤثر 9 عناصر في زيادة معدلات البطالة.

4. تؤثر 4 عناصر على الشباب أبرزها توقف الدولة عن تشغيل الخريجين وتجميد الأجور والرواتب وإلغاء الحد الأدنى للأجور والرواتب لمن هم دون مهارة أو في القطاع الزراعي هذا بالإضافة إلى زيادة معدلات البطالة بين الداخلين الجدد لسوق العمل.

5. يؤثر 15 عنصراً من عناصر البرنامج في زيادة حدة الفقر وتفشيه بين القطاعات العريضة من السكان وذلك نتيجة تراكم مختلف عناصر البرنامج والآثار الاجمتاعية المترتبة عليها مثل ارتفاع الأسعار وتناقص فرص العمل وتزايد معدلات البطالة.

6. تؤثر 6 عناصر على المرآة كابحة دورها في النشاط الاقتصادي وظروف التشغيل السيئة وتقلص تدخل الدولة وإلغاء الحد الأدنى للأجور (أو عدم وجوده أصلاً) وتحكم آليات السوق؛ فإن المرآة تكون أكبر المتضررين من فئات المجتمع (عمالة الفتيات في المدن الصناعية). وعند جمع النقاط رأسياً في المصفوفة لبيان درجة تأثر كل مجال من المجالات الاجتماعية في عناصر برنامج التصحيح الاقتصادي، فيتضح أن الفقر هو أكثر العوامل تأثراًمن برنامج التصحيح، يليه ارتفاع الأسعار ثم تناقص فرص العمل، يليها البطالة ثم وضع المرأة والأطفال. وحسب آخر تقرير عن وضع الأطفال فإن 33% منهم يعانون من سوء التغذية. (نقلاً عن قناة رؤيا الفضائية(20 / 9 / 2020). أما إذا جمعت النقاط أفقياً في المصفوفة لقياس الأثر السلبي لكل عنصر من عناصر البرنامج بشكل عام فسنجد أن أكثر العناصر مساهمة في التدهور الاجتماعي هي تلك المتعلقة بدور الدولة، وخاصة دورها في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وزيادة أسعار خدمات

الدولة عندما تم خصصة المؤسسات العامة وبيعها (الكهرباء، المياه.....الخ) وتوقف الدولة عن تعيين الخريجين والغاء الدعم الذي يقال أنه يقدم لدعم السلع والمواد الأساسية.

وعند جمع النقاط رأسياً في المصفوفة لبيان درجة تأثر كل مجال من المجالات الاجتماعية في عناصر برنامج التصحيح الاقتصادي، فيتضح أن الفقر هو أكثر العوامل تأثراًمن برنامج التصحيح، يليه ارتفاع الأسعار ثم تناقص فرص العمل، يليها البطالة ثم وضع المرأة والأطفال. وحسب آخر تقرير عن وضع الأطفال فإن 33% منهم يعانون من سوء التغذية. (نقلاً عن قناة رؤيا الفضائية(20 / 9 / 2020).

ولقد ثبت خلال العقدين الماضيين 2000– 2020 صدق ذلك. ورغم أن هدفي في الأساس هو بيان تاثير البطالة على الجريمة فإن الوقائع والأحداث قد بينت أن تأثير هذا البرنامج يتعدى ليطال مجالات اخرى (سوء التغذية وخاصة عند الأطفال، انتشار الأمراض بينهم ..... الخ) وحسب بعض التقارير فإن 33% من الأطفال يعانون من سوء التغذية، 30% من السكان تحت خط الفقر المدقع، و30% تحت خط الفقر المطلق، وانهيار الطبقة الوسطى حيث كانت تشكل 64% من السكان الى 26% من السكان الآن (تقرير أمريكي عرضته قناة الغد 23 / 11 / 2020). ولقد صنف هذا التقرير الأردن على أنها من أفقر (10) دول في القالم. أما فيما يتعلق بالمجال الصحي فلقد أثبتت أزمة كورونا هشاشة هذا النظام من حيث قدرة المستشفيات على استيعاب المصابين . بل أنه حتى قبل هذه الأزمة فقد كانت المستشفيات والمراكز الصحية تعاني من الأكتظاظ ونقص العلاج لمعظم الأدوية وعدم توفرها في المستشفيات الحكومية، الأمر الذي يضطر المواطنين لشرائها على حسابهم الخاص من صيدليات القطاع الخاص .

لقد أدى برنامج التصحيح الاقتصادي (والأفضل تسميته برنامج التدمير الاقتصادي) والخصخصة إلى تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للموظفين والعمال وأبناء الطبقة الوسطى التي في طرقها للزوال ولنقل وداعاً للطبقة الوسطى، ولقد رافق ذلك انتشار الجريمة والعنف والقتل لاتفه الأسباب وحوادث السرقة والاغتصاب وتزايد الأمراض النفسية وحالات الانتحار المتكررة وشبه اليومية، إن استمرار هذا الوضع يشبه– في بعض جوانبة– العالم الكئيب الذي صورة تشاركز دكنز في روائعة التي كتبها عن

مرحلة الثورة الصناعية الأولى. ويشير تقرير منظمة العمل العربية لعام (1994) الى أن هناك 26 برنامجاً غالباً ما تضمنتها برامج التصحيح الإقتصادي ذات تأثير مباشر وغير مباشر على المجالات الإجتماعية وقضايا العمل:

1- إن كافة عناصر البرنامج أثرت على الجوانب الإجتماعية وإن بدرجات متفاوتة .

2- يؤثر (11) عنصراً في تقليص نمو فرص العمل، الأمر الذي يعني أنه مع دخول أفراد جدد لسوق العمل لأول مرة فستزداد معدلات البطالة في الأردن والتي بدورها تؤدي إلى تزايد حدة ومعدل الفقر .

3- تؤثر (9) عناصر في زيادة معدلات البطالة.

4- تؤثر (4) عناصر على الشباب أبرزها توقف الدولة عن تشغيل الخريجين وتجميد الأجور والرواتب والعلاوات وعدم العمل بالحد الأدنى للأجور لمن هم دون مهارة أو في القطاع الزراعي . هذا بالإضافة الى زيادة عنن استقبال طلبات التوظيف عام 2017 .

5- يؤثر (15) عنصراً من عناصر البرنامج في زيادة حدة الفقر وتفشيه بين القطاعات لعريضة من السكان وذلك نتيجة تراكم مختلف عناصر البرنامج والآثار الإجتماعية المترتبة عليها مثل ارتفاع الأسعار وتناقص فرص العمل وتزايد معدلات البطالة .

6- تؤثر (6) عناصر على المرأة كابحة دورها في النشاط الإقتصادي وظروف العمل السيئة وتقلص تدخل الدولة في فرض الحد الأدنى للأجور وتحكم آليات السوق، فإن المرأة تكون أكبر المتضررين من فئات المجتمع (عمالة الفتيات في المدن الصناعية والمدارس الخاصة ودور حضانة الأطفال حيث يتراوح الأجر الفعلي أقل من 100 دينار.

ومن المهم لكي نبين تأثير البرنامج على البطالة أن نتعرف على معدلاتها في الفترة التي سبقت العمل بالبرنامج . وتبين الإحصاءات الرسمية أن معدلاتها في الفترة 1979- 1989 كانت كما مبين في الجدول رقم (2)

جدول (2)

تطور معدلات البطالة في الأردن في الفترة (1979 -1989)

السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1987	1988	1989
المعدل	3.5	3.5	3.9	4.3	4.8	5.4	-	7.86	8.4	10.3

المصادر :

1- دائرة الإحصاءات، النشرة الإحصائية السنوية 1989 .

2- الجمعية العلمية الملكية، واقع ومستقبل البطالة في سوق العمل الأردني، كانون الأول 1989 .

3- **وزارة العمل مديرية الأبحاث، التقرير السنوي لعام 1989 .**

ومن الجدير بالملاحظة هنا أنه لا توجد حتى الآن تقارير موثوق بها عن حجم البطالة في الأردن، فهناك تفاوت كبير في التقديرات التي يصرح بها بعض المسؤولين من حيث لآخر، تنطوي على قدر كبير من التضارب . وعلى سبيل المثال فبينما تشير التقارير السنوية للبنك المركزي إلى أن نسبة البطالة انخفضت من 15% عام 1992 إلى 13%، ومن ثم ارتفعت مرة أخرى إلى 15% عا 1995، نجد أن وزارة العمل ومنذ عام 1992 لم تعد تنشر نسب البطالة في تقاريرها السنوية .

أما بيانات دائرة الإحصاءات العامة والتي تعتبر أحد أهم مصادر المعلومات فإنها تشير وبناءً على نتائج مسوحات العمالة والبطالة والدخل للأعوام (1993-1995) إلى أن نسبة البطالة تراجعت من 18.8% عام 1993 إلى 15% عام 1994 ثم إلى 14.2% عام 1995، ثم قفزت إلى 17% عام 1996، ثم انخفضت إلى 13.2 % عام 1997 ثم عادت لترفع إلى 14.7% عام 1998 ثم ارتفعت إلى 19.9% عام 1999. والجدول رقم (3) يبين ذلك .

جدول (3)

تطور معدلات البطالة في الأردن في الفترة (1990 –2020)

السنة	المعدل	السنة	المعدل	السنة	المعدل
1990	19.8	2003	14.5	2016	15.9
1991	18.8	2004	12.3	2017	18.3
1992	19.6	2005	14.8	2018	18.6
1993	18.0	2006	14.6	2019	19.1
1994	15.0	2007	13.7	2020	25.0
1995	14.2	2008	12.7		
1996	17.0	2009	12.9		
1997	13.2	2010	12.5		
1998	14.7	2011	12.9		
1999	19.9	2012	12.2		
2000	13.7	2013	12.6		
2001	14.9	2014	11.9		
2002	15.3	2015	13.9		

المصادر:

العمالة والبطالة والفقر والعائدون 1991. العمالة والبطالة والدخل للأعوام 1993 – 1999.

وزارة التخطيط – قسم القوى البشرية تقديرات غير منشوره أوردها نبيل عماري وحين شخاترة في التعطل في دول الاسكوا يوليو 1993 .

وزارة التخطيط التعريف بمشكلة البطالة، حجمها، خصائصها، اسبابها، أثارها، أنواعها، توزيعها الجغرافي والمهني ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الوطني للسكان 2020 .

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1996–2011 (عدة تقارير).

ولو عدنا الى عام 1972 فلقد كان معدل البطالة 14% بين أفراد القوى العاملة. وما نود أن نقوله هنا وبصريح العبارة أن تدني معدلات البطالة للفترة ما بين 1979 – 1989 وما سبقها لم يكن سببه نمو الإقتصاد الأردني الذاتي، وإنما هو ناتج بجزءٍ كبيرٍ منه الى سياسات إحلال العمالة، أي إحلال العمالة الأردنية نتيجة هجرتها إلى الدول النفطية وإحلالها بالعمالة المصرية والسورية في تلك الفترة . ولقد أثبتت خطط التنمية المتلاحقة فشلاً ذريعاً بدءاً من خطة التنمية الثلاثية 1973 – 1975 . ثم خطة 1976 – 1980 ثم خطة 1981 – 1985 ثم خطة 1986 – 1990 والتي كانت تهدف إلى

تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، وكذلك إلى خلق فرص عمل جديدة لاستيعاب الداخليين الجدد لسوق العمل هذا بالإضافة الى معالجة الإختلالات الهيكيلية في الإقتصاد المحلي .

وبشكل عام، فقد أدت العوامل الاقتصادية الخارجية المواتية الى تعزيز النمو الإقتصادي الأردني فزادت الإستثمارات وزاد معها الاستهلاك أيضاً وخاصة التفاخري والبذخي لشريحة صغيرة من السكان، وفي نفس الوقت تفاقم العجز في الميزان التجاري نتيجة للزيادة الكبيرة في المستوردات، وحصلت كذلك تغييرات في الأهمية النسبية للقطاعات الإقتصادية وبالتالي مساهمتها في مجمل الناتج المحلي، كما شهدت المناطق الحضرية هجرة سكانية من المناطق الريفية (عماري والشخاترة، 1993) .

ولو رجعنا إلى الجدول (3) فسنرى أن أوضاع البطالة قد تفاقمت على نحو شديد ابتداءً من بداية تسعينات القرن الماضي وحتى كتابة هذه السطور وبخاصة تحت التأثير الانكماشي لبرنامج التصحيح الاقتصادي والخصخصة، فقد أدت سياسات التحكم في عجز الموازنة العامة للدولة، وخصخصة مشروعات القطاع العام، وسياسات التحرير المالي والتجاري إلى تفاقم مشكلة البطالة الموجودة أصلاً قبل تنفيذ هذه البرامج.

لقد أدت الخصخصة والتي كان الهدف منها سداد ديون الأردن والبالغة حوالي (7) مليارات دولار عام 2000، إلا أن عمليات الخصخصة لمؤسسات القطاع العام لم تحقق شيئاً بل زادت المديونية الآن إلى (50) مليار دولار بعد بيع كل شيء.

ومن أهم المؤسسات والقطاعات والشركات التي تمت خصخصتها، الاتصالات، شركات الكهرباء، الاسمنت، البوتاس، الفوسفات، حمامات ماعين، مطار الملكة علياء، ميناء العقبة، مؤسسة سكة حديد العقبة، ميناء العقبة، النقل البري (مؤسسة النقل العام)، ميناء الحاويات في العقبة، سطلة مياة محافظة العاصمة (ليما) والقائمة تطول (للمزيد عن الخصخة في الأردن، ينظر، كريستين وكوغور، 2009).

لقد ترتب على إعادة الهيكلة والخصخصة العديد من الآثار السلبية وخاصة ارتفاع معدلات البطالة والتي كان لها (أي البطالة) العديد من الآثار الاجتماعية التي تركت بصماتها على الشباب والأسر بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام، فالعمل من

الأمور الضرورية والأساسية لحياة البشر واستقرارهم، فالبطالة لا تؤثر على اقتصاد البلد فقط بل تؤثر سلباً على فئات المجتمع كافة ومن أهم وأبرز هذه الآثار ما يلي:

1. الجريمة والانحراف: إن عدم حصول الشاب على العمل والأجر المناسب للمعيشة أو تحقيق الذات يقوده إلى الجريمة والانحراف أو السرقة أو النصب والاحتيال لكي يستطيع أن يحقق ما يريده سواءً المال أو الذات.

2. التطرق والعنف: نجد أن البعض يلجأ إلى العنف والتطرف لأنه لا يجد لنفسه هدفاً محدداً وأيضاً كونه ضعيفاً أمام الجماعة المتطرفة وبالتالي تكون هذه الجماعات مصيدة لهؤلاء وحسب معطيات مديرية الأمن العام هناك 450 نزيلاً يحملون أفكاراً متطرفة.

3. تعاطي المخدرات: نجد أن هناك منهم من يجد أن الحل في تعاطي المخدرات للهروب من الواقع المر الذي هو فيه لأنها تبعده عن التفكير في مشكلة عدم وجود عمل، والنتيجة بالتالي دفع الفرد إلى الجريمة والانحراف.

4. الشعور بعدم الانتماء، وهو شعور العاطل بعدم الانتماء إلى البلد الذي يعيش فيه لأنه لا يستطيع أن يحقق له أو يوفر له مصدراً للعمل وبالتالي ينتمي إلى أي بلد آخر يوفر له فرصة عمل.

5. التفكك الأسري: والسبب الرئيسي لهذا التفكك هو عدم الحصول على فرصة عمل، وبالتالي تحدث كل هذه الآثار السابقة والتي تزيد من المشكلات الأسرية وكلها ناتجة عن المشكلة الرئيسية وهي البطالة.

ولبيان أثر إعادة الهيكلة والخصخصة على ارتفاع معدلات الجريمة، لنأخذ الفترة التي سبقت إعادة الهيكلة والخصخصة للفترة (1980-1989)، حيث كانت على النحو التالي كما يبين الجدول (4):

جدول (4)

معدلات الجريمة لكل 10.000 من السكان (1980-1989)

السنة	1980	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
المعدل	15952	16201	14258	15242	16341	19579	18129	18790	20129

المصدر: التقارير الإحصائية الجنائية لمديرية الأمن العام.

ثمَّ لنأخذ تطورات ونمو معدلات الجريمة للفترة (1992–2019) لنرى أن معدلات أو إعداد الجرائم قد تضاعفت مرتين أو أكثر.

جدول (5)

معدلات الجريمة لكل 10.000 من السكان (1992–2019)

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
المعدل	30122	33694	36753	38979	45823	46713	55647	61523
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المعدل	30667	33391	30858	29756	29927	29513	39108	42996
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المعدل	44722	48808	53362	60226	62917	63853	26804	24244
السنة	2016	2017	2018	2019				
المعدل	22995	22550	24654	20521				

المصدر: التقارير الإحصائية الجنائية لمديرية الأمن العام

ولا بد من تسجيل بعض الملاحظات على الإحصاءات الجنائية السابقة الواردة في الجدول (5):

1. كانت إعداد الجرائم للأعوام (2009–2013) على التوالي:

48808، 53362، 60226، 62917، 63853، ثم انخفضت بقدرة قادر إلى 26804 عام 2014 ثم إلى 24244، والى 22995 ثم إلى 22550 والى 24654 والى 20521 عام 2019.

وقد يكون هذا الخفض غير المعقول لأعداد الجرائم من قبل الجهات المسؤولة تحاشياً للمسائلة من قبل الجهات الأعلى، أو الاتهام بالتقصير أو عدم الكفاءة في منع وقوع الجرائم، وربما يكون هذا عائداً أيضاً إلى أن بعض المسؤولين وخاصة قادة الأجهزة الأمنية يريدون إبراز وإشهار أنفسهم وأنهم قاموا بجهود وانجازات جبارة في خفض أعداد الجرائم.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن هناك أسباباً أخرى تؤدي إلى عدم ظهور بعض النشاط الإجرامي ضمن الإحصاءات الجنائية ومن أهمها ما يلي:

1. قد يتردد الأشخاص الذين علموا بوقوع الجريمة، عن الإبلاغ عنها ضماناً لمصلحتهم أو حفظاً لسمعتهم أو خشية من بطش الجاني إذا تم الإبلاغ عنه.
2. قد يرى المتضرر أو المجني عليه أن الضرر الواقع عليه بسيط ولا يستدعي تحمل إبلاغ الشرطة.
3. قد يكون الشخص من أقرباء الجاني أو معارفه فيتردد عن البلاغ.
4. قد تكون الجريمة المرتكبة ذات طبيعة خاصة تدعوا إلى التكتم أو الخوف من فضيحة اجتماعية مثل: الجرائم الجنسية والإجهاض وسرقة الفروع من الأصول، فيفضل أهل المجني عليه عدم الإبلاغ.
5. قد يفضل البعض حل مشاكلهم الناجمة عن وقوع الجريمة من خلال المصالحة والتراضي.
6. التقاليد الاجتماعية الخاطئة قد تدفع الشخص إلى التكتم وعدم الإبلاغ حيث قد يشعر أن ذلك يسبب له عيباً اجتماعياً.

وهكذا فإن الإحصاءات الجنائية تشير إلى ما تم الإبلاغ عنه رسمياً إلى السلطات أو تم اكتشافه من قبلها، حيث أن هناك نسبة لا يستهان بها من النشاط الإجرامي لا تصل إلى علم الجهات المعنية ولا يعرف عنها الكثير وإنما تسمى بالجرائم الخفية أو المستترة أو الأرقام السوداء Dark Figures أي الجرائم التي لم تظهر على السطح لتعرف، أي ظلت خفية مستترة لم يعلم بها أحد. (أنظر البكري، 1999).

5.2 النظريات المفسرة للجريمة

نظرية الأنومي:

يعود مفهوم الأنومي Anomie إلى أعمال دوركايم وخاصة كتابه تقسيم العمل الاجتماعي ودراسته عن الانتحار (Durkheim, 1972) واذا ما تم توسعة وتوظيف نظريه دوركايم في الانومي والانتحار لتشمل أنماط الجريمة الاخرى عندما تكون اللامعيارية ملائمة لتفسير اثر الانكماش والتدهور الاقتصادي على الجريمة، فسيكون الاستنتاج هو انه حين يتردى الاقتصاد تزداد البطالة وتتوقف المؤسسات والشركات عن العمل، وتضعف قدرة الافراد على الحصول على العوائد المادية، ويظهرون عندها هوة

واسعة بين توقعاتهم او رغباتهم وبين الواقع. ويتوقع في إعادة ترتيب الواقع والتوقعات. وهنا يتوقع زيادة في حجم جرائم الملكية. ولأن اللامعيارية ضعف عام يصيب الروابط الاجتماعية التي تؤدي الى المعاناة الاضطرابات والقلق ويتوقع زيادة في غير العادة ايضا مثل الاعتداء والقتل.

وخلال ما دعاه دوركايم الكوارث الاقتصادية او الانكماش في الاقتصاد يكون التوازن مفقودا بين الحاجات وبين اشباعها؛ ويعود ذلك الى ان كثيرا من الأشخاص يفتقدون القدرة على الحصول على دخل، ويكون هناك حاجة لبعض الوقت لإعادة تكيفهم مع الأوضاع الجديدة، ويدخلون في فترة من المعانة المحزنة. يتضح ان العنصر الرئيسي في تفسير دوركايم هو التوازن بين الحاجات والإشاعات واي شيء يخل بهذا التوازن يؤدي الى الاضطرابات والمعاناة والسلوك اللانظامي وغير منضبط.

فالاقتصاد المنهار والذي يعاني من الازمات يؤثر في التوازن لأنه يجعل من الصعوبة بالنسبة للأشخاص اشباع حاجاتهم المشروعة والمحددة بانها طبيعية.

ولقد اثرت أعمال دوركايم على مجمل دراسة علم الاجتماع للجريمة والانحراف من خلال تبني روبرت ميرتون لمفهوم الأنومي كأساس لتفسيره للجريمة في أحد فصول كتابه النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي. حيث أخذ على عاتقه مهمة تطوير تحليل للمصادر الاجتماعية والثقافية للسلوك المنحرف "إن هدفها الأول هو بيان كيف أن بعض الأبنية الاجتماعية تمارس ضغوطاً معينة على بعض الأفراد في المجتمع للانخراط في السلوك غير المتطابق وليس السلوك المتطابق (Merton,1968: 142-155)

ترتكز معالجة ميرتون على التمييز بين عنصرين أساسيين للبناء الاجتماعي والثقافة:

(1) الأهداف التي تم تحديدها واعتبارها أهدافاً مرغوباً فيها.

(2) الوسائل المؤسسية والتي تم تحديدها على أنها شرعية ومتوفرة لتحقيق وانجاز تلك الأهداف. ففي مجتمع جيد التنظيم فإن هذه الأهداف والوسائل تكون متناغمة تكاملياً؛ فأفراد المجتمع ككل يقبلون كل من الأهداف الثقافية، ولديهم الوسائل المشروعة لتحقيق تلك الأهداف. لكن عدم أو سوء التكامل يمكن أن يحدث إذا كان هناك عدم تناسب أو توافق في التركيز سواء على الأهداف أو

الوسائل. ففي بعض المجتمعات يمكن أن يكون هناك تركيز زائد ومبالغ فيه على الأهداف ودون أن يكون هناك تركيز وتأكيد مماثل ومطابق على توافر تلك الوسائل وكونها شرعية لتحقيق تلك الأهداف. بينما في مجتمعات أخرى فإنه ربما تتلاشى وتفتقد أو تنحرف عن توجهاتها، وفي الوقت ذاته يصبح التركيز على الوسائل عملية طقسية شعائرية ritualistic عديمة المعنى والدلالة، ويدلل ميرتون على ذلك بالتركيز والإحالة إلى المجتمع الأمريكي كمثال على النمط الأول من سوء التكامل malintegration حيث يتم التركيز غير المبرر والمبالغ فيه على الأهداف، وإلى حد يتم التغاضي أو التناسي عن مسألة توافر الوسائل المشروعة لتحقيق تلك الأهداف، ويستشهد ميرتون على وجه الخصوص بالنقود وأنها أصبحت قيمة تقيم في ذاتها (A Value in Itself) والهدف الأول والأساسي للحياة.

إن الرغبة في الحصول على المال "النقود" يتم تمجيدها والإشادة بها وتعظيمها من قبل الثقافة ولكن دون أن يكون هنالك أي اهتمام بالطريقة والوسيلة التي يتم بها تحقيق ذلك. أصبحت النقود غاية في حد ذاتها ولكن على حساب الإشباعات التي يمكن تحقيقها، وللنجاح المقاس بصورة نقدية ذات الطابع النسبي واللامحدود. إن حدود الطموحات لا يمكن أبدأ حصرها وتحديدها بصورة واضحة؛ فالتركيز المبالغ به على الأهداف المادية والمقاسة كلياً بالمال يتضمن ويقود إلى انهيار القدرة البنائية التنظيمية للمجتمع في أن يضع حدوداً للطموحات الفردية والنتيجة هي اللامعيارية أو الأتومي (أي أطروحة دوركايم).

وفي الولايات المتحدة الأمريكية تنشأ الضغوط (وهذا ينطبق على كافة المجتمعات في زمننا الحالي) ليس فقط من التركيز على النجاح المالي ولكن أيضا من عدم الاتساق والتوائم بين المثاليات الأيديولوجية ذات الطابع شبه اليوتوبي المثالي (أيدولوجيا الحلم الأمريكي) والحقائق البنيوية الواقعية للمجتمع الأمريكي. وأحد المرتكزات الرئيسية لهذه الأيدلوجيا هي أن المجتمع الأمريكي هو مجتمع الجدارة Meritocratic وأن العمل وفرص النجاح مفتوحة أمام الجميع بناءً

على الموهبة والاستعدادات والتعلم ... الخ. وخلف خرافة النجاح والإثراء والغنى السريع هذه تكمن انعدام المساواة والعدالة الاجتماعية في توزيع الفرص المحدودة بصورة بنيوية. وهكذا فإن الثقافة الأمريكية تمطر الناس بوابل من الرسائل والوعود الرنانة حول أهمية الكفاح من أجل النجاح وخاصة النجاح المالي مركزة على الإمكانيات المتساوية لتحقيقها من قبل كل فرد في المجتمع، ملقية اللوم على الفرد وأخطائه وفشله في تحقيق ذلك، بينما الحقيقة هي أن البناء الاجتماعي يضع فروقاً وعوائق تمييزية أمام النجاح. والنتيجة هي الأتومي أي الضغوط البنائية التنظيمية الناتجة عن الانفصال بين الأهداف المحددة ثقافياً والوسائل المتوفرة لتحقيقها.

يتعايش الأفراد مع الضغوطات التي ولدها البناء الاجتماعي بطرق مختلفة وذلك طبقاً لموقعهم في البناء الاجتماعي (المجتمع) وعلى هذا الأساس طور ميرتون تنميطه لأشكال التكيف السابقة. ويحدد لنا خمسة أنماط من التكيف المنحرف وهي :

انماط التكيف	الأهداف الثقافية	الوسائل المؤسساتية
المتطابق	+	+
المجدد	+	−
الطقوسي	−	+
الآنسحابي	−	−
المتمرد	−+	+−

النمط الأول: هو النمط المتطابق أو المتمثل وهو الأكثر شيوعاً حيث يقبل الأفراد الأمر الواقع ويستمرون في السعي لتحقيق النجاح ضمن الوسائل التقليدية المقدية والمتاحة، فهم يقبلون الأهداف والوسائل.

النمط الثاني: المجددون: وهؤلاء يقفون موقفاً إيجابياً من الأهداف الثقافية، وموقفا سلبياً من الوسائل الشرعية والمقبولة اجتماعياً لتحقيق هذه الأهداف، وهذا النمط من الاستجابة يشمل كل ما يوصم بأنه جريمة في المجتمع الأمريكي، فالمناخ الثقافي الذي يركز على أهمية النجاح المادي كهدف للجميع، لكنه يفشل في توفير الفرص المشروعة لتحقيقه يضع على كاهل الأفراد ضغوطاً كبيرة للسعي وراء هذه الأهداف وتحقيقها بطرق غير مشروعة وذلك باللجوء إلى الجريمة.

النمط الثالث: الطقوسيون: وهم على عكس المجددين حيث يقفون موقفاً سلبياً من الأهداف الثقافية وموقفاً إيجابياً من الوسائل الشرعية المقبولة لتحقيق هذه الأهداف، فهم لا يستطيعون تحقيق الأهداف المحددة ثقافياً، فهم قد تمت تنشئتهم اجتماعياً بصرامة لاتباع الوسائل الشرعية فقط ويتمسكون بهذه الوسائل بطريقة طقوسية تقودهم إلى نسيان الهدف الأصلي. ويرى ميرتون أن هؤلاء غالباً ما ينتمون إلى الطبقة الوسطى الدنيا (lower middle class) والذين تربوا بطريقة صارمة وأمامهم فرص محدودة جدة للنجاح "إنه توجه الموظف الخائف، البيروقراطي الممتثل بحماس الذي يعمل في أحد البنوك أو الموظف في الوظائف الحكومية العامة البسيطة" .

النمط الرابع: الانسحابيون وهم الذين يرفضون كل من الأهداف والوسائل وينسحبون من المجتمع بصورة ما فهم في المجتمع لكنهم ليسوا جزءاً منه، فالانسحابي قد استدمج في شخصيته مقولات الشرعية لبعض الوسائل التي لا يستطيع اختراعها لكنه يفتقد إلى الفرصة لاستخدام الوسائل الشرعية، الأمر الذي يؤدي إلى هروبه من الصراع الأخلاقي والنفسي، وذلك برفض كل من الوسائل والأهداف، ويشمل هذا النمط "المرضى العقليين والنفسيين والذين يعانون من الشرود الذهني والمنبوذين والوضعاء والمتشردين والصيع ومدمني الكحول والمخدرات".

النمط الخامس: النمط المتمرد، وهو يتضمن ليس فقط الرفض السلبي للأهداف الاجتماعية والوسائل المؤسسية، ولكن المحاولة الإيجابية لاستبدالها بأخرى ينظر إليها على أنها أسمى أخلاقياً. فالمتمردون يطمحون إلى إقامة بناء اجتماعي يتم فيه تعديل المعايير الثقافية للنجاح وتوفير الوسائل ليكون هناك تناغماً بين الأهداف والوسائل، وبحيث يكون تحقيق الأهداف قائمة على الجدارة والأهلية والجهود. وإذا ما نجح المتمردون فإنهم سيصبحون الأبطال الثقافيين لمجتمع المستقبل فالمتمردون والثوريون سيصبحون الابطال الثقافيين لمجتمع المستقبل" فالمتمردون والثوريون وغير الممثلين والهراطقة أو المرتدين والمنشقين في الأيام الخوالي عادة ما تم اعتبارهم الأبطال الثقافيين في أيامنا هذه (Merton, 1968)

إن الهدف الأساسي لميرتون هو أن يبين كيف أن البناء الاجتماعي والثقافة في المجتمع يولدان ضغوطات نتيجة الانفصال وعدم التناسب بين الأهداف والوسائل هي

التي تدفع الأفراد إلى الانحراف. فالمجتمع الذي يعطي أهمية كبرى للنجاح المادي للجميع بكنه لايوفر سوى فرصاً محدودة وضئيلة لتحقيقها سيكون مجتمعاً مولداً للجريمة حيث يدفع الأفراد لتحقيقها بالطرق غير المشروعة. إن أنماط أو أشكال التعايش مع الضغوطات تختلف حسب المواقع في البناء الاجتماعي. فالضغوطات سوف تكون أكبر على هؤلاء الذين يكونون في القاع لأنهم يؤمنون بالأهداف لكنهم لا يستطيعون النجاح بالطرق المشروعة وتنشئتهم الاجتماعية ليست قوية كقوتها لدى أفراد الطبقة الوسطى الدنيا الذين يؤمنون بالأخلاقيات التقليدية ويحجمون عن استخدام الطرق غير الشرعية.

وهكذا فإن ميرتون لا يدعي فقط تفسير الضغوطات التي تدفع باتجاه الجريمة في المجتمع الحديث، بل يود أيضاً أن يبين أي الفئات الاجتماعية أكثر ميلاً للانحراف والجريمة، مستنداً في ذلك على الإحصاءات الجنائية الرسمية والتي يبدو منها أن الجريمة تتركز في الطبقة الدنيا. وبينما يتم التركيز وإعطاء وزن خاص للضغوط البنائية على الفئات المحرومة نسبياً. إلا أن ميرتون على وعي تام بالانحرافات والجرائم الكبيرة التي لا تستطيع الأجهزة المعنية اكتشافها) للفئات المحظوظة والمتنفذة وفي القسم الخاص بالمجددين بنقاش مطول لجرائم ذوي الياقات البيضاء.

Whit – Collar Crim قبل أن يبدأ بمناقشة جرائم وانحرافات الطبقة العاملة (Merton141–124) بالطبع فإن ميرتون ليس مفسراً غير نقدي للإحصاءات الجنائية الرسمية لكنه مع ذلك يعتقد بأن الجريمة ترتبط عكسياً بالوضع الطبقي مهما كانت العيوب والنواقص في المعطيات التي تشير إلى ذلك.

ولكن ومهما كانت معدلات الاختلاف في السلوك المنحرف في الشرائح الاجتماعية العديدة، فنحن نعلم من العديد من المصادر أن الإحصاءات الرسمية للجريمة تبين بشكل منتظم معدلات أعلى في الشريحة الدنيا هي أبعد من أن تكون كاملة ويعتمد عليها. ويظهر من تحليلنا بأن الضغوطات باتجاه الانحراف تلقي بثقلها على الشريحة الدنيا (Ibid,. 144)

ومنذ صياغة ميرتون لنظريته الأصلية جرت العديد من المحاولات لبيان العملية البنيوية والاجتماعية النفسية التي تفسر الاستجابات الانحرافية للضغوط البنائية. وهذا يشكل تقليدة مهمة في نظرية الثقافة الفرعية المنحرفة، إن أعمال كلوارد Cloward

وأوهلن Ohlin تقدم تفسيراً لتشكل الثقافة الفرعية ليس فقط كدالة Function لعدم المساواة في فرص النجاح بالوسائل الشرعية ولكن أيضا كنتيجة لعدم المساواة في توزيع الوسائل غير الشرعية للنجاح (Cloward and Ohlin, 1960) ومقولتهم في بني الفرص غير الشرعية المتواجدة جنباً إلى جنب مع الفرص الشرعية التي وصفها ميرتون هي إضافة مهمة لهذا الإطار النظري الرئيسي، فهو يفسر تطور الثقافات الفرعية الانسحابية على أنها نتاج العيوب والمساوئ الموجودة في كل من بنى الفرص الشرعية وغير الشرعية.

وعلى الرغم من القبول الواسع الذي حظيت به نظرية ميرتون في الأنومي على مدار عقود من الزمن، إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات في السبعينات من القرن الماضي، ولقد أدت هذه الانتقادات إلى إعادة أحياءً للنظرية في الثمانينات عندما بدأ المنظرون يلقون نظرة جديدة على صياغة النظرية الأصلية، وهذه الإعادة لصياغة نظرية الأنومي سارت في مسارين مميزين، الأول عرف بنظرية الأنومي المؤسسية Instiutional anomie theory والتي قام بتقديمها مسنر وروسنفيلد (Messner and Rosenfeld, 1994,2001) والثاني المعروف بنظرية الضغوط العامة general strain theory، والتي قدمها اجينو (Agnew, 1992, 2006).

نظرية الأنومي المؤسسية

استخدم ميسنر وروزنفيلد نظرية في البناء الاجتماعي والأنومي كإطار تستند إليه نظرية الأنومي المؤسسية، وعلى وجه الدقة مناقشة ميرتون للثقافة لصياغة رؤيتهما للحلم الأمريكي، والذي يريان أنه يحتوي على الأقل على أربع توجهات قيم باعثة على سلوك الجريمة والانحراف، أولاً التوجه القوي نحو الإنجاز والذي يخلق ثقافة يتم فيها تقدير الأفراد في النهاية على أساس ما انجزوه أو ما يملكونه، ويترافق الفشل في تحقيق ذلك مع الفشل في المساهمة ذات المعنى في المجتمع، والضغوط الثقافية لتحقيق ذلك تضع ضغوطاً كبيرة على الأفراد من أجل هذه القيمة بغض النظر عن ثمن هذا الإنجاز، ثانياً النزعة الفردانية Invidualism، تشجع النزعة الفردانية الناس على "أعملها بطريقتك" معرضة الفرد ضد الفرد في موقف تنافسي وليس تعاوني، ثالثاً تأكيد كبير على العالمية universalism إن التأكيد القوي والتشديد على قيمة العالمية يخلق التوقعات المعيارية التي على كل أفراد المجتمع وجوب الرغبة والنضال من أجل تحقيق هدف النجاح نفسه،

أخيراً صنمية (من صنم) النقود Fetishism، يحدد تكديس الثروة المالية كفاية وهدف في حد ذاتها، ذات قيمة فوق الممتلكات التي يمكن أن تشتريها أو القوة التي تملكها المال نفسه هو روح مقياس النجاح والذي يجعل تكديس المال باعثاً على الجريمة هو الطبيعة اللامتناهية لجمع المال وتكديسه" النجاح المادي هو بطبيعته مفتوح النهاية، وأنه دائماً ومن حيث المبدأ أن تملك المزيد من المال.... إذن الضغوط لجمع المال عنيده، والتي تغري الناس لتحقيق أهدافهم بأي وسيلة ممكنة (Messner and Rosenfeld, 2001).

يرى مسنر وروسنفيلد أن السيطرة الاقتصادية في ميزان القوة المؤسسي يضعف وظائف الضبط الاجتماعي للمؤسسات غير الاقتصادية، وعندما تدمج مع الثقافية التي تثير الدوافع الجنائية، فإن السلوك الإجرامي هو ببساطة نتاج طبيعي للتنظيم الاجتماعي للمجتمع، ولأن المؤسسات الاقتصادية لا تحذر بقوة من مغبة استخدام الوسائل غير الشرعية ولكن الفعالة جداً للنجاح المالي فإنها تصبح أكثر ضرورة للمؤسسات غير الاقتصادية مثل العائلة والمدارس والجامعات للتقدم، وتسريع هذه المعتقدات والقيم، يؤدي إلى تدني قيمة المؤسسات غير الاقتصادية وتصبح مجبرة على التأقلم ومخترقة بواسطة الاقتصاد وبالتالي تتلاشى وتضعف قدرتها في فرض ضوابط خارجية على السلوك، وتفقد المؤسسات التعليمية المختلفة التي تزدحم بسبب نقص التمويل، وتدني رواتب المعلمين والمدرسين قدرتها على الضبط والإشراف المباشر والتأديب المتسق للطلاب.

إن أولوية الثقافة الفردية التنافسية تشجع الأفراد على تحدي ومقاومة المؤسسات الضعيفة غير الاقتصادية، وتتطلب التوقعات الكلية العامة في المنافسة والكسب أن النجاح يمكن تحقيقه بأدنى حد من التدخل: ستجد المجتمعات الأنومية حتماً كم هي صعبة ومكلفه ممارسة الضبط الاجتماعي على سلوك الناس الذين يشعرون بحرية في استعمال أي من الوسائل التي أثبتت فاعلية أكثر في الوصول للأهداف الشخصية، وعندها فإن الديناميات الاجتماعية والثقافية التي تجعل المؤسسات الأمريكية ضعيفة سوف كذلك تمكن وتؤهل الأمريكان لتحدي الضوابط المؤسسية وإذا كان الأمريكان من المتوقع أن يقاوموا الضبط- وبالتالي من المتوقع أن يكونوا منكشفين للإغراءات الإجرامية- وتحدث المقاومة بسبب أنهم يعيشون في مجتمع يقدس المسعى غير المقيد

لنجاحات الأفراد المادية بسبب أنهم يعيشون في مجتمع يقدس المسعى غير المقيد لنجاحات الأفراد المادية من بين وفوق جميع القيم الأخرى، في الولايات المتحدة فإن الأنومي ميزة (Messner and Rosenfeld, 2001: 79).

إن كلام مستر وروزنفيلد عن المجمتع الأمريكي ينطبق على معظم المجتمعات الحالية في العالم إن لم يكن كلها.

نظرية اجينو Agnew في الضغوط العامة للجريمة والجنوح

يقدم اجينو تعديلاً لنظرية الأنومي/ الضغوط الذي قدمها مسنر وروزنفيلد على المستوى الجزئي من منطلق نفسي–اجتماعي، وهدفه كان هو توسيع مفهوم الضغوط ليتجاوز ذلك التضاد الناتج عن التنافر بين الطموحات والتوقعات ليشمل مصادر أخرى متنوعة من التوتر والضغوط، ووفقاً لنظرية اجينو فإن الجريمة والجنوح ما هما إلا تأقلم مع التوترات والضغوط مهما كان مصدرها، ولقد حدد ثلاثة مصادر رئيسية للضغوط التي تقود إلى الجريمة والانحراف وهي:

1. الفشل في تحقيق هدف إيجابي قيم ويشمل هذا ثلاثة أنماط فرعية.أولاً المفهوم التقليدي للأنومي على أنه الفاصل بين الطموحات والتوقعات، لقد وسع اجينو هذا ليشمل ليس فقط الأهداف المثالية أو المستقبلية ولكن الأهداف الآنية، ولقد ضمن أيضاً الفشل بناءً ليس فقط على الفرص والسبل المغلقة والمسدودة ولكن على عدم الكفاءة الفردية في القدرات والمهارات. ثانياً: الفجوة بين التوقعات والمنجزات الفعلية والذي يؤدي إلى الضغط والاستياء وخيبه الأمل، الثالث ينجم هذا الفشل عن التناقض بين ما يراه الشخص كمخرجات عادله ومنصفة والمخرجات الفعلية وفي هذا النمط الفرعي فإن النتائج الإيجابية للفعالية أو العلاقة لا تدرك على أنها قابلة للمقارنة مع كمية الجهد المبذول فيها وينظر لها على أنها غير عادله عند مقارنتها بجهود الآخرين.

2. إزالة المثيرات ذات القيمة الإيجابية يشير هذا المصدر من الضغوط أساساً إلى تجربة الفرد مع الظروف والأحداث الحياتية الضاغطة التي تصيب الفرد مثل فقدان شيء أو شخص ذو قيمة لدية أو الطرد من العمل.... كلها محلها يمكن أن تنتج مشاعر الأنومي.

3. مواجهة المثير السلبي، ويشير هذا النمط إلى مجموعة أخرى من الأحداث الحياتية الضاغطة والتي تشمل مواجهة الفرد لأفعال سلبية من الآخرين فالفرد ربما تعرض لإساءة

المعاملة عندما كان طفلاً أو مراهقاً وأصبح ضحية، وقد تتخذ الأفعال الإجرامية أو المنحرفة للتعامل مع الضغوط من خلال الالتفاف عليها والسعي للانتقال من المصدر المدرك للضغوط أو الانسحاب واللجوء إلى تعاطي المخدرات، ومن المرجح أن يحدث الانحراف عندما تكون الاستجابة للضغوط هي الغضب، والغضب يحدث عندما يلوم الشخص النظام أو يلوم الآخرين بدلاً من أن يلوم نفسه على الخبرة المعادية (Agnew,1992).

إنَّ نظرية أجينو في الضغوط العامة تنظر للجريمة والانحراف على أنهما شكل من التأقلم من بين أشكال أخرى ممكنة، وسواءً ثم تبني النموذج المتطابق أو المنحرف، فإن هذا يعتمد على عدد الضغوطات الداخلية والخارجية على الفرد، وهذه الضغوطات مثل مرافقة الأقران السيئين، والمعتقدات وعزو الأسباب، وضبط الذات كلها تؤثر على نزوع الفرد في اختيار الاستجابة المنحرفة رداً على هذه الضغوطات.

6.2 الدراسات السابقة

لم تكشف المراجعة والبحث المكتبي عن وجود دراسات ميدانية تعاملت مع موضوع البطالة والجريمة بشكل صريح ومباشر من خلال تحليل آراء نزلاء المراكز الاصلاحية. وفي المقابل إذا ما استثنينا دراسة عجوة (1406هـ) ودراسة حويتي وآخرون (1998).

وفي هذا الصدد يذكر عجوة أن بعض الدراسات الميدانية التطبيقية لعدد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية من ناحية وبين الجريمة من جهة أخرى، إلا أنها لم تركز على بحث علاقة البطالة كظاهرة بحد ذاتها مستقلة ومنفصلة بالجريمة، ويذكر أيضاً أنه لم يجد أيضاً دراسة شاملة تربط بين البطالة كسبب ومتغير مستقل وبين الجريمة على اختلاف أنواعها واشكالها كنتيجة ومتغير تابع وهذا يعني أن دراسته المنشورة عام 1406 هـ هي أول دراسة تتم للكشف عن العلاقة بين البطالة والجريمة على مستوى العالم العربي.

ومن خلال المسح المكتبي (مكتبة جامعة مؤتة ومكتبة الجامعة الأردنية) لم نجد أية دراسة في نفس الموضوع عن الأردن التي بحثت في العلاقة بين البطالة والجريمة

من وجهة نظر نزلاء المراكز الإصلاحية، وكذلك عن العالم العربي أو أية بلدان عربية كل على حده. وأن ما تم العثور عليه فيتمثل بالتالي:

دراسة (الشلول، 2020) وهدفت هذه الدِّراسة التعرُّف إلى اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية نحو علاقة "الفقر والبِطالة" بارتكاب الجريمة لدى الشباب الأردني، والتعرف على العوامل المؤدية للفقر والبِطالة لدى الشباب الأردني، ولتحقيق أهداف الدِّراسة تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي، واستخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من 449 عضو هيئة تدريس من 6 جامعات حكومية هي: الأردنية، واليرموك، ومؤتة، والهاشمية، والطفيلة التقنية، وآل البيت. وتمَّ تحليل البيانات باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي. أظهرت نتائج الدِّراسة أنَّ المستوى العام لاتجاهات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية قد جاءت بدرجة مرتفعة نحو علاقة "الفقر والبِطالة" بارتكاب الجريمة لدى الشباب الأردني، وأن جريمتي السرقة والاعتداء على الآخرين من أكثر الجرائم المرتبطة بالفقر والبطالة لدى الشباب الأردني.

وأجرى عجوة (1406هـ) أول دراسة عن العلاقة بين البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة) على ثلاث دول عربية هي تونس والسودان ومصر حيث توصلت إلى نتائج تتلخص في أن البطالة تؤدي إلى السلوك الاجرامي لدى العاطل من خلال تظافرها وارتباطها بعوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية وعلى النحو التالي:

أولا: العوامل الاقتصادية:

1 – تدني مستوى المهارة المهنية والعملية للمجرم العاطل عن العمل. وهذا يترتب عليه تدني دخله الشهري من ناحية وسهولة فصله من العمل من ناحية أخرى.

2–تدني دخل المجرم العاطل كان أهم دافع له لترك العمل باختياره

3–طول فترة البطالة لدى المجرم العاطل قد تؤدي به إلى الوقوع في العوز والفقر بصورة مستمرة خاصة إذا كان معيلاً لأسرة.

4– عادة لا يكون للمجرم العاطل أي دخل يستعين به على مواجهة مطالب الحياة اليومية له ولأسرته.

5-في الحالات القليلة التي يلجأ فيها المجرم العاطل إلى المؤسسات فإنه يواجه بسوء المعاملة وطول الإجراءات. إضافة إلى ضالة المساعدات المالية التي يمكن أن يحصل عليها

6- وبناء على ما سبق وكنتيجة له، يتجه المجرم العاطل إلى ارتكاب الجريمة، لمواجهة أزمته المالية التي سببتها البطالة، ولقد تبين أن أكثر من 60% من الجرائم المرتكبة من قبل المجرم العاطل كان دافعها الحاجة الى المال.

ثانيا: العوامل الاجتماعية والثقافية:

1- تفشي الامية والاعاقات الجسدية بين المجرمين العاطلين عن العمل وهذا يقلل من مهاراتهم العملية وبالتالي دخولهم المالية.

2-تميزت اسرة المجرم العاطل بالتفكك من حيث العلاقات الأسرية والعلاقات الاجتماعية بصورة عامة ومستمرة واتسمت أسرته بارتفاع نسبة البطالة والجرائم بين أفرادها.

3- اتسمت الأحياء والمناطق التي يقيم بها المجرم العاطل بتفشي الجريمة وايواء واحتواء المجرمين الفارين من وجه العدالة.

5- المجرم العاطل يميل إلى مخالطة جيران وأصدقاء يتسمون بالسلوك الإجرامي

6- ضعف الوازع الديني عند المجرم العاطل.

ثالثا: العوامل النفسية

1-يتميز المجرم العاطل بالهروب من واقعه بتعاطي الكيف (المخدرات) ولعب القمار.

2-سهولة خضوع المجرم العاطل لتأثير أصدقائه من المجرمين الذين هم على شاكلته وهم من العاطلين عن العمل. وهذا يؤدي إلى تبطله ونزوعه إلى الجريمة أكثر فأكثر ولدرجة أن التبطل وامتهان الجريمة يصبح أسلوب حياته. وهذا يؤدي إلى تدهور القيمة الاجتماعية للعمل لديه.

3- يتميز المجرم العاطل بالشعور بالفشل واليأس والإحباط فتقل مقاومته ولا يستطيع الصمود في وجه التحدي الذي سببته البطالة وبالتالي يسقط إلى قاع الجريمة متخذا منها مهنة.

وأجرى (الدراوشة، 2014) دراسة بعنوان "أثر الفقر والبِطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام" بهدف التعرُّف إلى أثر الفقر والبِطالة على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام الأردني، لتحقيق أهداف الدِّراسة بناء استبانة، وقد تألفت عينة الدِّراسة من (350) مبحوثاً، وقد توصلت الدِّراسة إلى النتائج التالية: وجود أثر لمتغير البِطالة في السلوك الجرمي ووجود أثر لمتغير الفقر في السلوك الجرمي.

وقامت (منصور، 2014) بدراسة بعنوان "البِطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية: دراسة ميدانية لمحافظة اللاذقية"، بهدف دراسة واقع البِطالة في محافظة اللاذقية من خلال دراسة نسبة أعداد المسجلين وأعداد المعينين بالوظائف من الفئات التالية: (الدراسات العليا والإجازات الجامعية، المعاهد، ثانويات، التعليم الأساسي، الإعدادية، المهنيون، سائقون، عمال) ودراسة أثر البِطالة على التنمية الاجتماعية في محافظة اللاذقية على صعيد الفرد العاطل عن العمل، وأسرة الفرد العاطل عن العمل والمجتمع المحلي، تكونت عينة الدِّراسة من (377) عاطلاً عن العمل، واستخدمت الدِّراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة والسلاسل الزمنية للعاطلين عن العمل من عام(2002-2013)، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدِّراسة وجود أثر للبِطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى الفرد العاطل عن العمل، وتمثل ذلك في: قبول العاطل عن العمل بأي عمل حتى لو كان لا يتناسب مع مؤهلاته العلمية، الشعور بأنّه غير قادر على تقديم خبراته والمساهمة في بناء المجتمع مما يخلق انطباعاً لديه بأنه عالة على المجتمع، كما تولّد البِطالة لديه اضطراباً وإحباطاً شديداً من ضعف الأمل في وجود فرصة للعمل، تأخره في الزواج نظراً لتكاليفه، حدوث الاغتراب المتمثّل في الإحساس بالإحباط وانعدام القدرة على العمل، الشعور بالحرمان من الحقوق الأساسية. وأشارت النتائج إلى وجود أثر للبِطالة على التنمية الاجتماعية على مستوى أسرة الفرد العاطل عن العمل وتمثل ذلك في تحمل الأسرة عبء معيشة المتعطلين، حيث تضطر الكثير من الأسر التي يعاني فيها رب الأسرة من البطالة إلى توجيه أبنائه لترك مقاعد الدِّراسة وزجهم في سوق العمل، كما أنها غالباً ما تلجأ إلى الاستدانة نتيجة زيادة الأعباء المالية للأسرة.

وأجري رضا عبد السلام (2004) دراسة بعنوان اقتصاديات الجريمة المحددات الاقتصادية اللجريمة. ولقد أجريت الدراسة على أحد السجون المصرية وتوصلت إلى العديد من النتائج كان أبرزها ما يلي:

1- لوحظ أن أكثر من 60% من أفراد العينة العشوائية للسجناء أما من غير المتعلمين أو المتسربين من التعليم، في حين مثل الجامعيين 6% فقط من إجمالي أفراد العينة.

2-وعلى أثر محدودية التعليم لوحظ أن غالبية السجناء وبنسبة 57% كانوا يحصلون على دخل يتراوح بين 50-200 جنيه شهريا وهو دخل يعادل أقل من دولار في اليوم، أي أنهم ممن يقعون تحت خط الفقر وتصل النسبة إلى أكثر من 87% إذا ما أضفنا من يقل دخلهم الشهري عن 300 جنيه.

3- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين مستوى الدخل ونوع الجريمة المرتكبة فمن بين ال 38 من مرتكبي جريمة السرقة وجد أن 25% منهم تقل دخولهم عن 200 جنيه شهرياً.

4- وجدت الدراسة علاقة ارتباط إيجابية بين البطالة والجريمة، فقد لوحظ أن أكثر من % 60 من السجناء كانوا إما في بطالة دائمة أو أنهم يقومون بأعمال مؤقتة حيث يعملون يوما ويتعطلون أياماً.

5- وجدت الدراسة أن الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 30 عاما كانوا أكثر ميلا لارتكاب جرائم السرقة والإدمان. في حين تبين أن من تراوحت أعمارهم بين 30-60 كانوا أكثر ميلا لارتكاب جرائم الشيكات والتزوير، والرشوة والاتجار بالمخدرات.

7-وجدت الدراسة أن أغلب أفراد العينة يعيشون تحت خط الفقر كما سبق وذكرنا، بالإضافة إلى ذلك أن أغلبهم 84% مسؤولين عن إعالة 4 أفراد فأكثر. في ظل هذه الأوضاع ألا تكون تكلفة ارتكاب الجريمة محدودة؟

أجري حويتي وآخرون (1998) دراسة بعنوان علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي. وتكون مجتمع الدراسة من نزلاء المؤسسات العقابية بدول العينة وهي: الجمهورية العربية السورية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، دولة قطر، جمهورية السودان، ولقد تم اختيار دول العينة على أساسا التوزيع الجغرافي للدول العربية، حيث

مثلت سوريا بلاد الشام، وقطر دول الخليج، والسودان منطقة وادي النيل، وموريتانيا دول المغرب العربي، وبلغ حجم العينة (463). وهذه عينة متواضعة جدة برأي الباحثة وهي من ناحية منهجية ربما غير ممثلة لمجتمع الدراسة نظرا لصغر حجمها. وعلى أية حال فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1-تبين أن ما نسبته 72% من المبحوثين قد تم سجنهم مرة واحدة و28% كانوا قد سجنوا أكثر من مرة.

2-أكثر أنواع الجرائم ارتكاب من قبل افراد العينة هي جريمة السرقة حيث احتلت المرتبة الأولى من بين مجموع الجرائم المسجلة وهي الأكثر انتشارا بين أفراد عينة موريتانيا تلتها مصر ثم سوريا واخيرا عينة قطر.

3- تبين أن معظم أفراد العينة يعيشون في مناطق شعبية حضرية مهمشة 77% يسكنون في أكواخ من الزينكو أو الخشب ويعانون من مشاكل مادية وعدم استقرار مهني. وكانت الأسباب الكامنة وراء ذلك البطالة وعدم القدرة على تلبية احتياجات الأسرة والطرد من العمل.

4-بينت الدراسة أن ما نسبته 74.5 % من المبحوثين تقع أعمارهم ما بين سن 20-40 سنه.

5-تبين أن أغلب افرد العينة يعيشون في أسر كبيرة الحجم وتقع على هؤلاء عبأ إعالة الأسرة.

6- معظم افراد العينة هم إما أميون أو يحملون مؤهل علمي ابتدائي ويمثلون 75.6%مقابل 10.8% ممن يحملون مؤهلات جامعية.

7-معظم المبحوثين يعملون في أعمال حرة منخفضة العائد، أو ليس لهم عمل محدد، أو بدون عمل.

8-معظم المبحوثين يعيشون في المدينة حيث شكلوا 70.4 % من مجموع أفراد العينة، وهذا يذكرنا بنظرية مدرسة شيكاغو في الايكولوجيا الحضرية وأن معظم الجرائم تحدث في قاع المدينة، أكثر مما هي عليه في الأرياف والقرى أو البوادي.

9- تبين أن المشكلات المادية وعدم الاستقرار المهني احتلت الصدارة بالنسبة للذين أقروا بأنها يعانون من بعض هذه المشكلات. أما أسباب ذلك فكانت البطالة وعدم القدرة على تلبية احتياجات الأسرة والخلاقات فيما بين أفرادها، والفصل من العمل.

10- تبين أن المشكلات وعدم الاستقرار المهني بالنسبة للذين أقروا بأنهم يعانون من بعض هذه المشكلات. أما أسباب هذه المشاكل فهي البطالة وعدم القدرة على تلبية احتياجات الأسرة، وكبر حجم الاسرة وتعاطي المخدرات والخلافات الأسرية والطرد من العمل.

11 - تبين أيضا أن ما نسبته 70% من المبحوثين قد تم سجنهم مره واحدة مقابل 28% كانوا قد سجنوا أكثر من مره. وأن أكثر أنواع الجرائم ارتكاب من قبل افراد العينة هي جريمة السرقة حيث احتلت المرتبة الأولى.

الدراسات الأجنبية

1-قام رفائيل وونتر أمبر (Raphael S. and R Winter – Ebmer, 2000) لاحظ الباحثان ومن خلال مؤشرات مكتب التحقيق الفدرالي FBI انخفاض معدلات الجريمة للسنة السابعة على التوالي خلال فترة من 1998 – 1993 الجريمة بالنسبة لأكبر الجرائم سواءً كانت جرائم أموال أو جرائم اشخاص وذلك بنسبة 3% . وتبين لهم أنه مع انخفاض معدل البطالة في الولايات المتحدة من 7.4% الى 4.9% فقد انخفضت معدلات الجريمة كالتالي : انخفاض عمليات السطو بنسبة 30% وسرقة السيارات بنسبة 15 %والسرقة البسيطة بنسبة 4%.

وحسب تقديرهم فإن انخفاض بنسبة 2.5% في معدلات البطالة يترتب عليه انخفاض في جرائم السطو بنسبة 28% و82% للسرقات العادية 14% لسرقة السيارات و14% لجرائم السلب. وبالنسبة لجرائم الأموال عامة، فإن 40% من انخفاض في معدلات تلك الجرائم يعزى الى انخفاض معدلات البطالة . ولقد توصل الباحثان الى مايلي .

2-بالنسبة لجرائم الأموال كانت النتائج دامغة مؤكدة أن البطالة تزيد من معدلات الجريمة . فالإنخفاض بنقطة في معدل البطالة ترتب عليه انخفاض بنسبة 5% في جرائم الأموال .

3-أما بالنسبة لجرائم العنف فقد توصلا الى نتائج متضاربة مع بعض الأدلة على أن هناك علاقة إيجابية بين البطالة والسلب والتهجم، في حين توصلا الى نتيجة محيرة بالنسبة لجرائم القتل والأغتصاب، حيث وجدوا أن العلاقة سلبية أي أن انخفاض البطالة يقود الى ارتفاع معدلات جرائم القتل والإغتصاب .

قامت كل من نيلسون واجيل (Nillson A. and Ageel , 2003) بإجراء دراسة عن العلاقة بين كل من البطالة الجريمة في السويد خلال الفترة 2000 – 1996 وتبين أن هناك علاقة إحصائية قوية بين المعدل العام للبطالة وبين التقسيمات الرئيسية لجرائم الأموال، تبين أن الإنخفاض الحاد في البطالة أواخر التسعينات من 11.9 % الى 6.8% (وبالنسبة للذكور في سن 24 فأقل انخفضت البطالة من 21.3 % الى 9.4 %) ترتب عليه انخفاض جرائم السطو 15% وسرقة السيارات 20% تقريباً . أما العلاقة بين البطالة وجرائم العدوان على الأشخاص فقد تبين أنها ضعيفة نسبياً، ولكنهما وجدا ارتباطاً بين معدل بطالة الشباب من الذكور وبين جرائم السلب والنهب .

قامت ادمارك (Edmark, 2003) بدراسة خلال الفترة 1988 -1999 وهي فترة تميزت بالتذبذب الكبير في سوق العمل السويدي لانعكاسات البطالة على جرائم الأموال، إذ تقول إنه " إذا كان مؤدى نظرية اقتصاديات الجريمة أن زيادة معدل البطالة يؤدي الى ارتفاع معدل جرائم الأموال، فإن النتائج التي توصلت إليها ساندت بقوة تلك النظريات، إذ وجدت ارتباطاً إيجابياً واضحاً بفترات ارتفاع معدل البطالة في السويد.

7.2 تعقيب على الدراسات السابقة

النتيجة التي يمكن الخروج بها من هذه الدراسات هي أن هناك علاقة مباشرة وغير مباشرة بين البطالة والجريمة تقود إليها وتسببها سواءً كانت منفردة بذاتها أو بالتلاحم مع عوامل أخرى أنتجتها أو نتجت عنها وبحيث نستطيع إعادة التأكيد على أن البطالة في حد ذاتها مشكلة، ولكنها مشكلة نتجت عن مشاكل أخرى، كما أنها تنتج مشاكل أخرى وعلى رأسها الإنحراف والجريمة.

ونخلص من هذا العرض إلى أنه مهما تباينت نتائج الدراسات بشأن أثر البطالة، فإنه من المؤكد أنه بالنسبة للإنسان العاطل خاصة مع عدم وجود مصدر بديل للدخل

ومع ضعف المستوى التعليمي (والذي يرجع الى أسباب اقتصادية هو الآخر)، فإن فرص الإختيار المشروع أمام الشخص تكون محدودة الأمر الذي يهيئ بيئته تدفع لارتكاب الجريمة .

إن ما يميز هذه الدراسة وفيما يخص الأردن على وجه التحديد، أنها الدراسة الأولى التي بحثت في أثر البطالة على الجريمة من وجهة نظر نزلاء المراكز الإصلاحية في الأردن، وتتميز الدراسة بأنها اعتمدت على الإحصاءات الجنائية الصادرة عن مديرية الأمن العام فيما يتعلق بأعداد الجرائم، وكذلك الإحصاءات المتعلقة بالبطالة الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة والهيئات والوزارات والمؤسسات المهتمة بهذا الموضوع. وقد اتبعت الدراسة منهجا آخر وربما يكون الأكثر دقة وهو استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة بالاعتماد على الاستبانه التي تم تطبيقها على عينة عشوائية من نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

يتناول الفصـــل الحالي الإجراءات المنهجية التي اتبعتها الدراســـة للإجابة عن أســـئلتها، بما يحقق أهدافها، وذلك من خلال عرض نوع الدراســـة ومنهجها، ومجتمع وعينة الدراسة، وبيان أداة جمع البيانات، ويتضمن الإجراءات الاستكشافية المستخدمة للتأكد من صـــدق الأداة وثباتها، والكيفية التي طبقت بها الدراســـة ميدانيا، وأســـاليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة.

1.3 منهجية الدراسة

تعد الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية التحليلية، وذلك في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي تســـعى إلى تحقيقها، حيث اعتمدت الدراســـة على المنهج الوصـــفي التحليلي بشقه المسحي بهدف التعرف على البطالة وأثرها على الجريمة في الأردن. .

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراســـة من النزلاء المودعين في مراكز الإصـــلاح والتأهيل في المملكة الأردنية الهاشـمية، ولأغراض هذه الدراســـة ونظراً لتوزيع أفراد مجتمع الدراســـة وانتشـــارهم وتباعدهم المكاني، فقد اعتمدت الدراســـة على اختيار عينة قصـــدية من المســـاجين المحكومين في مركز إصـــلاح وتأهيل "ســـواقة" ومركز إصـــلاح وتأهيل "الموقر"، مركز اصلاح وتأهيل "رميمين" وتكونت عينة الدراسة من 235 نزيلاً .

ولقد جرت عملية جمع البيانات من المساحين من مركزي إصلاح وتأهيل سواقة والموقر بإشـراف الضـباط من العاملين في المركز، وذلك بعد أن تم التوضـيح للنزلاء كيفية الإجابة عن أســـئلة الاســـتبيان، حيث تمَّ توزيع (250) اســـتبانه على النزلاء المتواجدين خلال فترة التطبيق التي اســـتمرت لمدة 10 أيام متتالية، وبعد الانتهاء من عملية التطبيق، تمَّ اســترجاع (240) اســتبانة تم تعبئتها من قبل النزلاء، وبعد مراجعة الاســـتبيانات تبين بأن (5) منها غير مكتملة، لذلك تم اســـتبعادها لعدم صـــلاحيتها

للتحليل. وبذلك يكون العدد الإجمالي للاستبيانات الخاضعة للتحليل (235) استبانة، تشكل ما نسبته (94.0%) من عدد الاستبيانات الموزعة.

خصائص أفراد عينة الدراسة:

أولاً: الخصائص الديمغرافية

للتعرف على الخصائص الديمغرافية للنزلاء من أفراد عينة الدراسة، تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الديمغرافية، والتي شملت (الحالة الاجتماعية، العمر، المستوى التعليمي).

جدول (6)

الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الحالة الاجتماعية	أعزب	87	37.0
	متزوج	111	47.2
	مطلق	27	11.5
	ارمل	10	4.3
	المجموع	235	**100**
العمر	**18 – 24**	54	22.98
	25 – 34	89	37.87
	35 – 45	43	18.30
	أكثر من 45	49	20.85
	المجموع	**235**	**100**
المستوى التعليمي	أمي	46	19.6
	يقرأ ويكتب	48	20.5
	أساسي (7–10)	45	19.1
	ثانوي	45	19.2
	دبلوم	23	9.8
	بكالوريوس	23	9.6
	دراسات عليا	5	2.2
	المجموع	**235**	**100**

من خلال بيانات الجدول (6) والمتعلقة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم الديمغرافية يلاحظ على مستوى كل متغير ما يلي:

بالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير الحالة الاجتماعية يتضح أن 47.2 % من أفراد عينة الدراسة من المتزوجين، وأن ما نسبته 37% من العزاب، وما نسبته 11.5% من المطلقين، و 4.3 % من المترملين، ويتضح ان ما نسبته 60.9% من النزلاء يقعون في الفئة العمرية ما دون سن 32 سنة حيث بلغت نسبتهم 60.9% من افراد العينة تلاهم الفئتان العمريتان 33-38 وبنسبة 18.3 ثم الفئة العمرية 39-44 وبنسبة 19.1% وهي مقاربة للفئة العمرية السابقة لها من حيث النسبه، وهذا يعني أن غالبية النزلاء هم من الفئة العمرية الشابه حيث بلغت نسبتهم 60.9%. ويتضح من الجدول (6) تدني مستوى التعليم لافراد عينة الدراسة حيث بلغت نسبة الأميين 19.6% من أفراد، ويقرأ ويكتب 20.5%، ومن تعليمهم أساسي 19.1% وثانوي 19.2%. وبلغت نسبة الجامعيين من درجة البكالوريوس 9.6 %، ومن الدرسات العليا 2.2 %.

2-الخصائص الأسرية لأفراد عينة الدراسة

للتعرف على الخصائص الأسرية لأفراد عينة الدراسة تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية، كما هو مبين في الجدول (7).

جدول (7)

الخصائص الأسرية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
عدد أفراد الأسرة	**1 إلى 4**	**116**	**49.4**
	5 - 8	**85**	**36.1**
	أكثر من 9	**34**	**14.5**
	المجموع	**235**	**100**
مكان الإقامة	**مدينة**	**118**	**50.2**
	قرية	**51**	**21.7**
	بادية	**31**	**13.2**
	مخيم	**35**	**14.9**
	المجموع	**235**	**100**
نوع السكن	**فيلا**	**19**	**8.1**
	بيت عادي	**148**	**63**

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
	شقة	**68**	**28.9**
	المجموع	**235**	**100**
	فيلا	**19**	**8.1**
	بيت عادي	**148**	**63**
	شقة	**68**	**28.9**
	المجموع	**235**	**100**

من خلال بيانات الجدول (7) والمتعلقة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم الأسرية يلاحظ على مستوى كل متغير ما يلي:

بالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير عدد أفراد الأسرة فيظهر أن 49.4% من افراد عينة الدراسة هم من الأسر التي عدد افرادها (1-4)، وأن ما نسبته 36.1% هم من الأسر التي حجم افرادها ما بين (5-8) افراد وبنسبة 36.1% واحتلت الفئة الأخيره الافراد الذي يزيد عدد افراد اسرهم عن (9) افراد وبنسبة بلغت 14.5%. ويتضح أن نصف افراد عينة الدراسة هم من سكان المدينة وبنسبة 50.2% تلاهم ساكنوا القرى وبنسبة 21.7% من سكان القرى، ثم سكان المخيمات بنسبة 14.9% ثم سكان البادية حيث شكلوا ما نسبته 13.2%، وربما تعود ارتفاع نسبة عدد سكان المدن في عينة الدراسة إما الى ارتفاع عدد سكان المدن مقارنة بباقي المناطق كالقرى والبوادي والمخيمات أو الى ارتفاع معدلات معدلات الكثافة السكانية في المدن مقارنة ببقية المناطق. ويتضح أن غالبية افراد عينة الدراسة يعيشون في بيوت عادية حيث شكلوا ما نسبته 63% من افراد العينة تلاهم من يعيشون في شقق وشكلوا ما نسبته 28.9% من افراد عينة الدراسة وتلاهم من يعيشون في فلل حيث شكلوا ما نسبته 8.1% من افراد العينة.

3-الخصائص الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة

للتعرف على الخصائص الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية، كما هو مبين في الجدول (8).

جدول (8)

الخصائص الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الدخل الفري	أقل من 100 دينار	48	20.4
	100-200 دينار	59	25.2
	200-300 دينار	51	21.7
	300-400 دينار	25	10.6
	400-500 دينار	19	8.1
	500 دينار فأكثر	33	14
	المجموع	235	100
الدخل الشهري للاسرة	أقل من 300 دينار	100	42.6
	300-500 دينار	70	29.7
	501-700 دينار	14	6.0
	701-1000 دينار	20	8.5
	أكثر من 1000 دينار	31	13.2
	المجموع	235	100
المهنة قبل دخول المراكز الاصلاحي	موظف حكومي	34	14.5
	موظف قطاع خاص	56	23.7
	عامل مياومة	34	14.5
	اعمال حرة	53	22.6
	طالب	9	3.8
	متقاعد	3	1.3
	عاطل عن العمل	46	19.6
	المجموع	235	100
طبيعة عمل الزوجة	الزوجة تعمل	33	14.0
	الزوجة لا تعمل	105	44.7
	غير متزوج	87	37.0

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
	مترمل	10	4.3
	المجموع	235	100
	لا يوجد لدي أبناء	88	37.4
	ابنائي على مقاعد الدراسة	28	12
عدد الأبناء العاطلين عن العمل في الأسرة	يوجد لدي ابن واحد	26	11.1
	وجد لدي اثنان عاطلين	41	17.4
	يوجد لدي ثلاثة	20	8.5
	يوجد لدي أربع فأكثر	32	13.6
	المجموع	235	100

من خلال بيانات الجدول (8) والمتعلقة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم الاقتصادية يلاحظ على مستوى كل متغير ما يلي:

يتبين من الجدول (8) أن ما نسبته 20.4% من أفراد العينة تقل دخولهم عن 100 دينار شهرياً، وبلغت نسبة من تقل دخولهم عن 200 دينار شهريا 25.2% أما فئة الدخل الواقعة بين (200–300) دينار شهرياً فبلغت نسبتها 21.7% أما الفئة التي تليها فكانت فئة الدخل (300–400) دينار شهرياً بنسبة 10.6 %، أما فئات الدخل (400–500) دينار فشكلت ما نسبته 8.1 أما فئة الدخل (500) دينار فأكثر فشكلت ما نسبته 14% من عينة الدراسة، وبالإجمال فإن غالبية افراد العينة دخلهم أقل من (300) دينار شهرياً حيث بلغت نسبتهم 67.2% ومعظم هذه الدخول تقع تحت الحد الأدنى للأجور حيث حددت الدولة الحد الأدنى للأجور ب (180) دينار شهريا قبل أكثر من عشر سنوات ولم يتم أخذ معدلات التضخم السنوية الذي يؤدي الى تآكل الأجور الحقيقية وانخفاض القدرة الشرائة في ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية الغذائية وغير الغذائية (الكهرباء والمحروقات والمياه على سبيل المثال). ويتضح أن ما نسبته 42.6% من افراد العينة تقل دخل أسرهم عن 300 دينار شهرياً، وبلغت نسبة من تتراوح دخل أسرهم (300–500) دينار 29.7%، بينما نسبة من تتراوح دخل أسرهم بين (501–700) دينار شهرياً 6%، وقد بلغت نسبة من يملك أسرهم دخل شهري أكثر

من 1000 دينار 13.2%، في المجمل أن ما نسبته 72.3% يتقاضى أسرهم دخلاً أقل من 500 دينار أردني شهرياً. ويظهر من النتائج أن ما نسبته 14.5% من افراد عينه الدراسة من العاملين في القطاع الحكومي و23.7% هم من العاملين في القطاع الخاص و14.5% هم عمال مياومة و22.6% يعملون في اعمال الحرة، وبلغت نسبة العاطلين عن العمل من النزلاء 19.6% ثم الطلاب وبنسبة 3.8% تلاهم المتقاعدين وبنسبة 1.3%. ويتضح كذلك من الجدول (8) أن 44.7% من زوجات النزلاء لا يعملن وان فقط ما نسبته 14.0% من زوجات النزلاء فقط يعملن، وهذا يرفع من معدل الاعالة على الفرد العامل من الأسرة. وبلغت نسبة غير المتزوجين 37.5% تلاهم الارامل وبنسبة 4.3% من افراد العينة. ويتضح من الجدول (3) أن نسبة الذين لا يوجد لديهم أبناء قد شكلت ما نسبته 37.4% من عدد افراد العينة، بينما شكلت نسبة الذين أبنائهم على مقاعد الدراسة 12% من عينة الدراسة، ولقد شكلت نسبة من لديهم اثنان عاطلين عن العمل 17.4% ومن لديهم ثلاثة عاطلين عن العمل 8.5%، اما من لديهم أكثر من أربعة أبناء عاطلين عن العمل 13.6% من افراد عينة الدراسة، وبالإجمال شكلت نسبة العاطلين عن العمل من فرد واحد إلى أكثر من أربعة ما نسبته 62.5% من عينة الدراسة وهذا بحد ذاته دليل ومؤشر على تفشي واستفحال ظاهرة البطالة في المجتمع الأردني.

3-الخصائص الجرمية العامة لنزلاء مراكز الإصلاح من أفراد عينة الدراسة

للتعرف على الخصائص الجرائم لنزلاء مراكز الإصلاح من أفراد عينة الدراسة تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية، وبالشكل التالي:

أولاً: نوع الجريمة المرتكبة

جدول (9)

نوع الجريمة التي ارتكبها عينة الدراسة

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
السرقة	26	11.1
النصب والاحتيال	19	8.1
سوء الائتمان	13	5.5
اصدار شيك بدون رصيد	28	11.9
التزوير	4	1.7
الرشوة	7	3
التهريب	13	5.5
سرقة السيارات	7	3
الاتجار بالمخدرات	37	15.7
القتل	10	4.3
الاتجار بالعملات المزورة	5	2.1
حيازة الأسلحة النارية والاتجار	18	7.6
الاغتصاب وهتك العرض	3	1.3
المشاجرة	31	13.2
أخرى	14	6
المجموع	235	100

يتبين من الجدول (9) أن غالبية الجرائم التي ارتكبها أفراد عينة الدراسة ذات طابع اقتصادي بحت كالسرقة والنصب والاحتيال وسؤ الائتمان، وإصدار شيك بدون رصيد والتزوير والرشوة والتخريب والتجار بالمخدرات وسرقة السيارات والاتجار بالعملة المزورة وحيازة الأسلحة النارية والتجارة بها حيث بلغت نسبتها 82.4% من اجمالي الجرائم التي ارتكبها أفراد عينة الدراسة. وبلغت نسبة من أدينوا بقضايا المشاجرات 13.2% من اجمالي الجرائم المرتكبة من قبل افراد عينة الدراسة.

ثانياً: مدة العقوبة

يوضح الجدول (10) مدة العقوبة التي حكم بها أفراد عينة الدراسة

جدول (10)

مدة العقوبة عينة الدراسة في مراكز الإصلاح والتأهيل

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
أقل من سنة	52	22.1
سنتين	44	18.7
3-4 سنوات	44	18.7
4-5 سنوات	25	10.6
5-10 سنوات	31	13.3
أكثر من 10 سنوات	39	16.6
المجموع	235	100

يتضح من الجدول (10) أن 22.1% قد حكم عليهم بعقوبة السجن لمدة أقل من سنة، تليها من حكموا بمدة سنتين وذلك بنسبة 18.7% ثم من حكموا لمدة ثلاث الى أربع سنوات، وبلغت نسبة من حكموا بمدة ما بين اربع الى خمس سنوات 10.6%، وبلغت نسبة من حكم عليهم ما بين خمس الى عشر سنوات 13.3% أما مازاد عقوبتهم عن أكثر من عشر سنوات فبلغت نسبتهم 16.6% من افراد عينة الدراسة.

ثالثاً: أسباب ارتكاب الجريمة الجريمة

يوضح الجدول (11) سبب ارتكبها افراد عينة الدراسة للجرائم التي حكموا بها

جدول (11)

سبب ارتكاب افراد عينة الدراسة للجائم التي تمت ادانهم بها

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
الحاجة الى المال	77	32.8
شراء المخدرات	24	10.2
شراء المشروبات الكحولية	4	1.7
الدفاع عن النفس	17	7.2
المشاجرة	15	6.4
الدفاع عن الشرف	14	6
اعتياد الاجرام	11	4.7

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
السكر وتعاطي المخدرات	6	2.6
الأصحاب السيئون	29	12.3
الاتجار بالأسلحة	9	3.8
الاتجار بالمخدرات	14	6
الطمع والجشع	15	6.3
المجموع	235	100

يتضح من الجدول (11) أن أبرز سبب لارتكاب أفراد عينة الدراسة هي الحاجة الى المال حيث بلغت نسبتهم 32.8% تلاهم الأصحاب السيئون حيث بلغت نسبتهم 12.3% تلى ذلك شراء المخدرات وبنسبة 10.2% ثم الدفاع عن النفس وبنسبة 7.2% ثم المشاجرة وبنسبة 6.4% ثم الطمع والجشع وبنسبة 6.4% الى ذلك الاتجار بالخدرات وبنسبة 6% وأخيراً ومن حيث الأهمية اعتياد الأجرام وبنسبة 4.7%.

يوضح الجدول (12) عدد مرات ارتكاب أفراد العينية للجرائم

جدول (12)

عدد مرات دخول أفراد عينة الدراسة لمراكز الإصلاح والتأهيل

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
مرة واحدة	87	37
مرتين	55	23.4
ثلاث مرات	30	12.8
أربع مرات فأكثر	63	26.8
المجموع	235	100

يتبين من الجدول (12) أن ما نسبته 37% قد ارتكبوا الجريمة لمرة واحدة وأن ما نسبته 23.4% قد ارتكبوا الجريمة لمرتين وأن 12.8% قد ارتكبوا الجريمة ثلاث مرات، بينما بلغت نسبة من ارتكبوا الجريمة أربع مرات فأكثر 26.8% من أفراد عينة الدراسة.

رابعاً: مدى اشتراك آخرين في ارتكاب الجريمة

يوضح الجدول (13) مدى اشتراك آخرين في ارتكاب الجريمة التي ادين بها افراد عينة الدراسة:

جدول (13)

اشتراك الآخرين مع عينة الدراسة في ارتكاب الجريمة

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
نعم	**138**	**58.7**
لا	**97**	**41.3**
المجموع	**235**	**100**

يتبين من الجدول (13) أن ما نسبته 58.7% من افراد عينة الدراسة قد اشترك معهم أخرين في تنفيذ جرائمهم، وهذا يدل على أن هؤلاء يعملون ضمن شلل أو عصابات تحترف الأجرام كمهنة يسمون بالبلطجية وفارضي الأتاوات (الخاوة) خاصة على المحلات التجارية، أما نسبة من قاموا بجرائم بشكل انفرادي فبلغت 41.3% من أفراد عينة الدراسة.

خامساً: نوع العلاقة مع المشتركين بالجريمة

يوضح الجدول (14) نوع العلاقة بين من اشترك معهم آخرون في ارتكاب الجريمة التي ادينوا بها.

جدول (14)

نوع العلاقة التي تربط عينة الدراسة بشريك في الجريمة

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
علاقة قرابة	**35**	**25.3**
علاقة صداقة	**34**	**24.8**
علاقة تعامل مالي وتجاري	**19**	**13.6**
علاقة عمل	**20**	**14.6**
علاقة شلة معتادة على الاجرام	**30**	**21.0**
المجموع	**138**	**100**

يتبين من الجدول (14) أن ما نسبته 25.3% من افراد عينة تربطهم علاقة قرابة مع المشتركين معهم في ارتكاب الجريمة، والذين تربطهم معهم علاقة صداقة فبلغت نسبتهم 24.8% من أفراد عينة الدراسة، والذين تربطهم معهم علاقة تعاملات

مالية وتجراية بنسـبة 13.6 %، والذين تربطهم معهم علاقة عمل بنسـبة 14.6 %، وأخيرا علاقة شلة معتاده على الاجرام بنسبة 21.0 %.

سادساً: مدى وجود سوابق إجرامية لأقارب المدان بالجريمة

يوضح الجدول (15) مدى وجود سوابق إجرامية لأقارب المدان بالجريمة

جدول (15)

وجود سوابق إجرامية لأقارب أفراد عينة الدراسة

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
نعم	**69**	**29.4**
لا	**166**	**70.6**
المجموع	**235**	**100**

يتبين من الجدول (15) أن ما نسبته 29.4% من أفراد العينة لديهم أقارب لهم سوابق إجرامية، أما من ليس لديهم أقارب لهم سوابق إجرامية فبلغت نسبتهم 70.6% من افراد العينة.

سابعاً: مدى وجود سوابق إجرامية لأصحاب المدان بالجريمة

يوضح الجدول (16) مدى وجود سوابق إجرامية لأصحاب المدان بالجريمة

جدول (16)

مدى وجود سوابق إجرامية لأصحاب المدان بالجريمة

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
نعم	**96**	**40.9**
لا	**139**	**59.1**
المجموع	**235**	**100**

يتبين من الجدول (16) أن ما نسبته 40.9% من افراد العينة لديهم أصحاب لهم سوابق الاجرامية، بينما بلغت نسبة من ليس لديهم أصحاب لهم سوابق إجرامية ما نسبته 59.1%.

سابعاً: أصدقاء المدان بالجريمة

يوضح الجدول (17) وضع أصدقاء المدان بالجريمة من حيث العمل

جدول (17)

وضع أصدقاء عينة الدراسة من حيث العمل

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
نعم	**123**	**52.3**
لا	**112**	**47.7**
المجموع	**235**	**100**

يتبين من الجدول (17) أن ما نسبته 52.3% من افراد العينة لهم أصدقاء يعملون، بينما بلغت نسبة من لديهم أصدقاء لا يعملون 47.7% من أفراد العينة، وهذا مؤشر على وجود نسبة بطالة مرتفعة لدى أصدقاء أفراد العينة من المدانين بارتكاب الجرائم.

3.3 أداة الدراسة:

استخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدراسة المستهدفة، وتحقيق أهدافها للحصول على المعلومات والحقائق المرتبطة بموضوع الدراسة، باعتبارها أفضل وسيلة لجمع المعلومات من عينة الدراسة، وقد أستخدم في إعداد أسئلة الدراسة الشكل المغلق Closed Questions الذي يحدد الاستجابات المحتملة لكل سؤال، وقد اتبع في إعداد أداة الدراسة الأسس العلمية لبنائها وإخضاعها لاختبارات الصدق والثبات وفقاً للخطوات الإجرائية التالية:

بناء أداة الدراسة: تم تصميم استبانه خاصة بالدراسة، تم إعدادها انطلاقا من موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، ومن خلال الإطلاع على العديد من الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والإطار النظري، والاستفادة من بعض المختصين الأكاديميين في موضوعها، وتكونت الاستبانة من الأجزاء الرئيسة التالية، وهي:

الجزء الأول: البيانات الأولية: الخاصـــة بنزلاء المراكز الاصـــلاحية وتشـــمل البيانات الشخصية والأسرية التالية: العمر، التعليم، الدخل الشهري للأسرة، مكان السكن، ملكية السكن، العمل، عدد أفراد الأسرة، مستوى دخل الأسرة.

الجزء الثاني: وتضـــمن هذا الجزء على (3) أســـئلة ذات علاقة بطبيعة الجريمة المرتكبة، وشمل هذا الجزء على: نوع جريمة، وأسباب ارتكابها، ونوع العلاقة مع القتيل أو المجني عليه .

الجزء الثالث: ويشـمل على مجموعة أسـئلة تتعلق بالمشـكلات التي تعرض لها نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل قبل ارتكابهم للجريمة.

الجزء الرابع: ويشمل على (15) فقرة تقيس أثر البطالة على ارتكاب الجريمة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصـلاح والتأهيل. وقد تم تدريج الإجابة على هذا الجزء وفقا لتدريج ليكرت الخماسي إلى (1-لا أوافق بشده، 2-لا أوافق، 3-محايد، 4- أوافق، 5-أوافق بشدة)،

4.3 صدق وثبات أداة الدراسة:

إجراءات الصدق: تم إجراء اختبارات الصدق للتأكد من مدى صدق الاستبانة، وتعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت من أجل قياسه، وللتحقق من صدق أداة الدراسة تم عرض أداة الدراسـة بشـكلها الأولي على مجموعة مكونة من (5) من المحكمين من الأسـاتذة المتخصـصـين في علم الاجتماع وعلم الجريمة، وطلب منهم تحكيم صـلاحية أداة الدراسة من خلال تحديد شمولية الفقرات، ومدى ملائمة فقرات الاستبانة للتطبيق. وبنـاءً عليـه قـام المحكمون بوضـــع ملاحظـاتهم فيمـا يتعلق ببعض المفـاهيم, وإعـادة صـــياغة بعض الأســـئلة والفقرات، وتم الأخذ بآرائهم والقيام بالتعديلات المقترحة في سـياق الدراسـة بما يتناسـب مع العلاقة بين الفقرات، على أن يتم اعتماد الفقرة للتطبيق بإجماع 90% من المحكمين.

2- الثبات:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة، فقد اعتمدت الدراسة لحساب قيم معامل ثبات أسئلة الدراسـة باسـتخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Test-Retest)، بفارق زمني مدته

أســـبوع واحد بين التطبيق الأول والتطبيق الثاني، وبعد إجراء الاختبار على عينة الدراسة الاستطلاعية، جاءت قيمة معاملات الارتباط مرتفعة، فقد بلغ معامل الارتباط لاسئلة الأداة ككل (0.849)، وتراوحت قيم الثبات لأسئلة الجزء الرابع من أداة الدراسة بين (0.789-0.798)، مما يعني تمتع أداة الدراسة بدرجة مرتفعة من الثبات.

5.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

عالجت الدراسة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائيا، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS.

وللإجابة عن أسئلة الدراسة، استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

1) مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية. ولمعرفة المتوسطات الحسابية، والمتوسط الحسابي العام للبعد، والانحراف المعياري، ومستوى إجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات أبعاد الدراسة.
2) معامل الارتباط بيرسون لإجراء اختبار العلاقات الارتباطية بين مقاييس الدراسة.
3) استخدام معامل كرنباخ الفاCronbach Alpha، لقياس ثبات محاور الدراسة.
4) استخدام تحليل التباين المتعدد لاختبار الفروق بين المتوسطات حسب المتغيرات المصنفة إلى ثلاث مجموعات أو أكثر، أما في الجانب الإحصائي لاستخراج المقارنات البعدية Post Hoc تم الاعتماد على اختبار شافيه.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتضمن الفصل الحالي الإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها وفقا لما أظهرته نتائج المعالجات الإحصائية حول إجابات أفراد عينة الدراسة من الأحداث والطلبة بالشكل التالي.

1.4 عرض النتائج:

أولا: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما أثر البطالة على ارتكاب الجريمة من وجهة نظر نزلاء المراكز الإصلاحية في المجتمع الأردني ؟

تمت الإجابة عن هذا السؤال بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة من نزلاء المراكز الإصلاحية نحو فقرات الجزء الرابع من أداة الدراسة والخاص بقياس "أثر البطالة على ارتكاب الجريمة"، والجدول (18) يبين هذه النتائج:

جدول (18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات نزلاء المراكز الإصلاحية نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية (%)	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
7	إن عدم حصولي على عمل والبحث عنه لفترة طويلة من الأسباب الرئيسة التي ساهمت في ارتكابي الجريمة	4.012	80.24	0.98	1	مرتفع
10	أسهمت البطالة في سيادة القيم المادية في المجتمع مما يدفع العاطلين عن العمل لارتكاب الجريمة	3.988	79.76	0.99	2	مرتفع
12	أسهمت البطالة في ارتكابي للجريمة للحصول على المال لتعزيز شخصيتي في المجتمع	3.960	79.20	0.83	3	مرتفع

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية (%)	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
6	أسهمت البطالة في زيادة حاجتي المادية لتغطية مصاريف الأسرة مما دفعني الى ارتكاب الجريمة	3.940	78.80	1.12	4	مرتفع
1	أسهمت البطالة في قبولي بأي عمل حتى لو كان العمل يتضمن مخالفة القوانين والتشريعات	3.910	78.20	0.84	5	مرتفع
5	أسهمت البطالة في انضمامي لبض الشلل والجماعات التي تحترف الاجرام	3.860	77.20	0.92	6	مرتفع
8	أسهمت البطالة في إدماني على المسكرات والمخدرات	3.850	77.00	1.92	7	مرتفع
11	أسهمت البطالة في شعوري بخيبة الأمل واللامبالاة بالقيام بالسلوكيات الجرمية	3.847	76.94	0.87	8	مرتفع
4	أسهمت البطالة في عدم التزامي بالقوانين والتشريعات القانونية في المجتمع	3.810	76.20	1.09	9	مرتفع
2	أسهمت البطالة في تأخير سن زواجي مما دفعني الى ارتكاب الجريمة	3.809	76.18	0.96	10	مرتفع
9	أسهمت البطالة في عدم حصولي على سكن ملائم مما دفعني لارتكاب الجريمة	3.800	76.00	1.10	11	متوسط
3	أسهمت البطالة في قيامي بتزوير الأوراق الرسمية والاحتيال للحصول على العمل	3.654	73.08	1.17	12	متوسط
15	أسهمت البطالة في زعزعة البناء الأسري وإضعاف العلاقات والروابط الأسرية مما دفعني لارتكاب الجريمة	3.648	72.96	0.88	13	متوسط

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية (%)	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
13	أسهمت البطالة في اضطرار أفراد أسرتي للعمل "عمالة الأطفال" مما دفعني لارتكاب الجريمة	3.604	72.08	1.06	14	متوسط
14	أسهمت البطالة في تعرض أبناء اسرتي للانحراف السلوكي مما دفعني لارتكاب الجريمة	3.594	71.88	1.12	15	متوسط
1-15	المتوسط الحسابي العام لأثر البطالة على ارتكاب الجريمة	**3.819**	**76.38**	**0.74**	-	**مرتفع**

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (18) أن مستوى إجابات أفراد عينة الدِّراسة من نزلاء مراكز الإصـــلاح والتأهيل نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة قد جاءت بدرجة مرتفعة، وقد بلغ المتوسـط الحسـابي العام (3.819) بانحراف معياري 0.74، مما يشـير إلى تأكيد افراد عينة الدراسـة على تأثير البطالة على ارتكابهم للجريمة في المجتمع الأردني وبدرجة موافقة مرتفعة بشـكل عام وبنسـبة موافقة 76.4638 وبشـكل تفصيلي يمكن توضيح مستوى وترتيب إجابات أفراد عينة الدِّراسة نحو أثر البطالة على ارتكـاب الجريمـة في المجتمع الأردني والمبينـة في النتـائج الواردة في جـدول (19) بالشكل التالي: إن من أهم الآثار المترتبة عن البطالة والمؤدية للجريمة تتمثل في تأثير البطالة والبحث عنه لفترة طويلة من العوامل الرئيسـة التي سـاهمت في ارتكاب الجريمة حيث كانت درجة الموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوســـط الحســـابي لها (4.012)، بانحراف معياري (0.98)، وجاء ترتيب هذه الفقرة في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسـبية وبنسـبة 80.24 %، وجاء في الترتيب الثاني من حيث الأهمية الفقرة "أســـهمت البطالة في ســـيادة القيم المادية في المجتمع مما يدفع العاطلين عن العمل لارتكاب الجريمة " حيث كانت درجة الاتجاه بالموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوســـط الحســـابي لها (3.988)، بانحراف معياري (0.99)، وجاء في الترتيب الثالث من حيث الأهمية الفقرة "أسـهمت البطالة في ارتكابي للجريمة للحصـول على المال لتعزيز شـــخصـــيتي في المجتمع " حيث كانت درجة الاتجاه بالموافقة على

هذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.960)، بانحراف معياري (0.83)، وجاء في الترتيب الرابع من حيث الأهمية الفقرة "أسهمت البطالة في زيادة حاجتي المادية لتغطية مصاريف الأسرة مما دفعني الى ارتكاب الجريمة " حيث كانت درجة الاتجاه بالموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.940)، بانحراف معياري (1.12)، وجاء في الترتيب الخامس من حيث الأهمية الفقرة " أسهمت البطالة في قبولهم بأي عمل حتى لو كان العمل يتضمن مخالفة القوانين والتشريعات " حيث كانت درجة الاتجاه بالموافقة على هذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.910)، بانحراف معياري (0.84)، وجاء في الترتيب السادس من حيث الأهمية الفقرة " أسهمت البطالة في انضمامي لبض الشلل والجماعات التي تحترف الاجرام " حيث كانت درجة الاتجاه بالموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.860)، بانحراف معياري (0.92)، وجاء في الترتيب السابع من حيث الأهمية الفقرة " أسهمت البطالة في إدماني على المسكرات والمخدرات " حيث كانت درجة الاتجاه بالموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.84)، بانحراف معياري (0.92)، وجاء في الترتيب الثامن من حيث الأهمية الفقرة " أسهمت البطالة في في شعوري بخيبة الأمل واللامبالاة بالقيام بالسلوكيات الجرمية " حيث كانت درجة الاتجاه بالموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.847)، بانحراف معياري (0.78)، وجاء في الترتيب التاسع من حيث الأهمية الفقرة " أسهمت البطالة في عدم التزامي بالقوانين والتشريعات القانونية في المجتمع " حيث كانت درجة الاتجاه بالموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.810)، بانحراف معياري (1.09)، وجاء في الترتيب العاشر من حيث الأهمية الفقرة " أسهمت البطالة في تأخير سن زواجي مما دفعني الى ارتكاب الجريمة " حيث كانت درجة الاتجاه بالموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.809)، بانحراف معياري (0.96). وجاء في الترتيب الحادي عشر من حيث الأهمية الفقرة " أسهمت البطالة في عدم حصولي على سكن ملائم مما دفعني لارتكاب الجريمة " حيث كانت درجة الاتجاه بالموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.800)، بانحراف معياري (1.10). وجاء في الترتيب

الثاني عشـــر من حيث الأهمية الفقرة " أســـهمت البطالة في قيامي بتزوير الأوراق الرسمية والاحتيال للحصول على العمل " حيث كانت درجة الاتجاه بالموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.654)، بانحراف معياري (1.17). وجاء في الترتيب الثالث عشــر من حيث الأهمية الفقرة " أســهمت البطالة في زعزعة البناء الأسري وإضعاف العلاقات والروابط الأسرية مما دفعني لارتكاب الجريمة " حيث كانت درجة الاتجاه بالموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوسط الحسابي لها (3.648)، بانحراف معياري (0.88). وجاء في الترتيب الرابع عشـــر وقبل الأخير من حيث الأهمية الفقرة " أسـهمت البطالة في اضـطرار أفراد أسـرتي للعمل "عمالة الأطفال" مما دفعني لارتكاب الجريمة " حيث كانت درجة الاتجاه بالموافقة لهذه الفقرة بدرجة متوسطة وبلغ الوســط الحســابي لها (3.604)، بانحراف معياري (1.06). وجاء في الترتيب الخامس عشـــر والأخير من حيث الأهمية الفقرة " أســـهمت البطالة في تعرض أبناء اســـرتي للانحراف الســـلوكي مما دفعني لارتكاب الجريمة " حيث كانت درجة الاتجاه بالموافقة لهذه الفقرة بدرجة مرتفعة وبلغ الوســـط الحســـابي لها (3.594)، بانحراف معياري (1.12). وتؤكد هذه النتائج أن تأثر أفراد عينة الدراســة بالبطالة قد أســهمت بارتكابهم للجريمة.

وللكشف عن مدى وجود أثر دال إحصائياً للبطالة في المجتمع الأردني على ارتكاب الجريمة تم إجراء اختبار (ت) (One Samples t-test)، والجدول (19) يوضح النتائج:

الجدول (19)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار أثر البطالة في المجتمع الأردني على ارتكاب الجريمة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
أثر البطالة على ارتكاب الجريمة	3.819	0.74	234	***14.05**	**0.00**

*** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضـــح من النتائج في الجدول (19) وجود أثر إيجابي للبطالة في المجتمع الأردني على ارتكاب الجريمة، حيث جاءت قيمة الوســط الحســابي لإجابات أفراد عينة الدراســة أعلى من المتوســط العام المفترض (μ=3) وقد بلغت قيمة (ت)

المحســـوبة (14.05) وهي قيمة موجبة، مما يؤكد أن للبطالة أثر إيجابي في ارتكاب نزلاء المراكز الإصـلاحية من عينة الدراسـة للجريمة في المجتمع الأردني عند مسـتوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

السـؤال الثاني: ما المشـكلات المترتبة عن البطالة لدى نزلاء المراكز الإصـلاحية والتي أدت الى ارتكابهم للجريمة؟

للإجابة عن السـؤال الثاني تم إيجاد التكرارات والنسـب المئوية لاجابات عينة الدِّراسـة نحو الأسـئلة المتعلقة بالمشـكلات المترتبة عن البطالة لدى نزلاء المراكز الإصلاحية والتي أدت الى ارتكابهم للجريمة، وبالشكل التالي:

أولاً: طبيعة المشكلات المترتبة عن البطالة

يوضح الجدول (20) طبيعة المشكلات التي يعاني منها أفراد عينة الدراسة من البطالة.

جدول (20)

طبيعة المشكلات المترتبة عن البطالة لدى أفراد عينة الدراسة

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
مشكلات مادية	82	34.9
صعوبات الحصول على عمل	44	18.7
مشاكل نفسية	35	14.9
جميع ما ذكر	55	23.4
لا شيء مما ذكر	19	8.1
المجموع	235	100

يتبين من الجدول (20) أن ما نسبته 34.9% من أفراد عينة الدراسة يعانون من مشاكل مادية وإن ما نسبته 18.7% يعانون من صعوبة الحصول على عمل. بينما أفادت ما نسبته 14.9% أنهم يعانون من مشاكل نفسية، وأفاد ما نسبته 23.4% أنهم يعانون من المشكلات المادية وصعوبة الحصول على عمل وكذلك المشكلات النفسية، واخيراً بلغت نسبة من لا يعانون من هذه المشكلات 8.1% من أفراد عينة الدراسة.

ويوضح الجدول (21) الأسباب المؤدية إلى المشكلات الشخصية التي يعاني منها أفراد عينة الدراسة:

جدول (21)

الأسباب التي أدت إلى المشكلات الشخصية التي تعاني منها عينة الدراسة

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
البطالة	54	23.0
قلة الإمكانيات	86	36.6
تعاطي المخدرات	33	14.0
الإدمان على الكحول	2	0.9
تعاطي الكحول والمخدرات والادمان	7	3.0
جميع ما ذكر	34	14.5
لا شيء مما ذكر	19	8.0
المجموع	235	100

يتبين من الجدول (21) أن ما نسبته 23% من أفراد عينة الدراسة يعانون من البطالة، وإن ما نسبته 36.6% يعانون من قلة الإمكانيات المادية، بينما أفاد 14% أنهم يعانون من تعاطي المخدرات و14.5% يعانون من جميع المشكلات السابقة، وبلغت نسبة من لا يعانون من أياً من هذه المشكلات 8% فقط.

يوضح الجدول (22) كيفية حل المشكلات الشخصية لدى أفراد عينة الدراسة

جدول (22)

كيفية تحل مشكلاتك الشخصية من وجهة نظر عينة الدراسة

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
التفاهم	81	34.5
الاستمر في البحث عن عمل	71	30.2
اللجؤ الى الأصدقاء والاقارب	42	17.9
اللجوء الى الوسائل غير المشروعة	33	14.0
لا يوجد لدي مشكلات	8	3.4

المجموع	235	100

يتبين من الجدول (22) أن ما نسبته 34.5% يحلون مشاكلهم الشخصية عن طريق التفاهم وما نسبته 30.2% يستمرون في البحث عن عمل وما نسبته 17.9% يحلون مشاكلهم باللجؤ الى الأصدقاء والأقارب، بينما 14% يلجؤن الى الوسائل غير المشروعه و3.4% ليس لديهم مشكلات.

ويوضح الجدول (23) يبن مدى معاناة أفراد عينة الدراسة من المشكلات الشخصية قبل دخول مركز الإصلاح والتأهيل:

جدول (23)

هل عانيت من مشكلات شخصية قبل دخولك مركز الإصلاح والتأهيل

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
نعم إلى حد كبير	84	35.7
إلى حد ما	72	30.6
لا	79	33.7
المجموع	235	100

يتبين من الجدول (23) أن ما نسبته 35.7% من أفراد عينة الدراسة يعانون من مشكلات شخصية بينما 30.6% يعانون من هذه المشكلات إلى حد ما، بينما 33.7% بأنهم لا يعانون من أية مشكلات شخصية. ويوضح الجدول (24) الأسباب التي أدت الى المشكلات التي عانى منها أفراد عينة الدراسة

جدول (24)

الأسباب التي أدت بعينة الدراسة إلى هذه المشكلات

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
خلافات عائلية	48	20.4
عدم توفير متطلبات واحتياجات	91	38.7
كبر حجم العائلة	27	11.5
تعاطي المخدرات والكحول	36	15.3
جميع ما ذكر	14	6.0

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
لا شيء مما ذكر	19	8.1
المجموع	235	100

يتبين من الجدول (24) أن 20.4% من أفراد عينة الدراسة يرون أن أسباب معاناتهم من المشكلات هي بسبب الخلاقات العائلية و38.7% يعانون من عدم قدرتهم على توفير متطلبات واحتياجات العائلة، وتبين أن 11.5% يردون سبب هذه المشكلات الى كبر حجم العائلة وأفراد 15.3% الى تعاطي المخدرات والكحول، بينما ذكر 6.0% بأنهم يعانون من جميع المشكلات الواردة، أما من لا يعانون من أياً من هذه المشكلات فبلغت نسبتهم 8.1%.

ويوضح الجدول (25) مدى المعاناة أفراد عينة الدراسة من المشكلات الواردة في الجدول (السابق).

جدول (25)

مدى معاناة أفراد عينة الدراسة من المشكلات الواردة في الجدول (السابق)

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
إلى حد كبير	88	37.4
إلى حد ما	108	46.0
لا أعاني من اية مشكلات	39	16.6
المجموع	235	100

يتبين من الجدول (25) أن ما نسبته 37.4% عانوا إلى حد كبير من هذه المشكلات، وأن 46% عانوا منها إلى حد ما، بينما أفاد 16.6% أنهم لا يعانون من أياً من هذه المشكلات

يووضح الجدول (26) مشكلات العمل قبل الدخول إلى المركز الأصلاحي لعينة الدراسة

جدول (26)

مشكلات العمل قبل دخول إلى مراكز الإصلاح

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
عدم كفاية الأجر	62	26.4
عدم التفاهم مع صاحب العمل	43	18.3
عدم الاستقرار المهني	53	22.6
عدم التفاهم مع الزملاء في العمل	8	3.4
جميع ما ذكر	57	24.2
لا شيء مما ذكر	12	5.1
المجموع	235	100

يتبين من الجدول (26) أن أهم مشكلات العمل التي عانى منها أفراد عينة الدراسة قبل دخولهم المركز الإصلاحي وتمثلت بعدم كفاية الأجر وبنسبة 26.4% تلاها عدم الاستقرار المهني وبنسبة 22.6%، تلاها عدم التفاهم مع صاحب العمل بنسبة 18.3%، بينما أفادت ما نسبته 24.2% من أفراد عينة الدراسة أنهم عانوا من جميع المشكلات السابقة، ثم ذكر 5.1% أنهم لم يعانوا من اياً من هذه المشكلات.

يوضح الجدول (27) أسباب ترك العمل لدى أفراد عينة الدراسة

جدول (27)

أسباب ترك العمل

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
الطرد من العمل	53	22.6
المطالبة بالحقوق المالية	118	50.2
المشاجرة مع صاحب العمل	64	27.2
المجموع	235	100

يتبين من الجدول (27) أن أهم الأسباب ترك العمل لدى أفراد عينة الدراسة هي المطالبة بالحقوق المالية وبنسبة 50.2% تلاها المشاجرة مع صاحب العمل وبنسبة 27.2% ثم الطرب من العمل بنسبة 22.6%.

يوضح الجدول (28) طرق وكيفية حل المشكلات المتعلقة بالعمل لدى أفراد عينة الدراسة:

جدول (28)

طرق وكيفية حل مشكلات العمل لدى أفراد عينة الدراسة

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
بالتفاهم	108	46.0
الشكوى إلى المسؤولين	55	23.4
ترك العمل	38	16.2
استعمال القوة	34	14.4
المجموع	235	100

يتبين من الجدول (28) أن ما نسبته 46% يحلون المشكلات في العمل بالتفاهم وما نسبته 23.45 يحلون مشكلاتهم عن طريق الشكوى إلى المسؤولين، تلاها ما نسبته 16.2% بترك العمل واخيراً استعمال القوة في حل مشكلات العمل وبنسبة 14.4%.

يوضح الجدول (29) طبيعة علاقة أفراد عينة الدراسة بوالديهم قبل دخول المركز الإصلاحي.

جدول (29)

طبيعة علاقة أفراد عينة الدراسة بوالديهم قبل دخول المركز الاصلاحي

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
ممتازة	117	49.8
جيدة	74	31.5
مقبولة	23	9.8
سيئة	21	8.9
المجموع	235	100

أفاد ما نسبته 49.8% من أفراد عينة الدراسة أن علاقتهم بوالديهم ممتازة و31.5% بأنها جيدة وما نسبته 9.8% بأنها مقبولة، 8.9% بأنها سيئة.

يوضح الجدول (30) طبيعة علاقة أفراد عينة الدراسة مع أبنائهم قبل دخول المركز الإصلاحي.

جدول (30)

طبيعة علاقة أفراد عينة الدراسة مع أبنائهم قبل دخول المركز الاصلاحي

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
ممتازة	123	52.3
جيدة	67	28.5
مقبولة	31	13.2
سيئة	14	6.0
المجموع	235	100

يتضح من الجدول (30) أن ما نسبته 52.3% من أفراد عينة الدراسة علاقتهم ممتازة مع أبنائهم وما نسبته 28.5% جيدة، و13.2% مقبولة بينما أفاد فقط 6% بأن علاقتهم بأبنائهم سيئة.

ويوضح الجدول (31) طبيعة علاقة أفراد عينة الدراسة بزوجاتهم قبل دخول المركز الاصلاحي

جدول (31)

طبيعة علاقة أفراد عينة الدراسة بزوجاتهم قبل دخول المرك الاصلاحي

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
ممتازة	91	38.7
جيدة	76	32.3
مقبولة	37	15.7
سيئة	31	13.3
المجموع	235	100

افاد ما نسبته 38.7% من أفراد عينة الدراسة أن علاقتهم ممتازة بزوجاتهم وما نسبته 32.3% بأنها جيدة، وما نسبته 15.7% بأنها مقبولة و13.3% بأنها سيئة.

يوضح الجدول (32) طبيعة علاقة أفراد عينة الدراسة بجيرانهم قبل دخول المركز الاصلاحي:

جدول (32)

طبيعة علاقة أفراد عينة الدراسة بجيرانهم قبل دخول المركز الاصلاحية

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
ممتازة	93	39.6
جيدة	74	31.5
مقبولة	51	21.7
سيئة	17	7.2
المجموع	235	100

يتبين من الجدول (32) أن ما نسبته 39.6% من أفراد عينة الدراسة كانت علاقتهم بجيرانهم ممتازة و31.5% بأنها جيدة، و21.7% بأنها مقبولة، بينما كانت ما نسبته 7.2% علاقتهم بجيرانهم سيئة.

يوضح الجدول (33) طبيعة عمل عينة الدراسة قبل دخوله مركز الإصلاح والتأهيل:

جدول (33)

طبيعة عمل عينة الدراسة قبل دخوله مركز الإصلاح والتأهيل

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
يعمل	107	45.5
لا يعمل	128	54.5
المجموع	235	100

يتبين من الجدول (33) أن ما نسبته 45.5% من أفراد عينة الدراسة كانوا يعملون إما عملاً دائماً أو مؤقتاً بينما بلغت نسبة من لا يعملون 54.5% من أفراد عينة الدراسة.

يوضح الجدول (34) مدى تقديم المساعدات المالية لعينة الدراسة قبل دخوله مركز الإصلاح والتأهيل

جدول (34)

مدى تلقي المساعدات مالية دائمة قبل الدخول لمركز الإصلاح والتأهيل

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
نعم	62	26.4
لا	173	73.6
المجموع	235	100

يتبين من الجدول (34) أن ما نسبته 26.4% من أفراد عينة الدراسة كانوا يتلقون مساعدات مالية قبل دخولهم مركز الإصلاح، بينما بلغت نسبة من لا يتلقون هذه المساعدات 73.6% من أفراد عينة الدراسة.

ويوضح الجدول (35) مصادر تلقي أفراد عينة الدراسة للمساعدات المالية

جدول (35)

مصادر تلقي عينة الدراسة للمساعدات المالية

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
الأهل والأقارب	35	65.4
الأصدقاء	10	16.2
المؤسسات الحكومية	5	8.1
الجمعيات الخيرية	12	19.3
المجموع	62	100

يتضح من الجدول (35) أن ما نسبته 65.4% من أفراد عينة الدراسة كانوا يتلقون مساعدات مالية من الأهل والأقارب، وما نسبته 16.2% كانوا يتلقونها من الأصدقاء و8.1% كانوا يتلقون من المؤسسات الحكومية 19.3% من الجمعيات الخيرية.

ويوضح الجدول (36) مقدار المساعدات التي يتلقاها بعض أفراد عينة الدراسة:

جدول (36)

مقدار المساعدات التي يتلقاها بعض أفراد عينة الدراسة

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
أقل من 50 دينار	42	67.7
50-100 دينار	18	29
100 دينار فأكثر	2	3.3
المجموع	62	100

يتبين من الجدول (36) أن ما نسبته 67.7% من أفراد عينة الدراسة تلقوا مساعدات أقل من 50 دينار و29% تلقوا مساعدات مالية بين 50-100 دينار و3.3% تلقوا مساعدات تزيد عن المئة دينار، ويتضح من الجدول أن هذه المساعدات متدنية.

ويوضح الجدول (37) مدى لجوء افراد عينة الدراسة الى مؤسسات التشغيل ووزارة التنمية الاجتماعية وغيرها .

جدول (37)

مدى لجوء افراد عينة الدراسة الى مؤسسات المساعدات والتشغيل

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
نعم	51	21.7
لا	184	78.3
المجموع	235	100

يتبين من الجدول (37) أن ما نسبته 21.7% من افراد عينة الدراسة قد لجأو الى بعض مؤسسات التشغيل والتنمية لطلب المساعدة بينما لم يلجأ ما نسبته 78.3% الى مثل هذه المؤسسات.

يوضح الجدول (38) أسباب عدم لجؤ بعض افراد عينة الدراسة الى صندوق التنمية والتشغيل ووزارة التنمية:

جدول (38)

أسباب عدم لجؤ بعض افراد عينة الدراسة الى صندوق التنمية والتشغيل ووزارة التنمية

فئات المتغير	عدد العينة	النسبة المئوية (%)
تعقد الإجراءات	53	22.6
عدم الاهتمام	87	37
عدم وجود الضمانات المالية (الكفيل) أو العقارية	46	19.6
عدم الحاجة إلى هذه المؤسسات	49	20.9
المجموع	235	100

يتضح من الجدول (38) أن ما نسبته 22.6% سبب عدم لجؤهم الى هذه المؤسسات وذلك بسبب تعقد الإجراءات و37% الى عدم الاهتمام و19.6% الى عدم وجود الضمنات المالية أو العقارية أو الكفيل، بينما أفادت ما نسبته 20.9% الى عدم الحاجة إلى مثل هذه المؤسسات.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية؟

وللإجابة عن هذا الســؤال، تم إجراء اختبار تحليل التباين، وفيما يلي عرضــا للنتائج:

جدول (39)

تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة والتي تعزى لاختلاف الخصائص النوعية والأسرية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الحالة الاجتماعية	2.27	3	0.76	2.08	0.19
العمر	14.91	3	4.97	**13.69***	**0.00**
المستوى التعليمي	3.12	6	0.52	1.43	0.44
عدد أفراد الأسرة	5.03	2	2.52	**6.93***	**0.00**
مكان الاقامة	2.03	3	0.68	1.86	0.24
نوع السكن	1.94	2	0.97	2.67	0.25
عدد الغرف في المسكن	2.064	2	1.03	2.84	0.14
طبيعة العمل	2.63	3	0.88	2.41	0.19
مستوى الدخل	14.88	4	3.72	**10.24***	**0.00**
العمل قبل دخول المراكز الاصلاحي	1.64	6	0.27	0.75	0.54
الخطأ	69.36	191	0.36		

يظهر من خلال الجدول (39) ما يلي:

1- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصــائية بين متوسـط إجابات أفراد عينة الدراسـة نحو أثر البطـالـة على ارتكـاب الجريمـة والتي تعزى لاختلاف متغير الحـالـة الاجتماعية حيث بلغت قيمة (F) المحســوبة (2.08) وهي قيمة ليســت ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

2- وجود فروق ذات دلالة إحصــائية بين متوسـط إجابات أفراد عينة الدراسـة نحو أثر البطـالـة على ارتكـاب الجريمـة والتي تعزى لاختلاف متغير العمر حيث بلغت قيمة (F) المحســوبة (13.69) وهي قيمة ذات دلالة إحصــائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شــافييه للمقارنات البعدية بين المتوسـطات الحســابية، وقد كانت

الفروق لصـــالح أفراد عينة الدراســـة من الفة العمرية (35–45) ســـنة وللفئة العمرية أكثر من 45 سنة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (3.301) و (3.208) على التوالي وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.556 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

والجدول (40) يبين النتائج:

جدول (40)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة باختلاف متغير العمر

العمر	الوسط الحسابي	18 – 24	25 – 34	35 – 45	أكثر من 45
18 – 24	3.652	–	−0.143	−0.363	**−0.556***
25 – 34	3.795			−0.220	−0.413
35 – 45	4.015	–			−0.193
أكثر من 45	4.208	–	–	–	–

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

3- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصـائية بين متوسـط إجابات أفراد عينة الدراسـة نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة والتي تعزى لاختلاف متغير المســـتوى التعليمي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (1.43) وهي قيمة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

4- وجود فروق ذات دلالة إحصـائية بين متوسـط إجابات أفراد عينة الدراسـة نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة والتي تعزى لاختلاف متغير عدد أفراد الأسـرة حيث بلغت قيمة (F) المحسـوبة (6.93) وهي قيمة ذات دلالة إحصـائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شـافييه للمقارنات البعدية بين المتوسـطات الحسـابية، وقد كانت الفروق لصـــالح أفراد عينة الدراســـة من الذين عدد أفراد أســـرهم (أكثر من 9) أفراد، حيث بلغ المتوسط الحسـابي لإجاباتهم (4.210) وبلغ فرق المتوسـطات الأعلى بين الأوسـاط الحسـابية 0.609 وهو دال إحصـائياً عند مسـتوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). والجدول (41) يبين تلك النتائج:

جدول (41)

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة باختلاف متغير عدد أفراد الأسرة

الفئات	الوسط الحسابي	**1 إلى 4**	**5 - 8**	**أكثر من 9**
1 إلى 4	3.601	-	-0.315	**-0.609***
5 - 8	3.916	-		-0.294
أكثر من 9	4.210	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

5- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة والتي تعزى لاختلاف متغير مكان الإقامة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (1.86) وهي قيمة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

6- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة والتي تعزى لاختلاف متغير نوع السكن حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (2.67) وهي قيمة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

7- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة والتي تعزى لاختلاف متغير عدد الغرف في المسكن حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (2.84) وهي قيمة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

8- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة والتي تعزى لاختلاف متغير طبيعة العمل حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (2.41) وهي قيمة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

9- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة والتي تعزى لاختلاف متغير دخل الأسرة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (10.24) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند

مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئة الدخل المنخفض (أقل من 300 دينار و (300-500) دينار، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهم (4.097) و (4.112) على الترتيب وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.471 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). والجدول (42) يبين تلك النتائج:

(جدول (42

نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة باختلاف متغير الدخل

الدخل " دينار"	الوسط الحسابي	أقل من 300	300- 500	501- 700	701- 1000	أكثر من 1000
أقل من 300	4.097		-	0.35	0.408	**0.456***
500-300	4.112			0.36	0.423	**0.471***
700-501	3.745				0.056	0.104
1000-701	3.689					0.048
أكثر من 1000	3.641					

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

10- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة والتي تعزى لاختلاف متغير العمل قبل دخول المراكز الاصلاحي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.75) وهي قيمة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطور معدلات البطالة وتطور أعداد الجرائم العامة في المجتمع الأردني، في الفترة (2015 –2020).

للإجابة عن هذا السؤال، تم تتبع تطور معدلات البطالة في المجتمع الأردني، وكذلك البيانات الإحصائية الصادرة عن الجهات الأمنية حول تطور أعداد الجرائم العامة المرتكبة في المجتمع الأردني والتي شملت جرائم (الشروع بالقتل، القتل مع سبق الإصرار، القتل العمد، الضرب المفضي إلى الموت، القتل من غير قصد، الإيذاء البليغ، تزييف النقد، التزييف الجنائي، السرقة والشروع بالسرقة، الاحتيال، الرشوة، الاختلاس، تعاطي المخدرات) في الفترة (2015 – 2020) في الجدول (43).

جدول (43)

العلاقة بين أعداد الجرائم ومعدل البطالة في المجتمع الأردني في الفترة (2015–2020 م)

السنة	عدد الجرائم العام	معدلات البطالة	معامل الارتباط
2015	20722	13.9	*0.5436
2016	18995	15.9	
2017	18835	18.3	
2018	20700	18.6	
2019	20268	19.1	
2020	17949	25.0	

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج في الجدول (43) وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطور معدلات البطالة وتطور أعداد الجرائم العامة في المجتمع الأردني، في الفترة (2015 –2020) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.5436) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) .

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: هل توجد علاقة بين تطور معدلات البطالة وتطور أعداد جرائم السرقة في المجتمع الأردني؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم تتبع تطور معدلات البطالة في المجتمع الأردني، وكذلك البيانات الإحصائية الصادرة عن الجهات الأمنية حول تطور أعداد جرائم السرقة والتي شملت جرائم السرقة الجنائية، والسرقة الجنحوية، والشروع بالسرقة، وسرقة السيارات في المجتمع الأردني في الفترة (2015 – 2020). في الجدول (44)،

جدول (44)

العلاقة بين أعداد جرائم السرقة ومعدل البطالة في المجتمع الأردني في الفترة (2015–2020 م)

السنة	عدد جرائم السرقة	معدلات البطالة	معامل الارتباط
2015	13192	13.9	
2016	14202	15.9	
2017	13980	18.3	
2018	16095	18.6	*0.395
2019	15707	19.1	
2020	14549	25.0	

***ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

يتضح من النتائج في الجدول (1) وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطور معدلات البطالة وتطور أعداد جرائم السرقة في المجتمع الأردني، في الفترة (2015 –2020). حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.395) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) .

2.4 مناقشة النتائج:

مناقشـــة النتائج المتعلقة بالســـؤال الأول: ما أثر البطالة على ارتكاب الجريمة من وجهة نظر نزلاء المراكز الإصلاحية في المجتمع الأردني ؟

اظهرت النتـائج ان أثر البطـالـة على ارتكـاب الجريمـة من وجهـة نظر نزلاء المراكز الإصـــلاحية في المجتمع الأردني قد جاء بدرجة مرتفعة، وبمتوســط حســابي (3.819) ويستدل على هذه النتيجة من خلال الفقرات التي تقيس مستوى أثر البطالة على ارتكاب الجريمة حيث أكدت النتائج ان البحث عن العمل والانتظار للحصـــول عليه لفترات طويلة من أهم العوامل المؤثرة على ارتكاب الجريمة، وكذلك ســـيادة القيم المادية بين أفراد المجتمع، والاضـطرار لارتكاب جرائم السـرقة للحصـول على المال، والاضطرار لقبول أي عمل يتضمن مخالفة للقوانين والتشريعات، وكذلك اسهام البطالة في الانضـمام للجماعات الاجرامية، وفي الإدمان على المسكرات والمخدرات، وشـعور العاطلين عن العمل بالخيبة واللامبالاة بالقيام بالسلوكيات الجرمية، واسـهام البطالة في تأخير ســـن الزواج مما يدفع العاطلين عن العمل الى ارتكاب الجريمة، وكذلك عملت البطالة على عدم القدرة على امتلاك ســـكن ملائم، والقيام بأعمال التزوير والاحتيال للحصـول على فرصـة عمل، وكذلك أسـهمت البطالة في اضـطرار أفراد أسـرة المتعطل عن العمل للعمل "عمالة الأطفال".

وبناء على ما سـبق تفسـر الدراسـة هذه النتيجة بناء على فشـل نزلاء المراكز الإصـلاحية وعدم قدرتهم على الحصـول على فرصـة لتحقيق أهدافهم الايجابية قد ولد لديهم الضـــغط والإحباط وعدم فاعلية الذات مما أدى ذلك الى ارتكابهم للجريمة، وقد تفســـر هذه النتيجة بناء على العوامل التي شـــكلت ضـــغطا على النزيل في مراكز الاصـــلاح الأردنية بسـبب البطالة ودفعته الى ارتكاب الجريمة نتيجة شـعوره بالإحباط وفقدان مصـدر الرزق نتيجة عدم وجود مصـادر دعم مادي، وضـياع فترة طويلة من العمر في الانتظار للحوصـــل على فرصـــة عمل، والشـــعور بالوحدة وبالاغتراب عن مجتمعه ومحيطه ثم فقدان مصـــادر الدعم العائلي والحي والأصـــدقاء والضـــغوط الاقتصادية التي واليأس من عدم القدرة على حل ما يعترضه من مشكلات.

ويمكن تفسير هذه النتيجة وفقا لنظرية نظرية اجينو في الضغوط العامة للجريمة والجنوح والى الفرض الذي يرى بان عدم القدرة على تحقيق اهداف ايجابية تدفع الى ارتكاب الجريمة، وفسرت هذه النظرية الجريمة على أنها ثمرة النظام الرأسمالي الذي يرتكز على عدة من الفروض الاقتصادية الزائفة، كالاحتكار والمنافسة غير المشروعة، وأكدت على أن النظام الرأسمالي يدفع الفقراء والعاطلين عن العمل إلى الجريمة، لأنَّ الملكية الخاصة تستفز بطبيعتها الاعتداء على المال, وفي المحصلة فإن هذه النظرية ترى بان البطالة تؤثر في الجريمة من خلال اليأس والإحباط الذي ينتج عن عدم حصول الفرد على عمل أو مال يحقق من خلاله أهدافه ورغباته ويشبع حاجاته النفسية والاجتماعية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بناء على نظرية الأنومي من حيث عدم قدرة الأفراد على تحقيق أهدافهم واتخاذهم سلوكيات منحرفة لتحقيقها، فالجريمة وفقاً لميرتون هي نتيجة للتفاعل بين مؤسسات المجتمع المختلفة، ومن ضمنها المؤسسة الاقتصادية وان أهم عناصر التركيب الاجتماعي هما: الأهداف، والمكافآت والتي عادةً ما تعمل على تشجيع الأفراد على العمل والاجتهاد، وأن منازلهم ومراكزهم الاجتماعية تُملي عليهم الوسائل التي يحتلها الأفراد تلعب الدور القيادي في تحقيق أهدافهم الذي يعتمد عليه نجاح الأفراد في أعمالهم، وعندما لا توزع الأعمال بصورة متكافئة في تحقيق الأهداف والحصول على المكافآت، لذلك ترتفع معدلات الجريمة عندما لا يوفر المجتمع الفرص الكافية والظروف المناسبة لتحقيق أهدافهم وأن مصدر الجريمة هو ضعف الروابط الاجتماعية بين الفرد ومجتمعه, حيث أن عدم توفير فرص عمل ودخل ثابت للفرد يؤدي به إلى الابتعاد عن مجتمعه وفقدان ثقته بمن حوله؛ لأنه يرى بأن المجتمع ومؤسساته مسؤول عن أوضاعه المادية وعن توفير الفرص المناسبة له, وان لم تتوفر هذه الفرص فانه يفشل في الارتباط مع محيطه الاجتماعي، فهذه النظرية ترى بأن دور البطالة في الجريمة يتم من خلال ضعف ارتباط الفرد في مجتمعه لعدم توفير البناء الاجتماعي والمؤسسة الاقتصادية لفرصة عمل، حيث إن عدم توفر فرصة عمل للفرد يؤدي إلى تحطيم الروابط بينه ومجتمعه، وبالتالي فإنه لا يلتزم في قيم مجتمعه ولا يؤمن بها.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع الشلول (2020)، وحويتي وآخرون (1998) وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها: وجود علاقة دالة احصائيا بين الضغوط الاجتماعية والانحراف" ودراسة عجوة (1406هـ) التي جاء في نتائجها وجود علاقة ايجابية دالة احصائيا بين الجنوح وكل من تعرض الفرد للعنف والضغوط وضعف ضبط الذات والضغوط الأسرية، وتتوافق النتائج مع دراسة رفائيل وونتر أمبر (Raphael S. and R Winter – Ebmer 2000) والتي أظهرت أن البطالة تزيد من معدلات الجريمة، ودراسة نيلسون واجيل (Nillson A. and Ageel , 2003) التي أظهرت وجود علاقة بين كل من البطالة الجريمة في السويد . كما اتفقت مع دراسة ادمارك (Edmark, 2003) وأكدت نتائج هذه الدراسة أن زيادة معدل البطالة يؤدي الى ارتفاع معدل جرائم الأموال.

مناقشـــة النتائج المتعلقة بالســـؤال الثاني: ما المشـــكلات المترتبة عن البطالة لدى نزلاء المراكز الإصـــلاحية والتي أدت الى ارتكابهم للجريمة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

اظهرت النتـائج ان نزلاء المراكز الاصـــــلاحيـة كـانوا يعـانون من جملـة من المشـاكل، والتي منها مشـاكل مادية، ويعانون من صـعوبة الحصـول على عمل. وكذلك يعانون من المشـــكلات النفســـية، والتي جاءت نتيجة لعدد من العوامل والتي من أهمها عدم قدرتهم على الحصـــــول على فرصـــــة عمل "البطالة" ومن قلة الإمكانيات المادية، وكذلك يعانون من تعاطي المخدرات.

وبينت النتائج أن أفراد عينة الدراسة يحلون مشاكلهم الشخصية عن طريق التفاهم والاستمرار في البحث عن عمل، ويحلون مشاكلهم باللجوء الى الأصدقاء والأقارب، وبينت النتائج أن ما نسبته 35.7% من أفراد عينة الدراسة يعانون من مشكلات شخصية بسبب مشكلة البطالة وعدم قدرتهم على الحصول على عمل،

وأظهرت النتائج أن من أهم أسباب معاناتهم من المشكلات الشخصية هي بسبب الخلاقات العائلية وعدم قدرتهم على توفير متطلبات واحتياجات العائلة، وتبين أن 11.5% يردون سبب هذه المشكلات تعود الى كبر حجم العائلة و تعاطي المخدرات والكحول، وأظهرت النتائج أن من أهم مشكلات العمل التي عانى منها أفراد عينة الدراسة قبل دخولهم المركز الإصلاحي قد تمثلت بعدم كفاية الأجر وعدم الاستقرار المهني وعدم التفاهم مع صاحب العمل، وبينت النتائج من أهم مشكلات العمل هي المطالبة بالحقوق المالية وبنسبة 50.2% تلاها المشاجرة مع صاحب العمل وبنسبة 27.2% ثم الطرد من العمل بنسبة 22.6%. وأظهرت النتائج أن ما نسبته 21.7% من افراد عينة الدراسة قد لجأوا الى مؤسسات التشغيل والتنمية لطلب المساعدة بينما لم يلجأ ما نسبته 78.3% الى مثل هذه المؤسسات. وأن من أهم عوامل عدم لجؤهم الى مؤسسات التشغيل والتنمية وذلك بسبب تعقد الإجراءات و37% والى عدم الاهتمام و19.6% والى عدم وجود الضمانات المالية أو العقارية أو الكفيل، بينما أفادت ما نسبته 20.9% الى عدم الحاجة إلى مثل هذه المؤسسات.

وقد تفسر هذه النتيجة بناء على ان افتقاد أفراد عينة الدراسة من نزلاء مراكز الاصلاح والتأهيل لوجود عوامل مادية ومعنوية تساعدهم على تخطي اليأس والفشل والإحباط الناتج عن غياب اهداف ومثيرات ايجابية سواء كانت اجتماعية او اقتصادية او ثقافية كما تفترض نظرية الضغوط العامة شكل دافعا مهما لارتكابهم الجريمة، فهذه النتيجة توفر دعما لفرضية الضغوط العامة لأجينو ان التعرض لمثيرات سلبية كفيل بدفع الفرد الى الجريمة والانحراف.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية؟

أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة احصائيا بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة والتي تعزى لاختلاف متغير الحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي ومكان الإقامة، نوع المسكن وعدد الغرف في السكن، وطبيعة العمل، وقد تفسر هذه النتيجة بناء على ان التعرض للضغوط الناتجة عن

البطالة يعاني منها جميع أفراد عينة الدراسة وبغض النظر عن مستوى التعليم فالمتعلم وغير المتعلم يستجيب لتلك الضغوط وتؤثر عليه وان عدم تحقيق الأهداف يدركها الفرد بغض النظر عن طبيعة عمله فالمشاعر الانسانية واحدة وأسباب ارتكاب الجريمة قد يرتكب تحت تأثير تلك الضغوط ولا يختلف ادراك ومستوى تلك الضغوط عن درجة علاقة الجاني بالمجنى عليه سواء كان صديق او شقيق او شقيقه وحتى لو وقع القتل من الأصل على الفرع او العكس فالضغوط دورها واضح في هذه النتيجة. وأظهرت النتائج وجود فروق دالة احصائيا بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة والتي تعزى لاختلاف متغير العمر لصالح أفراد عينة الدراسة من الفة العمرية (35–45) سنة وللفئة العمرية أكثر من 45 سنة، وبينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة والتي تعزى لاختلاف متغير عدد أفراد الأسرة وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الذين عدد أفراد أسرهم (أكثر من 9) أفراد، وبينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أثر البطالة على ارتكاب الجريمة والتي تعزى لاختلاف متغير دخل الأسرة لصالح أفراد عينة الدراسة من فئة الدخل المنخفض (أقل من 300). مما يعني وجود علاقة عكسية بين مستوى الدخل ومستوى تأثير البطالة على ارتكاب الجريمة.

3.4 التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت لها الدراسة فيمكن تقديم التوصيات التاليه:

1. ضرورة تفعيل الدور الرسمي لمساعدة العاطلين عن العمل على تحقيق اهدافهم الحياتية المشروعة نظرا لارتباطها بدرجة كبيره في اليأس والإحباط الذي يدفع العاطل عن العمل الى ارتكاب الجريمة.
2. تقديم المساعدة والدعم النفسي والمادي والاجتماعي للعاطلين عن العمل من قبل المؤسسات ذات العلاقة للمساعدة على تشكيل وتقوية الحواجز ما بينهم وبين ارتكابهم للجريمة نظرا لارتباط غياب المساندة الأسرية والاجتماعية في اثارة مشاعر الغضب والإحباط واليأس الذي يدفع العاطل عن العمل الى ارتكاب الجريمة.
3. مساعدة الشباب العاطلين عن العمل في المجتمع الأردني على ايجاد فرص العمل للتخفيف من آثار البطالة وتحسين ظروفهم الاقتصادية لكون العامل الاقتصادي من اهم العوامل التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة.
4. اجراء مزيدا من الأبحاث والدراسات العلمية على موضوع هذه الدراسة على عينات أخرى من المجتمع الأردني للاستفادة من نتائجها وتعميماتها.

المراجع

الأردن مثال عملي على تقديم الإصـــلاح، **مجلة الإصـــلاح الإقتصـــادي**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة الأول .

الاســـكوا (2000) **الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، الأمم المتحدة، نيويورك.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1997) **تعزيز التنمية البشـــرية**، نيويورك، جامعة أكسفورد.

البكري، نشأت (1999) **أصول الإحصاء الجنائي**، مطبعة الشرطة، بغداد

تودار، ميشيل (2006) **التنمية الاقتصادية**، ترجمة حسني حسن وعبد الرزاق، محمود حامد، دار المريخ للنشر، الرياض.

الحصـــري، طارق فاروق (2007) **الآثار الاجتماعية لبرامج الإصـــلاح الاقتصـــادي**، البطالة – الفقر – التفاوت في توزيع الدخل، ط1، المكتبة العصرية، مصر.

حوراني هاني (1989) **الإقتصـــاد الأردني وآليات التكيف الدولي في كتاب المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل الســـياســـات الراســـمالية الجديدة**، مكتبة مدبولي، القاهرة .

حويتي أحمد وبدر عبد المنعم وديالو دمباتيرنو (1998). **علاقة البطالة بالجريمة والإنحراف في الوطن العربي**، الرياض، أكاديمية نايف.

دارة الإحصـــاءات العامة (2010) **حالة الفقر في الأردن**، قســـم إحصـــاءات الفقر، عمان، الأردن.

الدراوشـة، عبدالله سـالم (2014). اثر الفقر والبطالة في السـلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام الأردني.**المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، 7، (2)**، 185- 203.

ديفيد تورنهام (1993) التوظف، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس .

روجر، كريســتن ونولقن، كوجور (2009) اثر إعادة الهيكلة وتخاصــية المؤســســات العامة في قطاع البنية التحتية وغيرها في الأردن (1994-2008) شكركة فول للاستشارات.

ريفكن، جيرمي (2009) **نهاية العمل، تضاؤل القوى العاملة العالمية وبزوغ حقبة ما وراء السوق**، ترجمة خليل راشد الجيوسي، دار الفارابي، بيروت، لبنان

زكي رمزي (1993). **الليبرالية المتوحشة، ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة**، دار المستقبل العربي، القاهرة.

زكي رمزي (1997)، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 2226، الكويت.

زكي رمزي (1997)، **وداعاً للطبقة الوسطى**، ط1، دار المستقبل، العربي، القاهرة.

زكي، رمزي (1996) **التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية**، دار المستقبل العربي، القاهرة.

سذرلاند، ادوين وكريس، دونالد (1968) **مبادئ علم الإجرام**، ترجمة محمود السباعي، مكتبة الانجلو، مصر.

سليم، طارق عبد الوهاب (1996) **البطالة وعلاقتها بالسلوك الاجرامي**، من أوراق عمل المؤتمر 19 لقيادة الشرطة والأمن العرب، تونس.

الشاعر وهيب (2004) الأردن ... إلى أين ؟، الهوية الوطنية والاقتصادية المستقبلية، ط1، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت .

الشلول، خالد أحمد (2020) **اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية نحو علاقة "الفقر والبِطالة" بارتكاب الجريمة لدى الشباب الأردني**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الشهداني، أكرم عبد الرزاق (2005) **واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

عجوة، عاطف عبد الفتاح (1406). **البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة**، الرياض، أكاديمية نايف.

عنيمي محمد محمود (1995) **فائض العمالة في الدول النامية**، القاهرة عالم الكتب

الفتلاوي، حيدر مجيد عبود (2019) **مشكلة الفقر**، دار اليازوري، عمان، الأردن.

كريستين روجر ونولغن كوغور (2009). **أثر إعادة هيكلة وتخاصية المؤسسات العامة في قطاعات البنية التحتية وغيرها في الأردن**، 1994-2008، المكتبة الوطنية، عمان.

كنعان، طاهر والوزني خالد (1996)، **دور الدولة الاقتصادي في ظروف تحديد الإقتصاد في الموازنة خالد وأبو رمان حين الإقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي**، دار السندباد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .

ماركس كارل (1984) **الغروندريسه- أسس نقد الاقتصاد السياسي**، ترجمة عصام الخفاجي، دار ابن خلدون، بيروت، لبنان.

ماركس كارل، انجلز فردريك (د.ت) **مختارات 4 أجزاء**، ج1 ترجمة دار التقدم، موسكو.

مجموعة مؤلفين الانفجار العربي الكبير (2012) **اعداد عبد اللطيف كمال وعبد الحي وليد**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، قطر.

مركز المشروعات الدولية الخاصة بالتعاون مع المجموعة فيوتشرز، العدد الأول 1 / 1 / 1994 .

منظمة العمل الدولية (1993) **التعطل في دول الاسكوا**، منظمة العمل الدولية، عمان.

منظمة العمل الدولية (1994) **التعطل في دول الاسكوا**، عمان، الكتب الأقليمي.

نورمان، كلارك (1996) **الاقتصاد السياسي للعلم والتكنولوجيا**، ترجمة محمد رضا محرم، سلسلة الألف كتاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

هارفي، ديفد (2008) **الليبرالية الجديدة** – موجز تاريخي ترجمة مجاب الإمام، العبيكان للنشر، الرياض، السعودية.

هيلبرونز، روبرت (1979) **قادة الفكر الاقتصادي**، ترجمة د. راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2.

ورسك ر. ج . د .ن (1997) **البطالة مشكلة سياسية** ترجمة محمد عزيز ومحمد سالم كعيبة . بنغازي، جامعة قام يونس .

الوزني خالد واصف . (2000). الاقتصاد الأردني : رؤية مستقبلية مجلة بحوث اقتصادية عربية، **الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية**، القاهرة، العدد 21.

المراجع الأجنبية

Agnew Robert (1992) "**Foundation for a general Strain theory of Crime and delinquency** "Criminolgy 30: 47-88.

Agnew Robert (2006) **Pressured Into Crime: An Overview of General Strain Theory**. Los Angeles, Roxbury.

Cloward and R. and Ohlin L. (1960) **Delinquency and Opportunity, Glencoe**, IL: Free press.

Davis, James (1970) **Social problem**, Free press, New York.

Durkheim, Emile (1965) **The Division of Labor in society**, New York, The Free Prss.

Durkheim, Emile (1972) **Suicide: A Study In Sociolgy, Tans. By Joh A. Spauldin and George Simpson**, London, Routlege and Kegan.

Edmark K. (2013) **The Effects of Unemployment on Property Crime**, Uppsala University. Swedin.

Herbert D. and Smith, D, (1970) **Social problems amd the City**, Oxford University press, New York.

International Labor Office (1996) **Geneva**: ILO.

Merton Robert K. (1968) **Social Theory and Social Structure**, New York, The free press.

Messner, Steven F. and Richard Rosenfeld (1994) **Crime and the American Dream**, Belmont, CA: Wadsworth.

Messner, Steven F. and Richard Rosenfeld (2001) **Crime and the American Dream**, Third Edition, Belmont, CA, Wadsworth.

Nilsson A. and Agell J. (2013) **Crime and Unemploy ment in Turbulent Time**, Department of Economics Stockholm University.

Raphael S. and Winter E. (2000) **Identifying the Effect of Unemployment on Crime,** School of public Policy, university of California, Berkely.

The Encyclopedia Americana (1982) New York, American Corporation.

Vickers john and yarrow George, (1998) **An Economic Analysis**, the Mit press, Cambridge Massachusett, London.

ملحق (أ)

أداة الدراسة بصورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة النزيل المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

أرجو التكرم بالعلم بأنني أقوم بإعداد دراسة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع – تخصص علم الجريمة– كلية العلوم الاجتماعية – جامعة مؤتة /الأردن، وهي بعنوان:

البطالة وأثرها على الجريمة في الأردن

وأود أن أؤكد لكم بأنكم محل الاهتمام والتقدير، لكونكم محوراً أساسياً في هذه الدراسة، والتي من المؤكد أنها تصب في النهاية لصالح المجتمع الأردني من حيث الوقاية من الجريمة في المجتمع. ويتوقف ذلك على مدى دقة وموضوعية إجاباتكم والتي ستتكرمون مشكورين بتدوينها.

مع العلم بأن إجاباتكم والمعلومات التي ستقدمونها سوف تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

شاكراً ومقدراً تعاونكم الطيب واهتمامكم، ويوفقكم الله.

أولاً: المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

أ. العمر

1. 18-24	
2. 25-32	
3. 33-38	
4. 39-44	
5. 45-50	
6. 51-فأكثر	

ب. الحالة الاجتماعية

1. أعزب	
2. مطلق	
3. أرمل	
4. منفصل	

ج. المستوى التعليمي

1. أمي	
2. يقرأ ويكتب	
3. ابتدائي	
4. إعدادي	
5. ثانوي	
6. دبلوم	

7. جامعي (بكالوريوس)	
8. دراسات عليا	

د. المهنة

1. موظف حكومي	
2. عامل مياومة	
3. أعمال حرة	
4. طالب	
5. متقاعد	
6. عاطل عن العمل	

ثانياً: الظروف الاجتماعية لأفراد عينة الدراسة

أ. عمل الزوجة

1. الزوجة تعمل	
2. الزوجة عاطلة عن العمل	

ب.عمل الأبناء

1. الأبناء يعملون	
2. الأبناء عاطلون عن العمل	
3. عدد البناء العاطلون عن العمل	

ج. حجم الأسرة

1. 1-4	
2. 5-8	
3. 9- فأكثر	

د. مكان السكن والإقامة

1. مدينة	
2. قرية	

3. بادية	
4. مخيم	

هـ. نوع السكن والإقامة

1. فيلا	
2. بيت عادي	
3. شقة	
4. غير ذلك	

و. ملكية السكن

1. ملك شخصي	
2. مستأجر	
3. غير ذلك	

عدد غرف السكن

1. 1-3	

2. 4–6	
3. 7 فأكثر	

ثالثاً: مدى معاناة أفراد عينة الدراسة من المشكلات الشخصية والاجتماعية

- **هل تعاني من أية مشكلات شخصية**

1. نعم	
2. إلى حد ما	
3. لا	

- **ما نوع المشكلات الشخصية التي تعاني منها**

1. مشكلات مادية	
2. صعوبة الحصول على عمل	
3. مشاكل نفسية	
4. جميع ما ذكر	

- **ما هي الأسباب التي أدت إلى المشكلات الشخصية التي تعاني منها**

1. البطالة	
2. قلة الإمكانات	

3. تعاطي المخدرات	
4. الإدمان على الكحول	
5. تعاطي المخدرات والكحول والإدمان عليها	
6. كل ما ذكر	

- **كيف تحل مشكلاتك الشخصية**

1. بالتفاهم	
2. الاستمرار في البحث عن عمل	
3. اللجوء إلى الأصدقاء والأقارب	
4. اللجوء إلى الوسائل غير المشروعة	

- **هل عانيت من مشكلات شخصية قبل دخولك مركز الإصلاح والتأهيل**

1. نعم	
2. لا	
3. إلى حد ما	

- **ما هو نوع المشكلات التي عانيت منها قبل دخولك مركز الإصلاح والتأهيل؟**

1. مشكلات مادية	
2. خلافات عائلية	
3. خلافات مع الآخرين	
4. جميع ماذكر	

- **ما هي الأسباب التي أدت إلى هذه المشكلات؟**

1. خلافات عائلية	
2. عدم توفير متطلبات واحتياجات العائلة	

3. كبر حجم العائلة	
4. تعاطي المخدرات والكحول	
5. جميع ما ذكر	

- **إلى أي مدى كنت تعاني من المشكلات قبل دخولك مركز الإصلاح والتأهيل**

1. إلى حد كبير	
2. إلى حد ما	
3. لا	

- **إذا كنت تعمل قبل دخولك مركز الإصلاح والتأهيل، فما هو نوع المشكلات التي تعاني منها؟**

1. عدم كفاية الأجر	
2. عدم التفاهم مع صاحب العمل	
3. عدم التفاهم مع الزملاء في العمل	
4. عدم الاستقرار المهني	
5. جميع ما ذكر	

- **ما هي الأسباب التي أدت إلى تركك العمل؟**

1. الطرد من العمل	
2. المطالبة بالحقوق المالية	
3. المشاجرة مع صاحب العمل	

- **ما هي طرق وكيفية حل مشكلات العمل؟**

1. بالتفاهم	
2. الشكوى إلى المسؤولين	
3. استعمال القوة والعنف	

-هل عانيت من مشكلات مع الآخرين قبل دخولك مركز الإصلاح والتاهيل

1. نعم	
2. إلى حد ما	
3. لا	

- ما هي طبيعة علاقتك بوالديك قبل دخولك مركز الإصلاح والتأهيل؟

1. ممتازة	
2. جيدة	
3. مقبولة	
4. سيئة	
5. ليس لدي أبناء	

- ما هي طبيعة علاقتك مع الأقارب قبل دخولك مركز الإصلاح والتأهيل؟

1. ممتازة	

2. جيدة	
3. مقبولة	
4. سيئة	

ثالثاً: الظروف الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة:

1. ما هو عملك قبل دخولك مركز الإصلاح والتأهيل

1. تعمل	
2. عاطل عن العمل	

2. ما هي طبيعة عملك قبل دخولك مركز الإصلاح والتأهيل؟

1. عمل دائم	
2. عمل مؤقت	

3. هل كنت تتلقى مساعدات مالية قبل دخولك مركز الإصلاح والتاهيل؟

1. نعم	
2. لا	

4. إذا تلقيت مساعدات مالية قبل دخولك مركز الإصلاح والتأهيل، فما هو مصدر هذه المساعدات؟

1. الأهل والأقارب	
2. الأصدقاء	
3. المؤسسات الحكومية	

5. ما هو مقدار هذه المساعدات المالية؟

1. أقل من 50 دينار	
2. من 50-80	
3. من 80-110	
4. 110- فما فوق	

6.ما هو مقدار الدخل الشهري لأسرتك؟

1. منخفض	
2. متوسط	
3. مرتفع	

7. ما هو مقدار دخلك الشهري قبل دخولك مركز الإصلاح والتأهيل؟

1. أقل من 100 دينار	
2. 100-200 دينار	
3. 200-300 دينار	
4. 300-400 دينار	
5. 400-500 دينار	
6. 500 فأكثر	

8. هل لجأت إلى مؤسسات المساعدات والتشغيل مثل صندوق التنمية والتشغيل؟

1. نعم	
2. لا	

9. إذا لم تلجأ إلى صندوق التنمية والتشغيل فما هو السبب؟

1. تعقد الإجراءات	
2. عدم الاهتمام	

3. عدم وجود الضمانات المالية أو العقارية أو الكفيل	
4. عدم الحاجة إلى الصندوق	

رابعاً: مدى الالتزام الديني لدى أفراد عينة الدراسة قبل دخول المركز

1. هل تواضب على أداء الصلاة في أوقاتها

1. في جميع الأوقات	
2. في غالبية الأوقات	
3. في بعض الأوقات	
4. لا أصلي	

2. إذا كنت تصلي فهل تصلي في المسجد

1. دائماً	
2. أحياناً	
3. نادراً	
4. لا أصلي في المسجد	

3. ما مقدار ما تحفظ من القرآن الكريم؟

1. كاملاً	
2. بعض الصور	
3. القليل من الصور	
4. لا أحفظ شيئاً	

4. هل سبق وأن أديت فريضة الحج قبل دخولك مركز الإصلاح والتاهيل

1. نعم	
2. لا	

5. هل سبق وأن أديت العمرة

1. نعم	
2. لا	

خامساً: أنواع الجرائم وأسباب ارتكابها لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل

1. ما هو عدد مرات دخولك إلى المركز الإصلاحي؟

1. مرة واحدة	
2. مرتين	
3. ثلاث مرات	
4. أربع مرات	
5. أكثر من خمس مرات	

2.ما هو نوع الجريمة التي ارتكبتها؟

1. السرقة	

2. النصب والاحتيال	
3. سوء الائتمان	
4. إصدار شك بدون رصيد	
5. التزوير	
6. الرشوة	
7. التهريب	
8. سرقة السيارات	
9. الاتجار بالمخدرات	
10. القتل	
11. الاتجار بالعملة المزورة	
12. حيازة الأسلحة والاتجار بها	
13. الاغتصاب وهتك العرض	
14. المشاجرة	
15. أخرى	

3. ما هي مدة العقوبة التي حكمت بها؟

1. أقل من سنة	
2. 1–2 سنة	
3. 3–5 سنوات	
4. 5–10 سنوات	
5. أكثر من 10 سنوات	

4. ما هو سبب ارتكابك للجريمة التي تمت إدانتك بها؟

1. الحاجة إلى المال	
2. شراء المخدرات	
3. شراء المشروبات الكحولية	
4. الدفاع عن النفس	
5. المشاجرة	
6. الدفاع عن الشرف (العرض)	
7. اعتياد الأجرام	
8. أسباب سياسية	
9. السكر وتعاطي المخدرات	

10. الأصحاب السيئون	
11. الاتجار بالأسلحة	
12. الاتجار بالمخدرات	
13. الطمع والجشع	
14. الاعتياد على الجريمة	

5. هل اشترك معك آخرون في ارتكاب الجريمة التي أدنت بها؟

1. نعم	
2. لا	

6. إذا كان معك شركاء في ارتكاب الجريمة التي أدنت بها فما هي نوع العلاقة التي تربطك بهم؟

1. علاقة قرابة	
2. علاقة صداقة	
3. علاقة تعامل مالي وتجاري	
4. علاقة عمل	
5. علاقة شلة معتاد على الإجرام	

7. هل لأقاربك آية سوابق إجرامية؟

1. نعم	
2. لا	

8. هل لأصحابك وأصدقائك سوابق جرمية؟

1. نعم	
2. لا	

9. ما هو وضع أصدقائك من حيث العمل؟

1. يعملون	
2. عاطلون عن العمل	

محور الدراسة:

المحور الأول: أثر البطالة على الجريمة

الرقم	الفقرات	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
1	أسهمت البطالة في قبولهم بأي عمل حتى لو كان العمل يتضمن مخالفة القوانين والتشريعات					
2	أسهمت البطالة في تأخير سن زواجي مما دفعني الى ارتكاب الجريمة					
3	أسهمت البطالة في قيامي بتزوير الأوراق الرسمية والاحتيال للحصول على العمل					
4	أسهمت البطالة في عدم التزامي بالقوانين والتشريعات القانونية في المجتمع					
5	أسهمت البطالة في انضمامي لبض الشلل الجماعات التي تحترف الاجرام					
6	أسهمت البطالة في زيادة حاجتي المادية لتغطية مصاريف الأسرة مما دفعني الى ارتكاب الجريمة					
7	إن عدم حصولي على عمل والبحث عنه لفترة طويلة من الأسباب الرئيسة التي ساهمت في ارتكابي الجريمة					
8	أسهمت البطالة في إدماني على المسكرات والمخدرات					
9	أسهمت البطالة في عدم حصولي على سكن ملائم مما دفعني لارتكاب الجريمة					
10	أسهمت البطالة في سيادة القيم المادية في المجتمع مما يدفع العاطلين عن العمل لارتكاب الجريمة					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
11	أسهمت البطالة في في شعوري بخيبة الأمل واللامبالاة بالقيام بالسلوكيات الجرمية					
12	أسهمت البطالة في ارتكابي للجريمة للحصول على المال لتعزيز شخصيتي في المجتمع					
13	أسهمت البطالة في اضطرار أفراد أسرتي للعمل "عمالة الأطفال" مما دفعني لارتكاب الجريمة					
14	أسهمت البطالة في تعرض أبناء اسرتي للانحراف السلوكي مما دفعني لارتكاب الجريمة					
15	أسهمت البطالة في زعزعة البناء الأسري وإضعاف العلاقات والروابط الأسرية مما دفعني لارتكاب الجريمة					

ملحق (ب)

أسماء السادة المحكمين

الرقم	الاسم والرتبة	التخصص	مكان العمل
1	د. مراد المواجدة	علم جريمة	جامعة مؤتة
2	د. ولاء الصرايرة	علم جريمة	جامعة مؤتة
3	د. رافع الخريشه	علم اجتماع	جامعة مؤتة
4	د. أحمد المجالي	علم جريمة	البلقاء التطبيقية
5	د. نسرين البحري	علم اجتماع	جامعة مؤتة